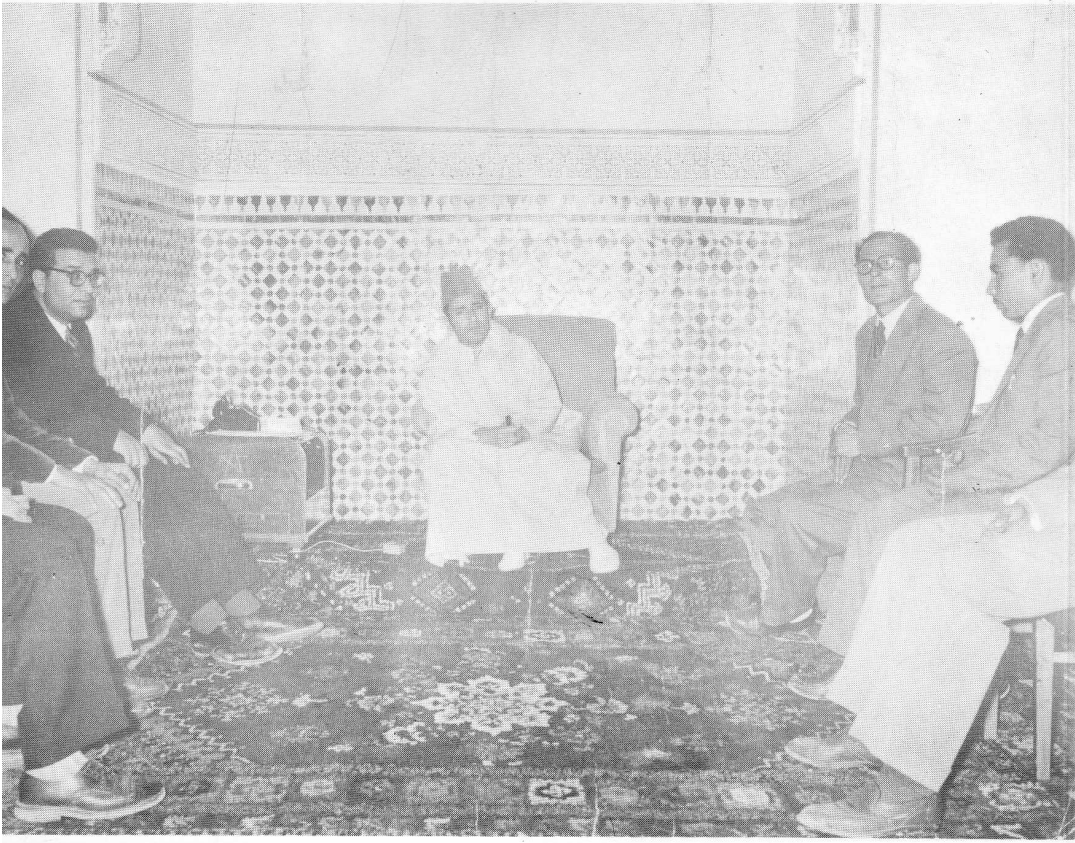


الطيب بن بوعزة

ميلاد الحركة النقابية العمالية الحرة بالمغرب



ترجمة : عبد الله رشد

تقديم : الأستاذ محمد اليازغي

1992

الطيب بن بوعزة

ميلاد الحركة النقابية العمالية الحرة بالمغرب

تقديم : الأستاذ محمد اليازغي
ترجمة : عبد الله رشد

1992

صدر باللغة الفرنسية

La naissance du syndicalisme ouvrier libre au Maroc

صورة الغلاف

صاحب الجلالة محمد الخامس يستقبل مكتب الاتحاد المغربي للشغل . من اليمين إلى اليسار: التيباري محمد، الصديق محمد، صالح المسكني الغالي، الطيب بن بوعزة، المعطي الشرفاوي، هاشم أمين.

كلمة تقدير

عندما كان هذا الكتاب مهياً للطبع باللغة الفرنسية كان يشغل بالي موضوع ترجمته أولاً إلى اللغة العربية.

وكم كانت مفاجأتي كبيرة وأنا أصادف في طريقي عبد الله رشيد الذي غاب عني وجهه أزيد من ثلاثين سنة.

لقد تعرفت عليه سنة 1957 شاباً يافعاً انخرط في صفوف الطبقة العاملة منذ حداثة سنه، يوم التحق بجريدة «الطلعة» وبعدها باليومية «التحرير» ثم «المحرر» وتميزت كتاباته بالأسلوب الهزلي والكلمة الساخرة من خصوم العمال ومستعبد الكادحين. وكان عليه أن يلتحق بألمانيا ليعمق معارفه الصحفية، وبعدها سافر إلى موسكو لمتابعة دراسته الجامعية في التاريخ، واشتغل بالكتابة في عدة صحف عربية وأجنبية طيلة سنوات.

ولما فاتحته بفكرة ترجمة هذا العمل المتواضع، رد قائلاً: «كيف لا أقوم بترجمة تاريخ الطبقة العاملة وأنا مدين لها بالاعتناق من بحر الجهل الدامس؟».

ولم أتردد بعد هذا الجواب المفعم بالصدق والصراحة في تقديم المخطوطة إليه. وبعد أيام عرض عليّ جزءاً من الترجمة التي أنجزها. فاقترحت عليه تعويضاً مالياً، فغضب، وهدد بالتوقف عن إتمام العمل إذا سمع مرة أخرى كلمة: التعويض عن الاتعاب. ولقد أحسست أن من حق الصديق عبد الله رشيد عليّ أن أتقدم له هنا بتحيةة هي أقرب إلى الاحترام والتقدير، لأنني أجد نفسي في غير حاجة إلى شكر رفيق في النضال اعتاد خدمة القضايا العادلة دون أن ينتظر الجزاء أو الشكر.

الطيب بن بوعزة

الايداع القانوني رقم 1992/870
مطبعة دار النشر المغربية
الدار البيضاء

تقديم

بقلم محمد اليازغي

كانت قضية الحركة النقابية المغربية، موضوع تساؤلات مثيرة وحساسة. وقد أصدر عدد من المؤلفين مصنفات حول الطبقة العاملة المغربية وتنظيمها النقابي، ويتعلق الأمر غالبا بأطروحات أو أبحاث. أما كتاب الطيب بن بوعزة، فقد وضعه رجل، كان في قلب الكفاح النقابي المغربي خلال الأربعينات والخمسينات. انخرط الطيب بن بوعزة في النضال النقابي، وهو ما يزال في بداية شبابه، وكان مقتنعا بدور الصراع الاجتماعي في توسيع مجال الكفاح الوطني من أجل استقلال المغرب. في أواخر الحرب العالمية الثانية، تزايد عدد العمال المغاربة بسرعة، وتعرضوا لاستغلال مهول من طرف المستعمر، فحاولوا تنظيم أنفسهم بكيفية مستقلة عن الأجانب. إلا أن سلطات الحماية حرمتهم من الحق النقابي. فكيف يمكن ضمان أجر يسد الرمق، وضمان تخفيض ساعات العمل، والاستفادة من التعويضات العائلية، في ظل الحرمان من حق التنظيم؟

وبعد نقاش، يقدم لنا الطيب بن بوعزة تفاصيله، وجد العمال المغاربة طريقهم أخيرا. وهو الانتماء للنقابات المسموح بها للأوروبيين كما شرح أيضا كيفية نشوء هذه المبادرة، والدور المقدم الذي قام به كل من عبد الرحيم بوعبيد وإبراهيم الروداني وعبد الرحمان اليوسفي في هذا الصدد.

صار الطيب بن بوعزة أحد المسؤولين المغاربة القلائل، عن اتحاد النقابات المغربية، وهو فرع من نقابة س.ج.ت الفرنسية، فحاول أن يثبت في هذه المنظمة رؤية ديناميكية ووحدة عمل مع الشيوعيين الفرنسيين دون الخضوع لهم. وهذا يعني ديناميكية ترمي لتخليص العمال المغاربة من تأثير الشيوعيين الفرنسيين، الذين لم يوافقوا على استقلال المغرب. ويوضح لنا الطيب بن بوعزة، كيفية انخراط الطبقة العاملة المغربية في الكفاح من أجل الاستقلال، فانطلاقا من النشاط اليومي في المناجم، والصناعة، والموانئ، والتجارة، كفاحا ضد الحيف الاجتماعي، سرعان ما انخرط العمال المغاربة مباشرة في الكفاح من أجل التحرر الوطني، ولم يكن اللجوء للاضراب مجرد وسيلة للتفاوض من أجل تحسين ظروف العمل والأجور، ولكنه كان الشكل الأنسب للاشتراك مباشرة في مشروع الحركة الوطنية من أجل الحرية والاستقلال. وكان نشاط الطيب بن بوعزة ورفاقه، خلال هذه الفترة الحاسمة من تاريخ المغرب، مستوحى من حب الوطن، والاخلاص للطبقة العاملة، وإرادة تشييد مغرب أفضل، وبالنسبة اليه، فإن انعقاد الطبقات الكادحة، لا يمكن أن يحدث الا في اطار استرجاع كل الشعب المغربي لحرية.

خلال هذه السنوات شكل مناضلو الحركة العمالية، في الكثير من الأحيان، أنشط عناصر المقاومة الشعبية المغربية ضد المستعمر. فكم من مظاهرات سلمية تم قمعها بعنف ووحشية. وما أكثر عدد الشهداء والتضحيات التي لا تنسى. ظهر الاتحاد المغربي للشغل، في جو تهيم عليه حركة المقاومة، يوم 20 مارس 1955، يعني قبيل اعلان الاستقلال. وانهقد الاجتماع السري في منزل الطيب بن بوعزة بشارع سويس (الفداء حاليا) بالدار البيضاء، وقد أسفر هذا المؤتمر الأول عن انتخاب الطيب بن بوعزة أمينا عاما للاتحاد المغربي للشغل. الا أن المحجوب بن الصديق رفض هذه النتيجة، وحرص المقاومون والتقدميون على عدم انفجار الاتحاد المغربي للشغل فور ميلاده. وتجلى هذا الحرص خصوصا في الجهود المتطابقة، المبذولة لاقتناع الأمين العام المنتخب للتخلي عن مكانه للمحجوب بن الصديق، الذي أصر

على طرح ترشيحه بعنف، رغم تصويت لا غموض فيه. وكان المرحوم محمد اليزيدي (بوشعيب) هو الوحيد الذي حذر رفاقه، مذكرا اياهم بسابقة في الثلاثينات: عندما أراد محمد حسن الوزاني أن يفرض نفسه أمينا عاما للحزب الوطني. وقال اليزيدي: «اننا في تلك الفترة، رفضنا الخضوع للمساومة، فأسس محمد حسن الوزاني حزبه الخاص، الحركة القومية، الشيء الذي لم يعرقل كفاح ونضال الحزب الوطني.»

فهل كان المناضلون الذين مارسوا نفوذهم، على وعي بأن السلاح يمثل هذه العملية، معناه تسليم المنظمة العمالية بسهولة للتسلط البيروقراطي؟ فكيف يمكن الحفاظ فعلا على وحدة ونضالية الطبقة العاملة، إذا وضعت الديمقراطية الداخلية للنقابة الوليدة موضع شك، وهي الأساس الذي تعتمد عليه؟

الحفاظ فعلا على وحدة ونضالية الطبقة العاملة، إذا وضعت الديمقراطية الداخلية للنقابة الوليدة موضع شك، وهي الأساس الذي تعتمد عليه ؟
يدعو الطيب بن بوعزة في كتابه هذا لمجابهة الباطل بالذكرى، وذلك باستحضار ذكرياته، وشهادته المباشرة عنصرا أساسيا في توعية شباب الطبقة العاملة.
وبصرف النظر، عن الامكانيات البشرية التي يتوفر عليها الاتحاد المغربي للشغل، وعن بنيته التنظيمية، فقد كان بامتياز، المنظمة المبشرة بالمستقبل، لقد كان الأمل كبيرا، وإنه من الانصاف اليوم تكريم كل مناضلي تلك الفترة، الذين خلفوا ارثا من النضال والاصرار، والذين يشرفون الطبقة العاملة. وقدم الطيب بن بوعزة البرهان على إمكان خدمة الطبقة العاملة بفعالية، وضمان استمرار تنظيمها النقابي شريطة عدم احتقارها، وعدم الكذب عليها، وعدم الاستهانة بها بأساليب تسلطية.
ويظل الطيب بن بوعزة، الرجل الذي حاول دق ناقوس الانذار، محذرا من مخاطر انحراف قيادة الاتحاد المغربي للشغل، وقد دفع ثمن هذا الوضوح، فصار هدفا مفضلا لتهجمات النقيبين الجدد، وتم ابعاده الى السلك الدبلوماسي، لأنه رفض التبعية، والبقية معروفة، حيث قام الاتحاد المغربي للشغل بتجنيد كثير من الأطر التي التحقت حديثا بالحركة النقابية، والذين مثلت المسؤولية النقابية بالنسبة اليهم امتيازاً، ذلك أن الدولة وضعت رهن إشارة المنظمة النقابية منذ الاستقلال امكانيات

كثيرة : كالمقرات والاعتمادات المالية، واداء رواتب المئات من المداومين عن طريق التفرغ.

وبعد اندفاع الانطلاقة والسنوات المجيدة (1955 - 1960) لوحظ تراجع تدريجي، خلافا للاختيارات الأساسية المحددة من طرف المؤتمرات.
ويعتبر عمر بن جلون، الذي نشر الطيب بن بوعزة في ملحق، رسالته المفتوحة للمحجوب بن الصديق، من أول الذين استشفوا النذر الأولى لعملية الانحراف : وكان يعرف أن الممارسة الديمقراطية للمسؤوليات على رأس الاتحاد المغربي للشغل، ينبغي أن تكون ناتجة عن الارادة المبرر عنها من طرف العمال أنفسهم. ولهذا رفض الاختيار القاتل، الذي حول المركزية النقابية الى جهاز استبدادي، برفضه للديمقراطية الداخلية، ذلك أن الارادة والأفكار الجماعية تتشكلان في القاعدة وسط جماهير العمال.

وبطبيعة الحال فإن خطاب مسؤولي الاتحاد المغربي للشغل ظل كما كان أو قريبا منه. الا أن المواقف المتخذة، والتصريحات النارية والثورية، كان الغرض منها حجب أو ستر توجيه آخر. وقد صارت الهيمنة مطلقة ومنهجية، وعلى الجهاز النقابي بكامله، ولم تعد المؤتمرات الوطنية واجتماعات الأجهزة المختلفة للاتحاد المغربي للشغل الا اجتماعات واجهة. حيث يتم تعيين المندوبين، بل ويجري حتى فرضهم من طرف القيادة. وبدلا من أن نلاحظ أن وحدة الطبقة العاملة ناتجة أساسا عن ارادتها المبرر عنها بحرية، نجدها تملي عليها وبكيفية متزايدة من طرف قوى خارجية، وصار العديد من المسؤولين يفضلون التوجه غالبا في مهام الى الخارج، وإذا أعادتهم الظروف للمغرب يلودون بعزلة لا تبعث على الاقتدار.

ومن حسن الحظ، أن عددا من المناضلين النقيبين في القاعدة، ينتمون لقطاعات مختلفة (وبالأخص للبريد والتعليم) ظلوا متشبثين بالأمل. ويجب التذكير

ومن حسن الحظ، أن عددا من المناضلين النقابيين في القاعدة، يتمتعون لقطاعات مختلفة (وبالأخص للبريد والتعليم) ظلوا متشبثين بالأمل. ويجب التذكير بأن المناضلين التقدميين، رفضوا السعي لإنشاء منظمة نقابية جديدة، طالما بقي هناك أمل في إعادة مسؤولي الاتحاد المغربي للشغل لرؤية الواقع الماثل أمامهم. وتم

القيام بمبادرات في هذا الصدد خلال عامي 1967 - 1968، إلا أن الفشل كان مآل هذه المحاولات.

واستمر سادة الاتحاد المغربي للشغل في رفض أية محاولة للديمقراطية، ورفض أي حوار مع العمال في القاعدة، وهكذا تبين أن أسطورة وحدة الطبقة العاملة، صار مجرد شعار خادع، ذلك أن المسؤولين لحرصهم على مصالحهم الخاصة، خذلوا معظم العمال، بل ودفعوهم لليأس. فصار إنشاء مركزية نقابية جديدة، مبنية على أسس من الحوار والتشاور والديمقراطية، أمرا تفرضه الضرورة، لانزعاج الطبقة العاملة من الريبة ومن اليأس.

وتطلب هذا العمل، وضع استراتيجية، يعني فن التصرف في الظروف الذاتية والموضوعية لأواخر السبعينات. وكان على المناضلين النقابيين أن يشرعوا في إعادة النظر في تنظيماتهم في مختلف القطاعات، في القطاع العمومي، وشبه العمومي، والخاص، وتجنيد الطاقات في كل مجال، وإيجاد الوسائل الخاصة الضرورية، وتحديد الأهداف والمطالب الأكثر استعجالا، وعلى أي حال، فانا نلاحظ اليوم، أن الحصيلة ايجابية، على هذا الصعيد : لقد ظهرت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل عام 1978، من هذه الإرادة المجددة، انها كونفدرالية، يعني أنها تعبير عن ارادات متعددة : أي ارادات النقابات الوطنية التي تأسست قبل ذلك، وباشرت نشاطها، كل في قطاعها. وهي ديمقراطية، يعني ان الأمر يتعلق بمركزية تحركها الروح الديمقراطية، أولا وأساسا، وضرورة عدم اتخاذ أي قرار، دون نقاش، ودون اعلام تام بالمصاعب التي ينبغي تحملها، والتجنيد اللازم من أجل ضمان حد أدنى من النجاح.

صفة الديمقراطية تمنح الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، هويتها الحقيقية، وتذكر العمال في القاعدة بأن الأمر لم يعد متعلقا بقيادة مركزية تملي قراراتها من أعلى، دون ضمان رضى العمال المعنيين وموافقتهم.

وقد كشفت تجربة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل منذ 1978، أن تحليلا متأنيا للواقع، واعتمادا أكثر على المبادئ، واستراتيجية أحسن اختيارا، يمكن أن تسمح بتجنب الخيبة، وتضمن الحصول على النجاح. وقد أفلحت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الاستفادة من الوضعية، للوصول الى حالة مساعدة لانطلاق الجماهير الكادحة الى النضال، وفي الفترة ما بين 1979 و 1992 صار دخول جماهير

الديمقراطية للشغل في الاستفادة من الوضعية، للوصول الى حالة مساعدة لانطلاق الجماهير الكادحة الى النضال، وفي الفترة ما بين 1979 و 1992 صار دخول جماهير العمال المغاربة الى الساحة الاجتماعية أمراً بارزاً. إن سجل هذه الكفاحات الاجتماعية هو نتيجة التطور التاريخي للحركة النقابية المغربية، التي يصف لنا الطيب بن بوعزة نشأتها، وإن العمل الجماعي والمتفق عليه بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين، إنما جاء استجابة لما انتظره مجموع العمال. فهل هناك حاجة للتذكير بالخطورة القصوى التي تكتسبها الوضعية الاجتماعية ؟ وهل هناك حاجة للتذكير بتدهور القدرة الشرائية لمن كان هم حفظ الحصول على شغل ؟ وهل هناك حاجة للتذكير بوضعية الموظفين الصغار، والحرفيين، وعمال الأرض، الذين وصل بؤسهم الى درجة لم تعد، بكل بساطة، محتملة ؟ إن الخطب والبلاغات المدوية لقيادة الاتحاد المغربي للشغل لم تعد تخدع أحداً. وإذا استمر مسؤولو هذه المركزية في الاحتفاء بالجمود، وإذا ظلوا يخلفون مواعيد العمل المشترك والتضامن الفعال، فكيف لا يمكن الحديث اذن عن سقوط حقيقي ؟.

إن الظروف تعطي مغزى للكتاب الذي يقدمه الطيب بن بوعزة للقراء، وإن من المستحيل ان نصرف النظر عن البعد النقابي، اذا أردنا فهم تاريخ المغرب الراهن، واذا أردنا أن نفعل ونؤثر في مصائر بلادنا ونفتح لها آفاقاً جديدة.

مدخل

مثلت الحركة النقابية المغربية على الدوام جزءاً لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني. إذ في احضانها أدت دورها التاريخي أحسن الأداء. ومن ثم يصعب على الباحث أن يتناول بالدراسة جانبها النقابي وحده بشكل منفصل. كما لا يمكن كتابة تاريخها دون ربطه في المقام الأول بظروف البؤس والشقاء التي تردى فيها العمال المغاربة تحت وطأة حكم استعماري شخّص أساس الاستغلال والاضطهاد في أحطى الأشكال. ويبرز الفصل الأول من هذا الكتاب ما برهنت عنه التجارب من أن الطبيعة الاستعمارية تبقى دوماً متعارضة ورافضة لأدنى التدابير الهادفة إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية للشغيلة.

ويشرح الفصل الثاني أصول الحركة النقابية المغربية الأصيلة، والتحويلات التي مرت بها من غير الحاجة إلى استعراض الاضرابات والمحاولات التنظيمية الأولى للسنوات الممتدة من العشرينات إلى الثلاثينات. إلا أنه يروي الأحداث التاريخية الأساسية إنطلاقاً من المرحلة التي نحن بصدددها وبشكل خاص تلك المؤامرات التي استهدفت الحركة الوطنية التي قادها بحزم صاحب الجلالة الملك محمد الخامس

الأساسية إنطلاقاً من المرحلة التي نحن بصددتها وبشكل خاص تلك المؤامرات التي استهدفت الحركة الوطنية التي قادها بحزم صاحب الجلالة الملك محمد الخامس تغمده الله برحمته.

أما الفصل الثالث فيتطرق إلى الفترة الزمنية الواقعة بين تسريح القادة النقابيين والسياسيين من السجون في نهاية شتبر 1954، وبين إعلان استقلال المملكة.

وهذه الحقبة التاريخية هي التي عرفت بالأخص التعبئة والإعداد لميلاد المركزية النقابية الوطنية الحرة: الاتحاد المغربي للشغل يوم 20 مارس 1955.

ويبحث الفصل الرابع في مسيرة النقابات المغربية بعد تحرير الوطن، تلك النقابات التي بلغت ذروة مجدها أولاً، لتنهض ثانياً بشكل مُفجّع إلى عهد الانقسامات والانحطاط والانحسار.

وإذا كانت الحقائق تنفي أن يكون التضامن المغربي والإفريقي والعربي والعالمي كلمة جوفاء، فإن الفصل الخامس يتحدث عن المحاولات الهادفة إلى تأسيس منظمة نقابية مغربية، وتوحيد النقابات الإفريقية والعربية. وختاماً، بعد تحليل الوضعية النقابية في المغرب، يطمح المؤلف إلى استخلاص بعض التعاليم والاستنتاجات التي من شأنها مساعدة العمال على رص الصفوف من أجل بلوغ حياة أفضل تليق بكرامة الإنسان. ويظل الهدف الأسمى هو خدمة الحركة النقابية التي نذر لها المؤلف شبابه بإخلاص.

إن مخطوطة هذا العمل تم تدوينها مباشرة بعد انسحاب الطيب⁽¹⁾ من الاتحاد المغربي للشغل والتحاقه بالعمل الدبلوماسي. وقد تردد طويلاً في نشرها. إلا أن حرصه على اغناء تاريخ الحركة النقابية بالمغرب كما عايشه، أقنعه بضرورة نشر هذا الكتاب وإهداءه إلى شهداء الحركة الوطنية الذين استرخصوا حياتهم لكي يستعيد المغرب استقلاله وكرامته ووحدته الترابية.

(1) سيشار فصاعداً إلى المؤلف باسم: الطيب.

الفصل الأول

ظروف العامل المغربي تحت

وطأة نظام الحماية

القدرة الشرائية :

كان العامل المغربي تحت نظام الحماية يتخبط في فقر مُدَقِّع، يتميز بالتفاقم الدائم لشروط العيش، واحتداد الاستغلال والتمييز الاستعماري. فقدرة العامل الشرائية إتسمت بالتدني المستمر نتيجة لسياسة تخفيض الأجور مقابل الزيادة الموهولة في اسعار المواد الأساسية مثل الزيت، السكر، الشاي، الصابون، القهوة، القمح ومشتقاته كالخبز والدقيق والسميد بالإضافة إلى ارتفاع أثمان إيجار السكن والماء والكهرباء والنقل واللباس والأحذية وكلها أشياء تعرف زيادات متواترة.

ومن ناحية أخرى لم ينفك الفرنك يتدهور مما جعل قيمته تنقص بوثيرة

ومن ناحية أخرى لم ينفك الفرنك يتدهور مما جعل قيمته تنقص بوثيرة محسوسة. وحتى تلك التقديرات التي تنقصها الدقة والصادرة عن الاحصائيات الرسمية تكشف أن تكاليف الحياة ارتفعت بـ 75 في المائة ما بين مارس 1948 وديجنير 1954⁽¹⁾.

(1) هذه الأرقام متعلقة بمدينة الدار البيضاء التي كان بها الرقم الاستدلالي للأسعار في مارس 1948 يبلغ 1.600 ليصل في دجنير 1954 إلى 2.838 وفي نفس الفترة لم يتحرك سلم الأجور إلا بنسبة 41 بالمائة فقط.

ونشير إلى أن القرار الذي اتخذته الإقامة العامة يوم 28 أكتوبر 1948 بتحرير الأجور وإلغاء لجنيتها المركزية وكذا القوائم نتج عنه، في غياب منظمة نقابية قادرة على إبرام اتفاقيات جماعية، سحق الحد الأدنى المعترف به لليد العاملة غير المتخصصة.

ولم يعد العمال يرتبطون بالمُشغّلين إلا من خلال قوانين تجعلهم خاضعين بشكل رسمي للتعسف بفرض الغرامات، والتسريح، والطرّد من العمل بدون سابق إنذار، وهي إجراءات يقوم رب العمل ومساعدوه بتطبيقها كيف ومتى شاؤوا حسب أهوائهم.

وأخيراً هناك المرسوم الصادر عام 1946 والذي يمنع عمليا القيام بالإضراب، ويفرض اللجوء إلى التصالح والتحكيم عن طريق الإدارة.

الأجور :

فلنأخذ مدينة الدار البيضاء كنموذج لأنها كانت ذات امتياز باعتبارها إحدى المناطق الأربعة المصنفة حينئذ في الدرجة الأولى للأجور. إن الأجرة الشهرية للعامل غير المتخصص بلغت سنة 1950 سبعة آلاف ومائتي فرنك (7.200 ف) ينفق منها على السكن ما بين خمسمائة وألفين وخمسمائة شهريا. تضاف إليها مصاريف الماء ومستحضرات النظافة، وشموع الإنارة، والفحم والخشب وتصل إلى ألف وخمسمائة فرنك تقريبا. فماذا يبقى إذن لنفقات التغذية واللباس والنقل الخ؟ كيف يمكن للعامل أن يعيل نفسه وأسرته في ظروف كهذه؟

إن التعويضات العائلية كانت مرفوضة للعمال المغاربة بدعوى أن حاجياتهم هي دون حاجيات العمال الأوروبيين. وحتى إذا ما مُنحت تلك التعويضات فهي تافهة، ولا تؤدي لأغلبية العمال العاديين الذين كان يصعب عليهم تأكيد حضورهم في المعامل والأوراش طيلة ستة أشهر التي يفرضها القانون.

وفي الفلاحة لم يكن العمال الزراعيون والمشتغلون في الغابات وماشاهم يتمتعون بالتعويضات العائلية وكانت الأجر ما بين ستين ومائة فرنك

وفي الفلاحة لم يكن العمال الزراعيون والمشتغلون في الغابات وماشاهم يتمتعون بالتعويضات العائلية. وكانت الأجور تتراوح ما بين ستين ومائة فرنك لليوم، وهي أجرة كثيرا ما يتم خصمها عن طريق الغرامات الثقيلة وبفرض شراء القمح من المعمر الأوربي بالثمن الذي يريده، وغالبا ما يكون العمال مديونين للمشغل الذي يقرضهم مسبقا وبكيفية تجعلهم غير قادرين على مغادرة الضيقة خوفا من العقاب أو السجن. وهكذا يسقط العمال في العبودية المُقنَّعة، ويجرمون من الراحة الأسبوعية ومن العطل المؤدى عنها.

وفضلا عن ذلك فإن الإدارة الفرنسية مارست ضغوطا على المؤسسات الأمريكية في القواعد الجوى لتجبرها على تطبيق مبدأ الميز العنصري والتخفيف من أجور العمال المغاربة.

كان كل شيء معدا في محاولة لإهانة العامل المغربي وكسر مقاومته، ومنعه بالتالي من الوصول إلى تخصص محدد.

وامتزجت كل هذه المناورات بدعاية بغیضة إرتكزت على الأكاذيب ووسمت العامل المغربي بالكسل وانعدام الكفاءة المهنية. وهيمنت العنصرية المقيتة على تنظيم شروط العمل، وعلى تقدير الأجور التي لم تعرف أبداً تطبيق مبدأ «لكل عمل متساوٍ أجرة متساوية».

ولما قررت اللجنة المركزية للأجور رفع أجور الأوربيين بنسبة 15 بالمائة، ظلت أجور العمال المغاربة في مكانها جامدة⁽²⁾.

التشريع الاجتماعي :

لم يكن التشريع الاجتماعي رغم ضحائه معمولاً به إلا في المؤسسات الصناعية والتجارية حيث كان ساري المفعول بالمدن المهمة وبشكل جزئي. فالعديد من رؤساء المقاولات المتهربون من تنفيذ بنوده لا يتعرضون لأدنى عقوبة، في حين أن مفتشي

(2) البير عياش «الحركة النقابية بالمغرب» ج. 2 ص 43

الشغل تلقوا أوامر قاطعة باقناع أرباب العمل فقط بمحاولة تطبيق القانون مع تجنب إخراجهم ومضايقتهم.

ففي المناجم وقبل ظهور النقابات، كان التشريع الاجتماعي غير مراقب عمليا، وبقي تشغيل الأطفال دون السن القانوني معمولاً به.

وبعيداً عن كل مركز حضري وتحت حراسة الشرطة وتعسف المراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية، والقياد والشيوخ والمقدمين، كلن المنجميون والعمال الزراعيون عرضة لأشد أنواع الاستغلال. وكانت المراكز المعدنية مصنفة في المرتبة الثالثة والرابعة للأجور في المناطق غير الآمنة. والمناطق غير الآمنة هي التي كان يوجد بها العديد من المناجم والأوراش وفي مقدمتها سد بين الويدان، وكانت خاضعة لقبضة السلطة العسكرية ويمنع الدخول إليها والتجول فيها بدون إذن، وفي هذه الاماكن بلغ الاستغلال قمة القساوة.

ولم يكن التشريع الاجتماعي مطبقاً داخل المدن، باستثناء القنيطرة، بالنسبة لليد العاملة غير المنظمة من حمالين وعمال الأرصفة قدر عددهم بثمانية آلاف في الدار

ولم يكن التشريع الاجتماعي مطبقاً داخل المدن، باستثناء القنيطرة، بالنسبة لليد العاملة غير المنظمة من حمالين وعمال الأرضفة قدر عددهم بثمانية آلاف في الدار البيضاء وحدها.

ولا يغيب عن الذهن الاستغلال الوقح الذي مارسه بحق العمال في الميناء المدعو التوزاني السيئ الذكر.

فالمرض المهني للعامل المغربي يعادل الطرد الفوري من الشغل بمجرد ما يتأكد ذلك من خلال الفحص. يضاف إلى هذا أن بعض أرباب العمل يعتبرون اليد العاملة موسمية، ويتملصون من أداء التحملات الاجتماعية ولو كانت طفيفة.

مراقبة اليد العاملة المغربية :

كانت المراكز المنجمية والمؤسسات الكبرى عبارة عن معتقلات تضم شبكة من المخبرين على رأسها في أغلب الأحيان مراقب مدني أو ضابط في الشؤون الأهلية يطلقون عليه اسم «مراقب اليد العاملة الأهلية».

18

يقول الجنرال بواي دولاتور الكاتب العام للشؤون السياسية والعسكرية أثناء ولاية المقيم العام الجنرال جوان، في مدونة تركها للجنرال جيوم :
«يجب إجبار أرباب العمل على تأسيس قسم إجتماعي في كل المعامل ويكون في نفس الوقت جهاز اتصال مع المستخدمين المغاربة. وينبغي أن يشرف عليه أشخاص تتوفر لديهم معرفة جيدة بمحيط السكان الأصليين ويكونون على خبرة كافية بالسياسة المغربية. وقد أعطت التجارب في بعض المؤسسات بالدار البيضاء أسعد النتائج. ويكفي تعميم هذا الأسلوب الذي سيصبح أكثر فعالية في الخدمات الاجتماعية للمصانع التي ستعمل في ارتباط وثيق مع المراقب الحضري».

ظروف العمل الخطيرة :

لم تكن شروط الأمن في مراكز الشغل متوفرة إلى درجة أن حياة وصحة العمال كانت في كل حين مهددة بخطر كبير.
ففي باطن الأرض كانت الرذم وانزلاق التربة ظاهرة متكررة، والحوادث الناتجة عنها متعددة، سببت ضحايا كثيرة وسط المنجميين.
فغياب الوقاية الملائمة من الغبار، والخصائص في حصص الحليب تتولد عنها بالتأكيد أمراض مهنية خطيرة منها الأمراض الصدرية وعلى رأسها داء الرئة الذي يفتك بأرواح بشرية عديدة.

وفي بعض مصانع التعدين بالدار البيضاء التي لم يتخذ فيها أي إجراء لجعل العمال في مأمن من تسربات الغاز المضر، فإن نسبة المصابين بالأمراض الصدرية كانت في ارتفاع بالغ.

وفي معمل آخر بالمحمدية، وبسبب انعدام الوقاية المناسبة في تنظيم العمل، فإن الحوادث قد خلفت وراءها عدداً من مقطوعي الذراع والمشوهين.
وفي صناعة الزجاج كان الضحايا الأولون من المراهقين الشباب الذين يهكون أنفسهم في عملية النفخ.

وفي صناعة الزجاج كان الضحايا الأولون من المراهقين الشباب الذين يهكون أنفسهم في عملية النفخ.
وفي سد بين الوديان اشتغل العمال في تكسير الحجارة بدون وقاية مانعة من

تسرب الغبار، وفي حفر القنوات لتحويل مجرى المياه بلا أحذية ولا معطف خاص بمنع تسرب الماء.
يضاف إلى كل ذلك الغياب التام للضمان الاجتماعي.

البطالة :

إن وفرة اليد العاملة ساعدت أرباب العمل على الاحتياال والتناور وكانوا يغذون معاملهم بفيئات إجتماعية مسحوقة تتألف بشكل خاص من:
1 - صغار الفلاحين والمزارعين الذين غادروا أراضيهم نتيجة للجفاف أو بسبب العمل القسري «التوزيع»، والغرامات المالية، والعقوبات والاعتقال.
2 - فلاحين خماسة، وعمال زراعيين تركوا قراهم في اتجاه المدينة على أمل استعادة حريتهم والحصول على مداخيل مربحة.
3 - صناع تقليديين أدت بهم منافسات المنتجات المصنعة الأجنبية إلى الخراب، وصغار الباعة الذين أفقرهم الكساد.
4 - العمال الأجانب الذين أغرتهم بالمجىء إلى المغرب الفوائد والامتيازات والأرباح التي يفقدونها في بلدانهم.
وهذه بعض الأرقام لتوضيح النمو السكاني الأوربي بالمغرب:

في سنة 1939 : 28.000 أوربي

في سنة 1950 : 420.000 أوربي

وإذا كان تفاني أغلبية التقنيين والمعلمين والأطباء قابلا للثمين والتقدير، فإنه لم يكن كذلك بالنسبة لصغار الموظفين والعمال اليدويين الذين لا يسيطرون فقط على الوظائف التي بمستطاع أبناء البلد أن يملؤوها، لكن كانوا يمثلون طائفة يحركها بسهولة المنفذون لسياسة الوجود الفرنسي-العنصرية.

ولازال عالقا بالذهن «المكتب المغربي للشغل» بالدار البيضاء الذي كان أداة لضرب الحركة النقابية المغربية، ويقوده المدعو شينيو الضالع في القمع الوحشي للعمال في المغرب الشرقي⁽³⁾ بعد ان أصبح رئيسا لدائرة ضاحية وجدة.

(3) يشير المؤلف هنا إلى الأحداث الدامية التي وقعت بوجدة وجردة بتاريخ 7 يونيو 1948، (المترجم).

السكنى :

إن هجرة السكان الفقراء من البوادي إلى المدن، وعدم اهتمام الإدارة بمسألة السكن شكلتا أساس ذلك الجرح الأليم المسمى مدن الصفيح. فقد كان عددها بالدار البيضاء خمسة يقطنها أكثر من مائتي ألف (200.000) شخص.

واقصر المكتب الشريف للسكنى الذي تأسس عام 1942، على الاهتمام بسكنى الأوربيين لاغير. ولم ينتبه لوجود مدن الصفيح إلا في سنة 1944 مع أنها

واقصر المكتب الشريف للسكنى الذي تأسس عام 1942، على الاهتمام بسكنى الأوربيين لاغير. ولم ينتبه لوجود مدن الصفيح إلا في سنة 1944 مع أنها كانت قائمة قبل هذا التاريخ بكثير. ورغم ذلك فلم يتم اتخاذ أية تدابير فعلية لمحاربة هذا الجذام.

ولم تكن 4.515 سكنى المبنية من طرف المكتب المذكور في المدة المتراوحة بين 1944 و 1950 لتمثل حلا ناجعا لهذه المعضلة المؤلمة. ومن ناحية أخرى لم يبذل أي مجهود لتحسين أوضاع سكان البادية حتى لا يضطروا للهجرة. وهكذا كان الهاجس الدائم المسيطر على وجدان العمال المغاربة يتمثل في ما سيحمله الغد المجهول، وفي الطرد التعسفي، والميز العنصري، والخوف من البطالة، والأمراض التي تتركهم بلا مصدر للعيش، وبدون تغذية، مكდسين تحت الخيام ينخر عظامهم داء السل.

اقتصاد موجه نحو الاستغلال والارباح الطائلة :

كتب الصحفي الفرنسي فرانسيس دوليزي حول مشهد دارت فصوله في الفندق الكبير بباريس في إحدى أمسيات سنة 1903 ما يلي:

«اجتمع خمسون رجلا حول مائدة دسمة. إنهم رجال الأعمال، السفراء، البرلمانيون، الصحفيون. إنه عشاء جمع «الاتحاد الاستعماري». إنهم يتشاجرون بعنف وسط دخان السجائر وتحت تأثير الخمر القوية. إنها خصومة قذرة، ونزاع المصالح بين حيتان الجزائر وحيتان تونس.

إلا أن الهدوء خيم فجأة حينما قام السيد ايتيان نائب وهران وتوجه إليهم بخطاب قصير:

«أناشدكم يا أصدقائي الأعزاء بأن تتركوا هذه الخصومات الخسيسة جانبا، ولنرفع أنظارنا إلى أعلى وإلى أبعد... أنظروا فهناك قريبا منا يوجد المغرب... آه يا أصدقائي ياله من حقل من أجل نشاطاتكم. هناك مناجم الفوسفات ومعادن الحديد، وأراضي القمح، وأشجار الزيتون... وهناك سيقع تشييد السكك الحديدية، وإنشاء الموانئ لفائدة أرباب صناعة التعدين والمقاولين وأصحاب البنوك. فهل ستواصلون الشجار بينكم وقد أنفتحت هذه الآفاق أمامكم؟ إنه الهديان». والبقية معروفة. فكثيراً ما وقع التبجح بعمل الحماية، والتقدم التقني المنجز منذ سنة 1912، الطرق، القناطر، السكك، البناء والتعمير الخ... إلا أنهم يتناسون ببساطة أن تلك الانجازات كانت تهدف إلى تسهيل عملية استغلال خيرات البلاد. فالاستعمار كان بعيدا جدا عن التفكير في أن المغرب سيتحرر في يوم ما ويستفيد من تلك التجهيزات في ميادين المواصلات، والمياه، والمعادن ومن المجمع الصناعي الذي تركته له فرنسا بعد الاستقلال.

لنفسر كلامنا هذا:

تبين الاحصائيات الرسمية أن المغرب استهلك سنة 1942، ثلاثة أضعاف الطاقة الكهربائية، وضعفي مواد الاسمنت، وأربعة أضعاف الحديد بالمقارنة مع 1938. لكن من استعمال تلك الطاقة وهذه المواد؟

الطاقة الكهربائية، وضعفي مواد الاسمنت، وأربعة أضعاف الحديد بالمقارنة مع 1938. لكن من استعمل تلك الطاقة وهذه المواد؟

إنها المؤسسات الرأسمالية التي شُيّدت لتستغل خيرات البلاد وعمل السكان. ولم يكن الهدف هو تلبية حاجات الكادحين والرفع من شروط حياتهم. لكن الغرض الفعلي يكمن في تحقيق أرباح سريعة، ولذلك فإن أغلب المؤسسات إتجهت نحو الاستغلال المباشر أو المضاربات التجارية.

فالطرق، والسكك الحديدية، والقناطر تم إنشاؤها بالدرجة الأولى لتسهيل هذا الاستغلال، وفي نفس الوقت تُكوّن مصدرا لإغناء الشركات المكلفة بالدراسات وأخواتها ذات الأعمال الكبرى.

ولهذا الغرض تضاعف إنتاج المعادن عام 1950 مرتين بالمقارنة مع سنة 1938، إلا أن المعدن الخام كان يُصدّر إلى الخارج، ولم يبذل أي مجهود للتحويل الصناعي في عين المكان.

فقد تكاثرت معامل التصبير، وبلغ إنتاج صنابير السردين سنة 1938 حوالي ستمائة ألف، وارتفع الرقم سنة 1949 ليصل إلى مليون وثمانمائة ألف صندوق، لكن السوق الداخلية لم تستهلك سوى مائة وثلاثين ألف صندوق. أما البناء فلم يتباطأ، غير أن البنايات والمقرات التجارية كانت تشيد على حساب العمارات الخاصة بالسكنى.

وارتكزت المجهودات في مجال الفلاحة على غرس الحوامض والبواكر والكروم، واستخدمت السدود الكبرى في سقي ضيعات المعمرين الشاسعة. وعمليا لم يتم القيام بأي شيء لتطوير المنتجات الزراعية التي تشكل أساس التغذية للسكان المغاربة.

إن محاصيل الحبوب لعام 1949 كانت أقل من محاصيل سنة 1938 التي طبعها الجفاف. وهذا لم يمنع إدارة الحماية من الاستحواذ على 3.222.000 قنطار من الشعير بحيث أرغمت الفلاحين على بيعها بـ 11، 50 فرنكا للكيلوغرام، وتم تصديرها بـ 19، 78 فرنكا. في حين أن مكتب الحبوب كان يخصم 3، 25 فرنكا للكيلو على حساب الفلاح المغربي، وهذا منتهى الاجحاف.

لم تعرف الفلاحة الغذائية أي تقدم بعد سنة 1938، في وقت إنتقل فيه عدد السكان المغاربة من سبعة ملايين إلى ثمانية ملايين نسمة سنة 1949. أما التجارة الخارجية التي اكتست طابع الاستغلال الاقتصادي للمغرب، فقد كانت سماتها الأساسية كالآتي:

- 1 - ثلثا المبادلات كانت مع فرنسا وبلدان ما وراء البحار.
- 2 - ظل العجز بشكل دائم ثقيلًا قدر بخمسين مليار فرنك⁽⁴⁾ (سنة 1949).
وننتج العجز بالأساس عن الاختلاف في القيمة بين الطن المصدر (9.500)

(4) بلغت سنة 1949 قيمة الواردات 103 مليارات، وقيمة الصادرات 53 مليارات

والمكون من المواد الخام، وبين الطن المستورد (59.000) المتركب من السلع الاستعمارية والمواد المصنعة.

وفي إطار هذا التنظيم الاستعماري كان المغرب مسلوبا يقتني بثمن باهظ، ويبيع مواده الأولية بثمن زهيد، في حين يقع تحويل القيمة الزائدة المحققة في عين المكان إلى البنوك الخارجية.

وتبرز شراسة هذا الاستغلال في ضخامة الأرباح المسجلة من قبل كبار ملاكي الأراضي والشركات التجارية والمالية. وهذه بعض الأرقام ذات الدلالة :
في الموسم الفلاحي 1950/1949 بلغ إنتاج الحوامض 13.000 طن تقريبا، أما الأرباح الصافية للمنتجين وحدهم فقد قدرت بـ 15 فرنكا للكيلو أي حوالي مليارين من الفرنكات.

وحققت شركة أحوالي لمعادن الرصاص عام 1938 أرباحا تعادل 1.800.000 فرنك، مقابل إنتاج بلغ 10.500 طن.
وبنفس الانتاج سنة 1949 حققت 243 مليون فرنك، أي أنها ضاعفت أرباحها 155 مرة. وهذه النسبة تكشف مقياس الاستغلال الأهوج الذي كان المغاربة ضحية له.

أزمة المقاولات الصغيرة والمتوسطة :

كثيرا ما قيل بأن الأزمة تتضح بالمغرب، وأن المقاولات تعاني من صعوبات مرتبطة بالخزينة وإذا ما تم رفع الأجور فإن الأزمة ستزداد حدة.
والواقع ان استيلاء الرأسماليين الأجانب على المغرب استفحل منذ عام 1946، حيث كانت الكتلة المالية تتدقق على البلاد مثل الأمواج كلما شعر الرأسماليون الأوروبيون، والفرنسيون منهم بشكل خاص، بأن ممتلكاتهم مهددة بإجراءات ضريبية أو بانخفاض العملة.
ومما سهل ذلك التدفق الرأسمالي، هو أن المملكة السعيدة إكتسبت الشهرة بأنها تتوفر على أكثر الأنظمة الضريبية مرونة في العالم.

والحقيقة، كما يقول السيد أحمد اليزيدي في التقرير العام حول مشروع ميزانية 1951، الذي قدمه أمام مجلس الحكومة، أن تلك السمعة ناتجة فقط عن التسهيلات التي يتمتع بها كبار المعمرين الفلاحين، والمقاولات الرأسمالية الصناعية والتجارية، وأغلبها فرنسية. فهي لا تؤدي الضريبة العامة على الدخل ولا على القيم المنقولة، وتعفى من الرسوم على المبيعات وعلى فائض القيمة الثابت.
بينما تمثل موارد الضرائب حوالي أربعة أخماس المداخل العادية، وتقع كلها على أعباء جماهير الفلاحين الواسعة والمستهلكين المغاربة.
ويضيف السيد اليزيدي قائلا:

«من المؤكد أن المغرب في حاجة إلى الرساميل الأجنبية، ورغم أنها تأتي للبحث عن الربح، فإنها تساعد على نموه الاقتصادي والاجتماعي. لكن هل من المنطقي تحميل تكاليف التجهيز الثقيلة، التي يستفيد منها الرأسمال الأجنبي، إلى الجماهير الفقيرة محدوها؟ إننا نحالقه أنفسنا كما رأينا بالنسبة لثمة مع ميزانية 1951 واستمع

تحميل تكاليف التجهيز الثقيلة، التي يستفيد منها الرأسمال الأجنبي، إلى الجماهير المغربية وحدها؟ إنها الحالة نفسها كما رأينا بالنسبة لمشروع ميزانية 1951. واسمح لنفسي بأن أسوق أمامكم شهادة تبين أن الروح التي سادت تحضير مشروع ميزانية 1951 هي التي هيمنت دائما على ميزانية المغرب منذ عام 1912. ويتعلق الأمر بدراسة قام بها ز. كاتينو حول نظام الضرائب بالمغرب. وقد كتب سنة 1927 أن الأقساط الخاصة بالمغاربة والأوربيين في مبالغ المداخيل العامة لم تكن متطابقة. ولن يجدى نفعا معرفة الأسس التي تحتسب بها على وجه التقريب هذه الأقساط.

فلنأخذ كقاعدة مردود عام 1924. إن مساهمة المغاربة في الانتاج الإجمالي للمداخيل يمكن تقييمها بـ 300 مليون فرنك، منها 107 مليون مصدرها ضرائب مختلفة من مجموع 113 مليون. و223 مليون من الضرائب غير المباشرة من مجموع 268 مليون فرنك.

وهكذا ارتفع مجموع التغطيات إلى 381 مليون كانت مساهمة المغاربة فيها تقدر بما يلي:

24 بالمائة من الضرائب المباشرة.

25

52،83 بالمائة من دخل الضرائب غير المباشرة.

61،86 بالمائة من مجموع العائدات الجبائية.

وفي حديثها عن عمل الادارة الفرنسية بالمغرب أوردت صحيفة «تيموانياج كريتيان» ليوم 10 أبريل 1953 إحصائية مثيرة مفادها أن عدد سكان المغرب تضاعف خلال أربعين سنة، وأن وفيات الأطفال كانت بنسبة 284 في الألف، ولم تتجاوز نسبة التمدرس 7٪ بالمائة، وأن 80٪ في المائة من ميزانية تقدر بـ 38 مليار كانت تصرف على الإدارة الفرنسية.

الرسميل غزيرة لكن الاستثمارات محدودة:

فضلا عن الضرائب الطفيفة، كانت طنجة ذات القانون الدولي، السهلة المنال، والملائمة لكل أشكال التهريب تعتبر ملجأ مفضلا لجميع المضاربين. وكانت أغلبية الرسميل غير مستثمرة بل موضوعة في البنوك تترقب فقط أستخدمها في أعمال سريعة ومربحة. لكن الحجم المنمي لمقادير وسائل الأداء ما فتى يفرز التضخم.

والارقام أسفله تعطي فكرة عن تطور الودائع البنكية. ففي سنة 1949 كانت ستين مرة أقوى مما كانت عليه سنة 1938، وأكثر من مرتين أعلى من عام 1946.

1949	1946	1938
49.888	24.198	831

بملايين الفرنكات

ولم يكن مستثمرا في المقاولات الدائمة إلا جزء ضعيف من المداخيل الرأسمالية.

ويبرز عدد الشركات التي أسست عقلية التحايل الرأسمالية من خلال الأرقام

ويبرز عددُ الشركات التي أسست عقليةَ التحايل الرأسمالية من خلال الأرقام التالية :

26

السنة :	1946	1947	1948	1949
عدد الشركات :	1.500	1.051	1.400	1.405

لكن ثلثي 2/3 هذه الشركات كانت ذات صبغة تجارية برأسمال ضعيف، وبعضها لم تكن تتوفر على مركز إقامة محدد. ويبقى الهدف هو تمكين بعض رجال الأعمال والمؤسسات الصناعية من الاحتيايل والتهرب من دفع الضرائب في فرنسا. وقد قدرت حركة الرساميل داخل الشركات بـ 6 ملايين سنة 1946، وبـ 9 ملايين و 500 مليون عام 1947، وبـ 14 مليار سنة 1948 لتصل إلى 19 مليار عام 1949.

لكن المال المأخوذ لا يمثل سوى جزء من الرساميل المشار إليها (50 إلى 70٪ حسب السنوات). ويجب الأخذ بعين الاعتبار ضمن هذه المبالغ إرتفاع الرساميل بواسطة إدماج الاحتياطات، أي تلك الأرباح المتراكمة غير الموزعة على المساهمين. وهكذا قامت عدة شركات سنة 1948 وفي النصف الأول من سنة 1949 بمضاعفة رأسمالها عن طريق إدماج الاحتياطات. وكانت أهم الاستثمارات قد وظفت في الصناعة المنجمية وفي بعض مقاولات النسيج، والتعدين وتصبير الأسماك. ومما سلف ذكره يمكن القول أن الرساميل إذ تدفقت على المغرب، فإنها كانت مترددة، وتفضل الحفاظ على حركيتها، والدخول في عمليات ذات المدى القريب بحثاً عن الربح العاجل.

النظام الاستعماري هو أساس المصائب:

إن العمال مقتنعون بأنه إذا كان المغرب محروماً من حريته، وسكانه يتخبطون في حياة جهنمية، فإن ذلك راجع إلى الاستعمار المفروض على البلاد منذ سنة 1912.

إن الحرمان والآلام، والمضايقات، والشروع، والتعسف والقمع تنبع جميعها من النظام الاستعماري.

27

وكانت الطبقة العاملة على قناعة تامة بأن البقاء تحت الحماية الفرنسية لن يمكنها من نيل الحرية والعدالة والهناء.

وكان عليها أن تدعم بكل طاقاتها الحركة الوطنية من أجل قلب النظام الاستعماري الذي يجسد الاضطهاد والطغيان والفقر.

الفصل الثاني

أصول الحركة النقابية

الحرية بالمغرب

إذا تناول كتاب آخرون بالبحث المرحلة السابقة على تاريخ الحركة النقابية العمالية بالمغرب، فإن المؤلف ارتأى الدخول مباشرة الى صلب الموضوع. فالمعلوم أنه في عهد الحماية الفرنسية كانت هناك أقلية محظوظة من العمال الأوروبيين تتمتع وحدها بممارسة الحق النقابي.

فالأوروبيون كان لهم حق تنظيم وتسيير النقابات طبقا للظهير الصادر في شهر دجنبر 1936.

ولم تتردد الاقامة العامة في منع المغاربة من الانخراط في النقابات بمرسوم 24 يونيو 1938 متذرة بأحداث وقعت في مناجم الفوسفات.

وتبعاً لهذا المرسوم فإن انخراط المغربي في إحدى النقابات يعد جناية يعاقب عليها القانون لا المنخرط وحده، بل وأيضا الفرنسي الذي يكون قد حرضه أو ساعده على الانتماء. وبقي العمل ساريا بهذا المرسوم إلى غاية سنة 1950. ولم يكن الغاؤه اعترافا صريحا بالحق النقابي للمغاربة، هذا الحق الذي لم ينتزع عمليا إلا في 12 شتنبر 1955 لفائدة المأجورين والعمال الزراعيين، أي بعد تأسيس الاتحاد المغربي للشغل.

فالمسألة بالنسبة للمغاربة الرازحين في الاستغلال والمعرضين للعسف لا تتعدى تسامحا فقط موجهها ومفرغا من كل محتوى كما سيتضح ذلك في السطور اللاحقة. فمن الواضح ان المنظمات النقابية الاجنبية، التي كانت تدافع عن العمال الأوروبيين، لم يكن بإمكانها القيام سوى بنشاط نسبي ينحصر أساسا في السهر على

الأوربيين، لم يكن بإمكانها القيام سوى بنشاط نسبي ينحصر أساسا في السهر على تطبيق القوانين والبروتوكولات التي بموجبها تضمن الإقامة العامة للموظفين وأعوان الخدمة العمومية بالمغرب، نفس شروط العمل والأجور والامتيازات ومن ضمنها علاوة 38٪ بالمائة التي قد وقع حفظها سنة 1944 إلى 33٪ في المائة لتساوى مع تلك الممنوحة بالجزائر وتونس.⁽¹⁾

إلا أن الكونفدرالية العامة للشغل س.ج.ت كانت توفر للمغاربة إطارا من شأنه أن يسمح لهم بممارسة العمل المطليبي. وفي هذا الأفق صمم المناضلون المغاربة غير الشيوعيين، وكان الأوائل منهم قد إندمجوا في الكفاح النقابي السري منذ سنة 1945، على تحقيق الأهداف التالية:

أ - خوض النضال الاجتماعي لصالح الجماهير الفقيرة الخاضعة للاستغلال الاستعماري.

ب - إقامة الدليل على أن الطبقة الكادحة لم تكن تحت تأثير الشيوعية.

ج - تمكين الأطر المغربية من التمرن وإعداد المجال لمركزية نقابية وطنية حرة.

د - النضال بفعالية لقلب النظام الاستعماري بصفته مصدر جميع المصائب، ويمثل الحاجز المانع لكل اعتناق وطني.

وكان اتحاد النقابات للمغرب، وهو فرع من س.ج.ت، أول منظمة نقابية نشأت بالمغرب وانخرط فيها العمال المغاربة.

وقد بدأ هذا الاتحاد نشاطه بعد تحرير إفريقيا الشمالية من الاحتلال الألماني في بداية 1943. وحظي بمساندة «فرنسا المكافحة» والحكومات التي شاركت فيها أحزاب اليسار، واستفاد في بداياته من تساهل إدارة الحماية. ورغم مرسوم 1938

(1) كانت هذه الزيادة تصل إلى 100٪ بالمائة لصالح الفرنسيين في بداية عهد الحماية.

الذي يحرم على المغاربة الانتماء إلى النقابات، ويعاقب الفرنسيين الذين يشجعونهم على الانخراط، فإن س.ج.ت فتحت أبوابها على مصراعيها أمام المغاربة ضدا على مقتضيات القانون الذي كان يستحيل تطبيقه والشيوعيون مشاركون في الحكم. ورغم انعدام الحريات النقابية، فإن قادة الحزب الشيوعي المغربي ومنظمة س.ج.ت قاموا بنشاط مركز في المدن والبادي. وهو الشيء الذي أقلق الوطنيين الذين سبق لهم أن طالبوا بالحق النقابي للمغاربة في برنامج الإصلاحات سنة 1934.

ونتيجة للخوف الذي اعتراهم من أن تصغي الجماهير المغربية للأفكار الشيوعية، قرر الوطنيون مقاطعة س.ج.ت، ومضاعفة الجهود من أجل الاعتراف بالحريات النقابية التي تسمح للمغاربة بتنظيم نقابات حرة. وكان هذا موقفا سلبيا إتضح فيما بعد أنه عديم الفعالية.

فالنقابة كانت تمارس جاذبية لا تقاوم على العمال الجُعاة المتروكين عرضة للاستغلال الوحشي فيما كان المناضلون النقابيون متعطشين للكفاح.

ومع ذلك كان بعض القادة الاستقلاليين يُحتون سريا على الانخراط في النقابات. ولم يتخذ حزب الاستقلال موقفا مساندا إلا في سنة 1948.

وينبغي التأكيد على موقف بعض قادة الحزب الجمهوريين مثل السيد بوشتي

النقابات. ولم يتخذ حزب الاستقلال موقفاً مسانداً إلا في سنة 1948. وينبغي التأكيد على موقف بعض قادة الحزب الجهويين مثل السيد بوشقي الجامعي الذي صرح سنة 1948 للطبيب، بعد أن قدم إلى الدار البيضاء مطروداً من ناحية وجدة، بأن النقابات هي وكر للشيوعية، وضرب له المثل بعلي يعة الذي بدأ - كما قال - بالانخراط في نقابة المعلمين مع ميشيل مازيلا، قبل أن يجعل منه هذا الأخير مسيراً مقتنعاً بالشيوعية.

وبعد ذلك طلب الجامعي من المرحوم بن المكي، وكان عاملاً في شركة كوزيما ومقاوماً كبيراً، أن يرافق الطبيب إلى الفندق، وهو الاسم الذي كان يطلق على منزل الشهيد إبراهيم الروداني. وهناك مكث الطبيب حتى حصل على سكن وعمل بمساعدة عبد الرحمان اليوسفي وبناصر حركات.

ولم تتدفق جماهير العمال إلا في سنة 1946، إذ وفدت من مختلف المهن : الموائء، البناء، السكك الحديدية، الأوراش العسكرية التابعة للطيران، السدود، المناجم وغيرها.

واستفادت الحركة النقابية من وصول المقيم العام الفرنسي الجديد إيريك لابون الذي تقمص الليبرالية⁽²⁾، وبرزت تعمل في واضحة النهار. وفي المؤتمر المنعقد بمراكش يومي 30 نونبر 1 دجنبر 1946 أصبح اتحاد نقابات س.ج.ت يحمل اسم الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب. ولأول مرة تم تعيين مغربي في شخص أحمد الطاهر (شيوعي) أميناً عاماً إلى جانب كاتب عام فرنسي.

وفي مناجم جرادة سهل التذمر العام للمنجمين مهمة المسؤولين النقابيين الذين كانت جماعة منهم تلتقي سرىاً منذ 1945، وقرروا الجهر علنياً بنشاطاتهم مع اتخاذ بعض الاحتياطات اللازمة.

وبالفعل شهدت إحدى ليالي رمضان أول تجمع عمالي على بعد كيلومترين من مركز القرية المنجمي ضم حوالي 800 عامل، وكان ذلك في شهر غشت 1946. وبعد يومين التأم الجمع الثاني تحت جناح الظلام حضره حوالي ألف شخص، وتلاه اللقاء الثالث في عطلة يوم الأحد، وتحت شمس لافحة شارك فيه جميع العمال تقريباً. وحضره القائد الزكراوي الذي كان ابنه أحمد وعمار عضوين في حزب الاستقلال.

وتناول الكلمة في التجمعات المناضلون محمد بن علي، علي بلقاسم المدعو كوسكوس، أحمد اوجوض المكنى هو السوسي، أحمد المعطاوي، محمد جبارة، الطبيب بن بوعزة.

وأهاب المتحدثون بالعمال إلى الاتحاد المنظم داخل مركزية نقابية وطنية مستقلة.

(2) جعل لابون حداً لمنفى علال الفاسي في الغابون، وأحمد بلافريج في كورسيكا، وأنهى الإقامة الجبرية لمحمد بلحسن الوزاني في إيتزر.

وفي اليوم التالي وجه السيد بولان مدير شركة فحم جرادة إستدعاء الى النقابيين محمد بن علي، محمد جبارة والطيب بن بوعزة واستقبلهم كل على حدى. وحاول حملهم على التخلي عما يعتزمونه، واعدأ إياهم بتحسين أوضاعهم الشخصية. والجدير بالاشارة أن بروز هذه النقابة دفع ادارة الحماية إلى التعجيل بتنصيب المدعو شينيو على رأس دائرة وجدة - الضاحية نظرا لحساسيتها، وهو الذي اشتهر بالمكائد والتآمر حينما كان على رأس «المكتب المغربي للشغل» بالدار البيضاء. وعبثا حاول شينيو إقناع المسؤولين النقابيين بالانتساب إلى إحدى المركزيتين الفرنسييتين (س.ج.ت أو س.ف.ت.س) كطريق وحيد - كما قال - يسمح للمغاربة بالنشاط النقابي، غير أن النقابيين أصروا على تشكيل مركزية نقابية ومستقلة عن النقابات الاجنبية⁽³⁾.

كان إذن عام 1946 هو تاريخ ميلاد نقابة مناجم جرادة، وفيها تمس النقابيون على العمل النقابي، وتوفقوا في الحصول على عدة مكاسب مهنية. وانتشرت الحركة المطلوبة، وخلال بضعة أشهر أصبح لكل مناجم المغرب الشرقي نقاباتها.

وتم الاتصال بعمال مناجم الفوسفات بخريگة حيث نظم الحسن بن المعطي ماهر ورفقاؤه النقابة المحلية لفروع خريگة، بولنوار وبوجنية. وبعد مرور مدة وجيزة تبعثهم اليوسفية وآيت عمار. وتوفرت الشروط لعقد مؤتمر تأسيسي لعمال باطن الأرض في نوفمبر 1946 بجرادة. وأصبح لحسن بن المعطي كاتباً عاماً بالنيابة، وعلال البشير⁽⁴⁾ أميناً للصندوق، والطيب كاتباً عاماً. وسيكون من غير الإنصاف عدم الإشارة إلى الدعم الفعال الذي قدمته لنا نقابة س.ج.ت، فقد كانت بمثابة مدرسة حقيقية لتكوين الأطر النقابية الأولى.

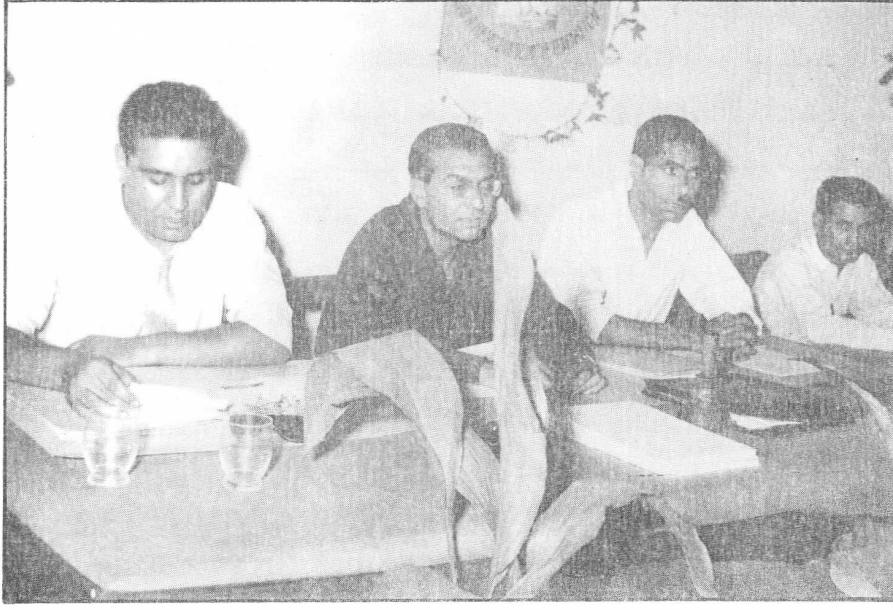
(3) شهادة البيرعياش في كتابه «الحركة النقابية بالمغرب» ج 2 ص 171، وكان عضوا في وفد منظمة س.ج.ت. الذي أتى إلى جرادة لاقناع المغاربة بالانضمام إلى نقابات أخرى لمواجهة هجومات الادارة والسلطة.

(4) وسيطرد إلى الجزائر بلده الأصلي. وفي سنة 1948 لقي نفس المصير أوعلي الكاتب العام لنقابات جرادة، والمتعاطف مع حزب الشعب الجزائري.





أول مؤتمر لعمال جامعة المناجم في نوفمبر 1946



اعضاء مكتب جامعة المناجم من اليمين إلى اليسار: محو السوسي أوجوض، لحسن بن المعطي ماهر، الطبيب بن بوعزة، محمد البشداوي

وأظهر قاداتها مثل پريدوم، لوروا، عياش، اليسو، جان لوي، كولونا وغيرهم كثيرا من الشجاعة والاخلاص⁽⁵⁾ لكن خلفاءهم حاولوا فيما بعد عرقلة المسيرة الصاعدة نحو تكريس الحركة النقابية المغربية المستقلة.

فشل مهمة المقيم العام لابون :

جاء المقيم الفرنسي العام إيريك لابون إلى الرباط من أجل تطبيق «الاصلاحات» وإدماج المغرب في الاتحاد الفرنسي. وكان يهدف إلى الحصول عن طريق الدبلوماسية على ما فشل في تحقيقه سابقوه بواسطة القوة. فمن وجهة النظر الاقتصادية، أراد ربط الاقتصاد المغربي إلى الأبد بالاقتصاد الفرنسي، وكان يأمل أن يكون عمله مشابها لما قام به المارشال ليوطي في الميدان السياسي.

وفيما يخص الحق النقابي، كان يوافق على منحه للعمال المتخصصين في المؤسسات الكبرى لا غير، ويستبعد باقي العمال اليدويين والزراعيين من أي انتماء. ولأن إيريك لابون أتى لفرض مبدأ السيادة المشتركة، ودعم الهيمنة الفرنسية على ثروات البلاد، فإن تجربته باءت بالفشل. ولم تعمل فترة حكمه القصيرة إلا على تأجيج شغف المغاربة لمعانقة الحرية والاستقلال.

فالكل يتذكر الخطاب التاريخي لجلالة الملك محمد الخامس بطنجة يوم 9 أبريل 1947 الذي طالب فيه بحق المغرب في وحدته الترابية، وفي التمتع بالاستقلال، والتمسك باتمائه إلى العالم العربي، وذلك رغم المعارضة الاستعمارية التي اقترفت، لبلة الزبارة الملكية، محازر رهبة بالدار البيضاء خلفت أزيد من ألف قتيل في وسط

والتمسك بانتماؤه إلى العالم العربي، وذلك رغم المعارضة الاستعمارية التي اقترفت، ليلة الزيارة الملكية، مجازر رهيبة بالدار البيضاء خلفت أزيد من ألف قتيل في وسط السكان الكادحين في بن مسيك ودرب الكبير.

(5) أغلب هؤلاء ومن بينهم الأيتاذ البير عياش استهدفوا للطرد من المغرب سنة 1954 بسبب نشاطهم النقابي.

لقد كانت زيارة صاحب الجلالة إلى المنطقة الشمالية ناجحة. وكان التعبير عن الولاء الذي لقيه في المناطق الثلاث (الفرنسية، الإسبانية، الدولية) المنفصلة اصطناعيا، يمثل استفاء حقيقيا لقائد الأمة الأعلى. وتجلّى مغزى هذا الحدث، الذي أكد تطلع الشعب المغربي إلى استقلاله ووحدته الترابية، في الاهتمام الاعلامي الذي واكبه في فرنسا وعبر العالم.

وصول الجنرال جوان إلى المغرب :

بلغ الغضب في الأوساط الاستعمارية قمته بعد الخطاب الملكي بطنجة، ولم يكن إرسال الجنرال جوان إلى المغرب إلا لتهدئة المخاوف. وتصادف فرار عبد الكريم الخطابي وأخيه أحمد وإقامتهما بالقاهرة مع العهد الجديد لسياسة القوة التي دشنها الجنرال جوان.

وهكذا فإن الحركة الوطنية التي تقوى جانبها لمتابعة الكفاح، استعدت بشكل أفضل لمجابهة مكائد الاستعمار.

وجاءت ذكرى عيد العرش ليوم 18 نونبر 1947 ليؤكد صاحب الجلالة في خطابه على حقوق المغاربة الشرعية، وعلى أمل الشعب في أن يصبح أمة اسلامية تتبوأ مكانتها بين الشعوب الحرة.

ولم يتأخر رد فعل الاقامة العامة بإقالات تعسفية وتعيينات اعتباطية في صفوف القواد والموظفين التابعين لحكومة المخزن بدون استشارة القصر.

وقد تناول مؤلفون آخرون بما فيه الكفاية رسائل الاحتجاج الكثيرة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية ضد تصرفات الجنرال جوان، الذي لم يعد يحترم حتى نصوص معاهدة الحماية، وتأكيدات صاحب الجلالة على حق المغرب في الاستقلال وحق المغاربة في المطالبة به، على غرار كافة شعوب الدنيا، لذلك فإن المؤلف لن يتطرق لهذه المواضيع.

القمع في المناجم :

شن العمال إضرابا شاملا يوم 22 أبريل 1948 في مناجم الفوسفات بخريكة

شن العمال إضراباً شاملاً يوم 22 أبريل 1948 في مناجم الفوسفات بخريبكة واليوسفية، وفي منشآت الشحن بأسفي والدار البيضاء تحت شعار : تحسين ظروف العمل ووقف القمع.

وكان ذلك مبرراً لإدارة الفوسفات والسلطة لتسليط الارهاب على العمال المضربين بجلدهم، والرمي بهم في السجون، واعتقال زوجات المتمكنين من الهرب منهم، وبفرض عزلة كاملة على الأحياء العمالية، وقطع الماء والتيار الكهربائي والمؤن عنها.

ولم يعد بإمكان مناضلي جامعة باطن الأرض ومسؤولي الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب الدخول إلى المراكز النجمية عبر الطرق العادية بسبب الحواجز وعمليات التفتيش التي تقوم بها الشرطة والدرك. لكننا كنا نتسلل إلى داخل المدن والقرى بامتطاء قطارات شحن الفوسفات، وذلك بمساعدة رفاقنا من عمال السكك الحديدية.

وبعد صمود دام شهراً كاملاً في ظروف قاسية تمكنت السلطة من تكسير الإضراب. وكان لا بد من البحث عن أشكال أخرى من العمل تسمح باستئناف الشغل من طرف الجميع وفي أحسن الظروف الممكنة.

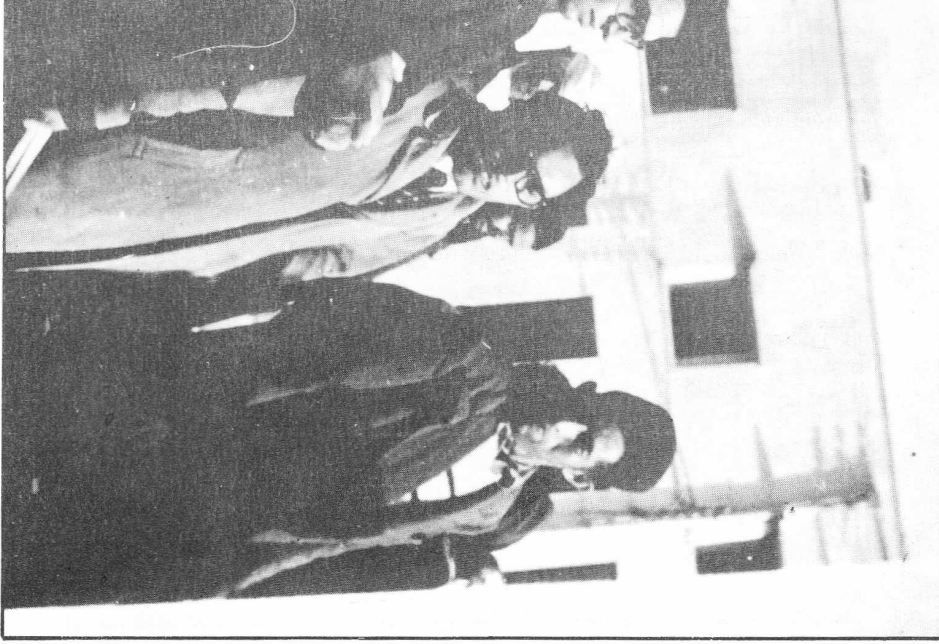
ولهذه الغاية إتفق عدد من أعضاء لجنة الإضراب على الالتقاء بشكل سري في مكان يدعى «البركة الحمراء» يوجد بين بولنوار وبوجنية.

وبعد الاجتماع الذي انعقد في فجر منتصف شهر مايو، سلك الطبيب المتنكر في زي فلاح طريقاً يؤدي إلى بولنوار. وبعد لحظات سمع وراءه ضجيجاً صادراً عن حوافر خيل يمتطيها ستة مخازنية مالبثوا أن إعتقلوه واقتادوه، وفي الطريق لحق بهم في سيارة جيب المراقب المدني والقائد الكبير بن البصير⁽⁶⁾، وبعد أن خاطباه بكلمات ساخرة، نقلوه إلى مكتب المراقب المدني ومنه إلى إدارة الشرطة بخريبكة، وطال

(6) هذا القائد لعب أيضاً دوراً مخزياً على رأس القوات الاحتياطية في عهد المقيم العام لأكوسط.



ممنون عباد إلى جانب الطبيب



انتظار التعليقات من الدار البيضاء إلى آخر الليل حيث نقلوه مرة أخرى إلى بن احمد وهناك اطلقوا سراحه.
هكذا كان جو الرعب الذي ساد الأجواء قبيل انفجار الأحداث الدامية في شهر يونيو بجرادة.

استفزازات شهر يونيو 1948 الدامية :

أوحى قيام الدولة الصهيونية سنة 1948 والأحداث التي رافقتها إلى خبراء الاستعمار باختلاق استفزازات جهنمية. وبما أن الرأي العام المغربي كان شديد الحساسية لكل ما يجري بالشرق الأوسط، وحريص على التضامن مع الشعب الفلسطيني الذي سلبت منه أرضه، فإنه كان من السهل على عملاء ادارة الحماية الفرنسية اثارة الاضطرابات.

فقد أشاعوا في وجدة وجرادة أخبارا مفادها أن اليهود قاموا بمجازر ضد المسلمين، واحرقوا المساجد. وأدى ذلك إلى اندلاع أحداث يوم 7 يونيو 1948 أودت بحياة 44 من الابرياء في جردادة.

وفي نفس مساء اليوم وقف المراقب المدني شينيوييتباهي بنغمة المنتصر، وينفخ في راحة كفيه قائلا إنه سيحول النقابيين الى حُفنة من الغبار.
وهكذا القى بجميع المسؤولين النقابيين في السجن وتعرض أغلبهم لتعذيب فظيع رغم أنهم ساهموا بشكل واسع في إنقاذ حياة بعض اليهود.
وانتقل الجثث الى جوان بنفسه إلى وجدة والقى بها خطابا ناريا أعلن فيه أنه سيضع الأغلال الحمراء في اقدام المحرضين على الشغب.

وبدأت المسرحية المألوفة بتحميل مسؤولية الأحداث لنقابيين جردادة ولمناضلي حزب الاستقلال بوجدة التي سقط فيها أيضا خمسة قتلى، وبجك خيوط المؤامرة بالادعاء ان الارتباط موجود بين نقابيين جردادة وحزب الاستقلال في وجدة والذي انخرط فيه الطيب سنة 1944⁽⁷⁾.

(7) تعرض الطيب إلى عدة مضايقات بجرادة سنة 1945 من طرف الشرطة التي استنطقته عدة أيام بشأن تلقين الأناشيد الوطنية للعمال.

وقد حاول المراقب المدني شينيو إرغام بعض المعتقلين على الادلاء باعترافات حول استلام رسالة صادرة عن اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال موقعة من طرف أحمد بلافريج تعطي الأمر بتدبير الفتنة. ويدعى شينيو أن الرسالة حملها من وجدة بوحيدة الكاتب العام لنقابة جرادة، وقرأ الطيب محتواها على المسيرين النقابيين أمراً بإياهم بالقيام بالمذبحة.

وكانت تلك الادعاءات الباطلة من وحي الخيال، وهو مارده عدد من المعتقلين مرات عديدة أمام المحكمة لكن دون جدوى. وبعد حوالي شهرين من البحث والاستنطاق في المحكمة العسكرية، أطلق سراح 13 نقابيا من ضمنهم الطيب.

وتقع مسؤولية المذبحة على عاتق رئيس منطقة وجدة بروئيل⁽⁸⁾ والمراقب المدني شينيو. وهذا الأخير لفق الاتهامات في حق النقابيين ورفض أن يمثل أمام المحكمة رغم إلحاح الدفاع مبررا غيابه بأسباب «صحية».

وأمام المحكمة العسكرية بالدار البيضاء أدلى الطيب بشهادته من أجل تبرئة ساحة إخوانه العمال. لكن بوحيدة وعشرة نقابيين آخرين صدرت في حقهم أحكام بالاشغال الشاقة المؤبدة ولم يطلق سراحهم إلا بعد الاستقلال.

ومع أنه لم يثبت أي شيء ضد هؤلاء المناضلين، فقد صدرت في حقهم أحكام قاسية، لأن تبرئة ساحتهم كانت تعني إدانة للذين اتهموهم. وهذا ما عبرت عنه صحيفة الجيش آنذاك «أنباء المغرب» عندما كتبت أنه أمام انعدام المسؤولين، كان لابد من معاقبة بوحيدة ليكون عبرة للآخرين.

وقد ألقى القبض على مآت المنجميين في أعقاب هذه الأحداث، ومنع النقابيون الذين لم يلق عليهم القبض من الإقامة في منطقة وجدة. وأصبحت النقابات المنجمية مؤقتا بالشلل، وعاد كثير من النقابيين إلى مساقط رؤوسهم سيرا على الأقدام يسوقهم مخازنية يتناوبون على حراستهم من مركز إلى آخر، وكان على بعضهم مثل العربي الروداني، هو السوسي، والحسين إنجيش أن يسيروا على الأقدام أكثر من شهر ليقطعوا المسافة الفاصلة بين جرادة في المغرب الشرقي ومدينة أغادير في الجنوب.

(8) سيلعب هذا المراقب السفاح دوراً خطيراً أثناء أحداث وجدة الدامية في غشت 1953.





الملك محمد الخامس يستقبل وفدا نقابيا عام 1949



الطيب والاتحاد المحلي بوجدة سنة 1955

ومرت هذه الاستفزازات الخطيرة دون أن ينتبه إليها الرأي العام العالمي، ولم تثر خارج الحدود ضجيجا يذكر باستثناء الاحتجاجات التي عبرت عنها صحافة س.ج.ت. والحزب الشيوعي الفرنسي والمنددة بتلك الجرائم الشنيعة. وكانت الدار البيضاء ملاذا للأولئك ممنوعين من الإقامة في مساقط رؤوسهم حيث جعلوا منها مقرا مناسبا لمتابعة نشاطهم النقابي⁽⁹⁾.

أما العمال الذين لم يلتحقوا بعد بالتنظيم النقابي، فقد كانوا مجندين داخل اللجان الاجتماعية التي كانت تعتبر حلقات للعمل الفعال في المؤسسات الكبرى مثل معمل السكر (كوزيما)، والميناء، ومصانع كارنو، والاسمنت، والتعدين وغيرها. وهنا لا بد من التوقف برهة للاشادة بالأخ عبد الرحمان اليوسفي إعجابا وتقديراً بالمجهود الذي بذله في مجال العمل البناء على حساب صحته. فقد كان اليوسفي مستخدما ثانويا في معمل السكر، لكنه كرس نفسه ليل نهار لتوعية العمال وتحسيسهم بشروط عملهم، ودعوتهم إلى ضرورة الاتحاد⁽¹⁰⁾.

والكل يعرف الدور الأساسي الذي لعبه اليوسفي في تنظيم الكشفية والمقاومة المسلحة، وما يزال يقوم به لحد الآن من أعمال في قيادة اتحاد المحامين العرب في سبيل القضية الفلسطينية.

وبمساعدة الأخ بناصر حركات المسؤول عن حزب الاستقلال بالدار البيضاء تمكن الطيب من الحصول على عمل في تعاونية البحارة الصيادين التي حولها إلى نقابة قائمة بذاتها. ومكنته عدة جولات في مدن آسفي، الصويرة وأغادير من تأسيس جامعة البحارة الصيادين بتعاون مع ابراهيم المسفوي، محمد البركة، سعيد البوشتاوي، عبد السلام وآخرين.

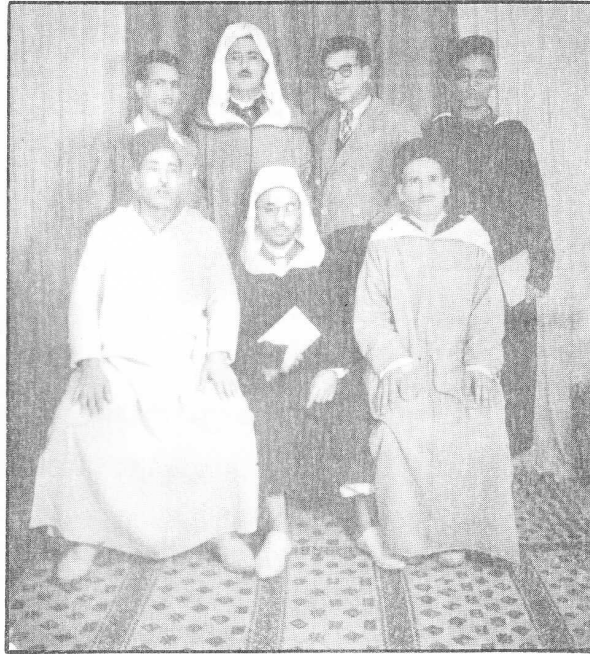
(9) لحسن ماهر وجد عملا في مستشفى مورييس گو (ابن رشد حاليا) ونجح مناضلون آخرون في إيجاد شغل لهم داخل المصانع الكبرى.

(10) الاستاذ عبد الرحمان اليوسفي هو من أدخل نظام التعاونيات في المعامل بالمغرب. وترأس تعاونية معمل السكر المناضل المرحوم محمد أوليا زيد. وحينما اكتشف الأمر طرد اليوسفي من المعمل بأمر من شينيبو مدير «مكتب الشغل المغربي» غير أنه واصل كفاحه السياسي والاجتماعي في مدن الصفيح وغيرها من الأحياء الصناعية بصفته مسؤولا عن حزب الاستقلال في هذا القطاع الشاسع.

44



المؤتمر الثاني لجامعة باطن الأرض سنة 1948



مكتب نقابة البحارة بأسفي سنة 1948. الجالسون: البركة محمد، الفقيه محمد السريغيني، ادريس الواقفون: ابراهيم الخلاوي، الطيب بن بوعزة، عبد السلام، سعيد البوشتاوي

45

ولا تخفى الاضرابات والنضالات التي خاض غمارها الصيادون ولمدة طويلة من أجل انتزاع حقوقهم وجعل حد للاضطهاد والقمع.

ولا حتى الاضرابات والنضالات التي حاض لها عمالها الضياع وندة طويلة من أجل انتزاع حقوقهم وجعل حد للاضطهاد والقمع.

ومن جانب آخر تشكلت جامعة عمال باطن الأرض يومي 27 و 28 شتنبر 1948. وأعيد انتخاب لحسن ماهر نائبا للكاتب العام، والطيب كاتباً عاماً، وأصبح محمد البغدادي أميناً للصندوق. وانتقل مقر الجامعة من جرادة إلى الدار البيضاء. وانضم إليها بعد ذلك عمال المناجم البعيدة في إيميني، بوعازر، ميلادن الموجودة في أماكن موصوفة بأنها غير آمنة⁽¹¹⁾.

وكان منزل المناضل الكبير ابراهيم الروداني بالدار البيضاء هو مكان لقاءاتنا. إذ هناك نظمنا وتوقفنا في السيطرة على قيادة الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب: (U.G.S.C.M).

اهتمام الملك المرحوم محمد الخامس بالطبقة العاملة:

إن امتناع صاحب الجلالة عن تزكية «الاصلاحات» التي تتعارض مع الحقوق الوطنية، اطلق لسان الاقامة العامة الفرنسية بالادعاء أن القصر الملكي هو الذي يعارض ممارسة الحريات النقابية.

ونظراً لكوننا كنا، على عكس ذلك، مقتنعين من أن الاقامة العامة هي التي ترفض الاعتراف بالحقوق النقابية، تكون وفد نقابي مغربي بهدف تبديد أي غموض بهذا الشأن، وتم استقبله من طرف صاحب الجلالة محمد الخامس بقصره بفاس يوم 30 أبريل 1949⁽¹²⁾.

وكان صاحب الجلالة على علم كامل بالحياة النقابية. وأطلع الوفد على مشروع الاقامة العامة الذي يقيد الحركة العمالية وعلى المشروع المضاد الذي تقدم به جلالته.

(11) مناطق واقعة جوار جبال الأطلس المشهورة بمقاومتها للاحتلال الفرنسي (المترجم).

(12) بهذه المناسبة تعرف لأول مرة النقابيون القادمون من الدار البيضاء على المحجوب بن الصديق في محطة القطار بمكناس وكان المهدي بن بركة هو الذي رتب اللقاء. وانضم المحجوب إلى الوفد الذي كان يتركب من صالح المسكني، محمد التيباري، لحسن ماهر، المعطي الشرفاوي، عبد النبي صدقي، الطيب بن بوعزة.

ومما قاله صاحب الجلالة بإيجاز:

«إن النقابة هي حركة لانعتاق الطبقة العاملة، وهي التي تمثل الأغلبية الأكثر أهمية في الشعب المغربي، وإن مصير هذه الطبقة هو موضوع اهتمامنا وعطفنا. لكن النقابة لا يمكن أن تتطور وتعطي ثمارها السليمة إلا في تمتع العمال بالحرية. إذ يجب تمكينهم جميعاً من اختيار مسيرهم بكيفية ديمقراطية. وهذه الحرية هي الشيء الوحيد الذي نطالب به».

وبعد أن عبر عن أسفه لرؤية جميع العمال المغاربة مضطرين إلى الانضمام لنقابة س.ج.ت. الفرنسية من أجل تحسين شروط معيشتهم، أبلغ صاحب الجلالة الوفد النقابي بأنه لن يدخر جهداً لإصدار قانون الحق النقابي، ولم يفته لفت الانتباه إلى «الأفكار الوخيمة للشيوعية».

وقامت الرقابة بحذف محضر المواجهة في جريدة «العلم» ولكنه في اليوم التالي الذي صادف فاتح مايو، استطاع المندوبون النقابيون تناول الكلمة في المهرجانات العمالية بالمدن وأوضحوا للرأي العام الأهمية التي تكتسيها الحريات النقابية. وأكثر من ذلك فإن محتوى حديث صاحب الجلالة للوفد النقابي تم تأكيده عدة مرات في

العمالية بالمدن وأوضحوا للرأي العام الأهمية التي تكتسبها الحريات النقابية. وأكثر من ذلك فإن محتوى حديث صاحب الجلالة للوفد النقابي تم تأكيده عدة مرات في خطاب العرش.

وبذلك زال الغموض وتحقق الجميع من أن وجود العمال المغاربة داخل الاتحاد العام للنقابات المتحدة لا يستند على أسباب سياسية، وإنما يتوخى فقط الدفاع عن حقوقهم المادية والمعنوية، وأن الإقامة العامة هي وحدها التي ترفض الاعتراف بالحقوق النقابي ولا تسمح للعمال بتأسيس نقابات حرة.

لم يبق بعد كل هذا إذن مجال للشك، ولم يكن هناك ما يمنع من متابعة عملية التسلل والتسرب داخل التنظيمات النقابية الأجنبية التي ستنتهي بمغربة الاتحاد العام للنقابات المتحدة.

وهذه المرحلة لم تشكل صعوبة كبيرة لأن اللعبة الديمقراطية النقابية كانت كافية لقلب الإدارة، وتغيير القمة لتتخذ لنفسها صورة القاعدة.



مجموعة من الأئمة المسؤولين النقابيين

المجلس العام ليونيو 1950 :

في بداية سنة 1950 كانت النقابات قوية، وكان العمل المطلي فعالا، غير أن عدد المنخرطين في الاتحاد العام لم يكن يعكس هذه القوة. وخلال انعقاد الجمع العام في يونيو 1950 لبحث مسألة تقوية النقابات، أوضح المندوبون المغاربة أنه في حالة عدم تجديد اللجان الادارية، فإن العمال سيستمرون في التوقف عن تسديد إشتراكاتهم. وهكذا فرض التغيير نفسه، وتحدد شهر نوفمبر 1950 كموعدا لانعقاد المؤتمر. وفي انتظار ذلك، صعد إلى مكتب الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب ثلاثة اعضاء جدد غير شيوعيين وهم: الطيب بن بوعزة، محمد التباري، والفرنسي ليونيتي. الا أن هذا الأخير عاد بعد بضعة أيام ليعتذر عن عدم استعداده لتحمل المسؤولية، وهو موقف يحتمل أن يكون ناتجا عن ضغط الاقامة العامة التي يهيمها أن تثبت أطروحتها القائلة بالتواطء الوطني - الشيوعي. ومن المعروف أن الادارة كانت تتحكم في موظفيها الذين كانوا يكونون أغلبية الاعضاء الفرنسيين المنخرطين في الاتحاد العام للنقابات.

مؤتمر نوفمبر 1950 :

بتبنيّه مبدأ تأسيس مركزية مستقلة، إكتسى مؤتمر 1950 طابعا مغربيا صرفا رغم أنه كان من الناحية النظرية والرسمية تابعا للكونفدرالية العامة للشغل س.ج.ت.

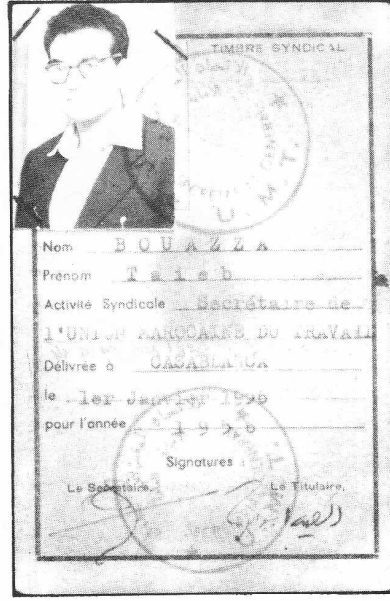
فالمندوبون المغاربة بأغليبتهم العديدة أظهروا ليونة واضحة، ووعدوا المنديبين الفرنسيين بأنهم لن يطبقوا قانون العدد الأكبر في تشكيل الأجهزة الادارية النقابية. وأعلنوا عن رغبتهم في البقاء مع النقابيين الفرنسيين داخل الاتحاد العام للنقابات المتحدة. لأن هدف الاتحاد العام، من الناحية القانونية، يتشخص في الدفاع عن مصالح العمال الفرنسيين المادية والمعنوية، أما المغاربة فلم يُقبلوا بداخله إلا من باب التسامح. وفيما إذا انسحب الفرنسيون وبقي المغاربة وحدهم داخل منظمة أجنبية، فستفقد شرعية وجودها وبالتالي يتم حلها ومنعها.



صالح المسكيني،

الطيب بن بوعزة،

المحجوب بن الصديق



بطاقة العضوية
للطبيب بن بوعزة

50

وقد انضم إلى المكتب الجديد المحجوب بن الصديق وصالح المسكيني إلى جانب التيباري محمد والطيب بن بوعزة. وأصبح هذا الأخير هو واندري لوروا كاتبين عامين للاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب. وفي اليوم الموالي للمؤتمر كتبت «العلم» بأن الاتحاد النقابي أصبح يسيره كاتبان عامان. أ. لوروا يمثل الفرنسيين والطيب بن بوعزة يمثل المغاربة.

نتائج مغربة النقابات:

قمع عنيف ضد العمال وتصاعد كفاح الشغيلة

جوابا على مغربة النقابات، إتخذت الإدارة تدابير معادية للعمل النقابي، وكانت المطالبة بتطبيق قانون الشغل تواجه بالرفض المتزايد. فكل الحركات المطالبة بدون استثناء قوبلت بقمع شرس. ولتوضيح الصورة التي كان يدور في أجوائها النشاط النقابي بالمغرب نسوق الأمثلة التالية: في سنة 1950، تقدم عمال النسيج بالمحمدية بدفتر المطالب للإدارة، فكان جواب رب المعمل هو تسريح كاتب النقابة التهامي، فرد العمال بدورهم على هذا الاجراء الزجري بشن اضراب عام. ولكسر الاضراب تدخلت الشرطة لإرغام العمال على الالتحاق بالمعامل، واعتقلت مسيرا نقابيا وحوكم عليه بثلاثة أشهر سجنا.

واستمرت حركة الاضراب مع ذلك بضعة أيام. وفي محاولة للتشويش على حركة الاضراب وتحطيمها التجأت السلطة إلى منع الطبيب بن بوعزة الكاتب العام للاتحاد من الإقامة في المحمدية، وطردت العمال بشكل جماعي.

وفي الدار البيضاء تم تسريح أربعة مكاتب نقابية بالتتابع من معمل السكر كوزيما⁽¹³⁾ إما بسبب النشاط النقابي أو عقب إضراب عن العمل.

كوزيما⁽¹³⁾ إما بسبب النشاط النقابي أو عقب إضراب عن العمل.

51

(13) ضمن عمال مصنع السكر برزت عدة وجوه قامت بدور كبير في حركة المقاومة المسلحة امثال الشهداء: ابراهيم أوليائيد، رحال المسكيني، محمد بن حسن طوطو، محمد بن المكي، والنقابي البارز صالح المسكيني.

وكان أدنى تظلم من جانب العمال أو تقديم مطالب معينة كيفما كانت، مناسبة تستغلها الادارة لطرد المسؤولين النقابيين وكذا العمال النشيطين ومنهم من قضى عشرين سنة من العمل ومصاب في حوادث الشغل، ويُزعم المطرودون على إفراغ المساكن التي يقطنونها.

وبالدار البيضاء أيضا وأثناء اضراب معامل التعدين، استدعت إدارة فوتران الشرطة واعتقلت في عين المكان كاتب النقابة عبد السلام، واستفرت العمال، ولولا رباطة جأش الكادحين لوقعت مصادمات وخيمة العواقب.

ونفس الأسلوب مُورس في حق مستخدمي معمل لاسكيف. وهنا أيضا تدخلت الشرطة المسلحة بالبنادق الرشاشة لترغم العمال على استئناف العمل، وحالت مرة أخرى يقظة وتبصر العمال دون إراقة الدماء. ونتج عن هذه التحرشات القمعية طرد ثمانية مسؤولين نقابيين وإصدار احكام في حقهم بالسجن تتراوح ما بين ثلاثة وستة أشهر نافذة.

وفي مدينة الرباط شن عمال النسيج الاضراب مطالبين باحترام القانون كمنح بطاقة الشغل، والعطلة المقررة للنساء الحوامل، والزيادة القانونية في الأجور. واستمر الاضراب 44 يوما استنجدت خلالها الادارة بكل وسائل القمع، واحتلت الشرطة المعمل، واعتقل العديد من العمال، وزج بهم في السجن ومن بينهم طفل، كما قضت امرأة عاملة أربعة أيام في الاعتقال. وعند استئناف العمل تم طرد المسؤولين النقابيين ومعهم أكثر من مائة عامل.

وفي مدينة آسفي، أقدمت الادارة على إصدار حكم على الكاتين المحليين للاتحاد بستتين سجنا بمناسبة عيد فاتح مايو 1952، وسرحت من العمل جميع المسؤولين النقابيين.*

وكانت نتيجة النضال النقابي في المغرب هو الطرد بالجملة، والاعتقالات، ونفى المسؤولين النقابيين.

ففي سنة 1951 حكم على المحجوب بن الصديق عضو مكتب الاتحاد العام للنقابات وعلى محمد البيرش كاتب الاتحاد المحلي بالرباط بستتين سجنا من طرف

52

محكمة الباشا، ثم حفظ الحكم إلى سنة نافذة. بينما أبعاد إلى المنفى بالجنوب كل من كاتب الاتحاد بمكناس خالد والعلمي، وكاتب الاتحاد بسلا المرحوم عمر الجديدي، وكاتب الاتحاد المحلي بالدار البيضاء وعضو مكتب الاتحاد العام للنقابات المتحدة صالح المسكيني الغالي⁽¹⁴⁾.

وأكثر من ذلك كان البوليس يحضر الاجتماعات النقابية للانصات إلى المتحدثين

وأكثر من ذلك كان البوليس يحضر الاجتماعات النقابية للانصات إلى المتحدثين ومراقبة مداخلاتهم.

وعلى اثر اجتماع انعقد في مقر الاتحاد المحلي بمكناس، وحضره بالقوة مفتشو الشرطة، استدعى قاضي التحقيق الطيب بن بوعزة شاهدا. وطلب منه إعادة ترديد العبارات المنددة بالحماية الفرنسية التي فاه بها. ورفض الطيب الادلاء بشهادته ضد نفسه إلا إذا وجهت إليه التهمة صراحة. فما كان من القاضي إلا أن حكم عليه بأداء غرامة 12 ألف فرنك. ومن جهة أخرى كان النقايبون يمثلون أمام المحاكم إذا هم تحرؤوا على تقديم دفتر المطالب، وهذا ما حصل في معمل الزيوت وفي مصنع الكارتون الخ...

النضال ضد نظام الحماية ومن أجل الاستقلال الوطني

وبالتدريج إزداد العمال وعيا بأن النضال من أجل تحسين أوضاعهم لا يجدي نفعا مادام نظام الحماية قائما. وهكذا كانت الحركات المطالبة تمنحهم الفرصة للاستخفاف بالحماية الفرنسية، والمطالبة بالغائها. وكما هو معلوم فإن زيارة صاحب الجلالة سنة 1950 إلى فرنسا تلبية لدعوة من الرئيس فانسان أوريول، لم تسفر عن أي نتيجة. ورفضت الحكومة الفرنسية المذكرة الملكية المعبرة عن إرادة الشعب المغربي للتخلص من وصاية الحماية.

(14) نفي صالح المسكني إلى نالسينت رفقة المهدي بن بركة والفقير الحمداوي وعمر أبو الطيب، ولم يستعد صالح حريته إلا في 17 دجنبر 1954.



الطبيب يقدم تمثيل العمال إلى الملك محمد الخامس سنة 1951



واندفعت الجماهير في مظاهرات شعبية ضخمة لاستقبال صاحب الجلالة لدى عودته إلى البلاد، مؤكدة له مساندتها، الجماعية لتطلعاته الوطنية. والكل يتذكر كيف باءت بالفشل سنة 1951 تلك الحملة المسعورة التي قامت بها الادارة الفرنسية للنيل من العائلة المالكة، والدور المخزي الذي قام به الباشا الجلاوي والكتاني وباقي أذئاب الاستعمار للتحضير لنفي صاحب الجلالة، وإذا فشلت المؤامرة في عهد الجزائر جوان، فقد نفذها خلفه الجزائر جيوم يوم 20 غشت 1953.

وفي نفس الظروف المتسمة باشتداد القمع الاستعماري من جهة، وتصعيد الكفاح العمالي من جهة أخرى، شهد مجلس الحكومة أحداثا انتهت بطرد الغزاوي مقرر ميزانية الاشغال العمومية، وأعلن الاعضاء الوطنيون تضامنهم معه لكونه كشف الأهداف الكامنة في إعطاء الأولوية للتجهيز الاقتصادي بغاية تمكين المعمرين الأوروبيين من جميع موارد البلاد المادية والبشرية. وسارع صاحب الجلالة إلى استقبال أعضاء المجلس وعبر لهم عن دعمه ومساندته المطلقة⁽¹⁵⁾.

وقد كان لهذه الاحداث الاثر الايجابي على القضية الوطنية، وأضحى الرأي العام الدولي متنبها لكفاح الشعب المغربي، وتقدمت بعض الدول بمبادرة لتسجيل المسألة المغربية في جدول أعمال الدورة السادسة للأمم المتحدة. واقتناعا منهم باستحالة التفاوض مع الاستعمار، فقد بدأ بعض مناضلي القاعدة يفكرون جديا في اللجوء إلى استعمال القوة، ونظموا خلايا سرية مسلحة، وشن المقاومون سنة 1952 هجومات على عدد من العملاء بالدار البيضاء، وفجروا قنابل في منزل الخائن عبد العالي الادريسي، وفي مقر صحيفة «العزيمة» التابعة للاقامة العامة.

وكانت التجمعات العمالية في مايو 1951 مناسبة للتنديد بانتهاك السيادة

(15) تابع المؤلف مجرى هذه الأحداث بصفته صحفيا رفقة المهدي بن بركة ومراسلين آخرين.

الوطنية والمطالبة بالغاء معاهدة الحماية كطريق وحيد يستجيب لمطالب العمال وتحقيق الاستقلال الوطني.

وتتميز مهرجان الدار البيضاء المنظم في ملعب فيليب بالحضور المكثف للعمال الذين تجاوز عددهم ثلاثين ألفا، أقدمت السلطة على تطويقهم بأكثر من عشر آلاف من الجنود والدركيين ورجال الشرطة⁽¹⁶⁾.

وترأس المهرجان صالح المسكيني الذي كان كاتباً عاماً للاتحاد المحلي بالدار البيضاء، وتناول الكلمة الطيب بن بوعزة وأندري لوروا باسم الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب، بينما تكلم عبد الرحيم بوعبيد باسم حزب الاستقلال، ووزع منشورا يحمل توقيعه وعنوانه بمدينة سلا، شجّب فيه نظام الحماية وطالب باستقلال المغرب⁽¹⁷⁾.

أما ممثل الحزب الشيوعي فقد قوبل بالصفير والصياح من طرف الجماهير ولم يتمكن من إلقاء كلمته.

وبعد نهاية التجمع اتخذت الاقامة العامة قرارا بابعاد أندري لوروا عن المغرب. وفي القنيطرة تحدث المحجوب بن الصديق. وفي السنة الموالية قامت السلطة بمنع كل التظاهرات المقرر تنظيمها بمناسبة فاتح مايو 1952.

ولاية المقيم العام الجنرال جيوم:

إن تعيين الجنرال جيوم يوم 20 شتنبر 1951 خلفا للجنرال جوان لم يغير شيئا من سلوك الاقامة العامة. وبقي التلويح ببرنامج الاصلاحات الشهير متواصلا إلى جانب متابعة سياسة القوة الهادفة إلى تصفية السيادة المغربية. ويمكن تلخيص نوايا المقيم العام الجديد في تصريحات غريبة مثل:

(16) كانت السلطة الاستعمارية تنظم بمناسبة جميع التظاهرات العالية أنواعاً شتى من الاستفزازات والقمع.
(17) كان الاستاذ عبد الرحيم بوعبيد يحضر الاجتماعات النقابية الأسبوعية بمنزل الشهيد ابراهيم الروداني باسم اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال. وتكلف بعده بنفس المهمة البشير بلعباس وعبد الله ابراهيم.

«الكفاح هو مهمتي. الشتم أعرف كيف أغسله. سأطعم التبن للاعداد الخ...»

وبعد وصوله بمدة وجيزة، شرع في «انتخاب» أعضاء المكاتب الاستشارية للغرف التجارية والصناعية. وكانت النتيجة المباشرة لهذه المهزلة، التي قاطعها الوطنيون، سقوط ثمانية قتلى وثمانين جريحا بالدار البيضاء. وسالت الدماء من جديد يوم 17 يبرابر 1952 أثناء زيارة وفد أممي متركب من 15 مندوبا من أمريكا الجنوبية لدى منظمة الأمم المتحدة.

فقد خرجت الجماهير في مراكش، بني ملال، فاس، مكناس، والدار البيضاء في مظاهرات لتعبر لممثلي المنتظم الدولي عن ارادة المغاربة في نيل الاستقلال. وبالدار البيضاء خرج عمال الميناء المنضوون تحت لواء الاتحاد العام للنقابات المتحدة وجماهير السكان لتأكيد إصرارهم على التحرر من طغيان الحكم الاستعماري. فانطلقت نيران البنادق الرشاشة، وسقط خمسة قتلى والعديد من الجرحى، والقي القبض على الكثير من المواطنين.

مذبحة يومي 7 و 8 دجنبر 1952

كانت الإقامة العامة تترصد الوقت الملائم لتدبير مؤامرة بغية عزل صاحب الجلالة ليتسنى لها بعد ذلك خلعه عن العرش، على أمل توجيه ضربة مميتة إلى حركة التحرر الوطني.

وكان اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد فرصة لتنفيذ المؤامرة الاستعمارية. وكما لا يخفى فإن فرحات أسس منذ سنة 1945 الاتحاد العام للعمال التونسيين إنطلاقاً من نقابات مستقلة تكونت أول الأمر بمدينة صفاقس. وفي هذا الموضوع كتب دانييل جيران⁽¹⁸⁾ في كتابه: «في خدمة المستعمرين» ما يلي:

(18) دانييل جيران مناضل ضد الاستعمار ربطته علاقات صداقة بالوطنين: محمد بلحسن الوزاني، أحمد بلافيج، عمر بن عبد الجليل، حينما كانوا يدرسون بفرنسا - وتزعم حملة لفائدة علال الفاسي في نداء تحت عنوان: «يجب إنقاذ الفاسي، المنفي في الغابون، تحت خط الاستواء، في مناخ قاتل».

«كان فرحات حشاد يأمل من كل الأعماق أن تجد صيغة التنظيم النقابي التي طبقها في بلاده رجالاً يقتادون بها في بلدان المغرب العربي الأخرى. وقد عبر لي، في أعقاب محادثات جرت بيننا، عن غبطته لكون حزب الاستقلال المغربي تحلى عن مخططة العقيم المبني على أسلوب المقاطعة، وأصدر إلى منخرطيه التعليمات للدخول بكثافة إلى نقابات س.ج.ت. التي ستصبح في النهاية تحت الإدارة المباشرة للطيب بن بوعزة. فقد قال لي في شهر أكتوبر بالدار البيضاء إن العمال المغاربة محرومون من الحق النقابي، وأن انخراطهم في س.ج.ت. هو فقط مجرد «تسامح» من قبل الإدارة، وإن تأسيس مركزية نقابية حقيقية ظل يصطدم بمعارضة مزدوجة من طرف الإقامة العامة والشيوعيين».

وفي أثناء الأحداث الناتجة عن اغتيال حشاد، كانت علاقات الاتحاد العام للنقابات المتحدة مع س.ج.ت. عملياً مقطوعة ولم يكن تحول هذه المنظمة إلى مركزية حرة شبيهة بالاتحاد العام للنقابات التونسية إلا مسألة شكلية، وتقرر حسمها في المؤتمر الذي تم تحديد موعد انعقاده في شهر يبرابر 1953. وكان الطيب قد أعد التقرير الأدبي الذي سيقدمه إلى المؤتمر.

وواعدت الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة (س.إ.س.ل) بتقديم تأييدها ومساندتها خاصة وأن وفداً منها زار المغرب عام 1950.

إلا أن حدوث الجريمة النكراء التي استهدفت حياة حشاد يوم 5 دجنبر 1952، أدى بالنقابيين المغاربة، باتفاق مع حزب الاستقلال، إلى الاعلان عن الاضراب العام لمدة أربع وعشرين ساعة يوم 8 دجنبر 1952.

وفي صباح يوم 7 دجنبر تناول الطيب الكلمة في الجمع العام المنعقد في مقر النقابات، وأدان بشدة الاغتيالات التي يقتربها القتلة التابعون لليد الحمراء الاستعمارية. ووجه النداء إلى الأمم المتحدة لتدعيم الرغبات العادلة للشعب المغربي والتونسي في الاستقلال وتقرير المصير. وأنهى كلمته بدعوة العمال إلى التزام اليقظة لافشال المؤامرات الاستفزازية.

وهكذا عكفت مختلف النقابات طيلة ذلك اليوم على تحضير الاضراب لكي يمر

في جو هادئ. وفي النهاية التحق العمال ببيوتهم وخيم الهدوء على مختلف المراكز استجابة للتعليمات المعطاة بالتمسك باليقظة والحذر.

وهذا ما أكدته وكالة (فرانس بريس) في برقية تقول: «لقد أيدت مجالس العمال قرار الاضراب العام في عدة مدن مغربية، لكن لم يسجل أي حادث». إلا أنه في وقت متأخر من مساء 7 دجنبر تعمدت الآلة الجهنمية للشرطة الاستعمارية استفزاز العمال ليسهل عليها سحق المنظمات الوطنية⁽¹⁹⁾.

وعلى غرار ما حدث سنة 1944 بالرباط وسلا وفاس، وما وقع عام 1948 بجrada ووجدة، فإن الاختيار وقع هذه المرة على مدن الصفيح في «الكاريان سانطرا»، ليتكرر العنف بفعل استفزاز مدبر.

فقد أرسلت الادارة المنادين المتجولين إلى الاحياء السكنية لتهديد كل من يستجيب لقرار الاضراب في اليوم التالي. وطبعا لم يتأخر رد العمال على تلك التهديدات، فأسرعت الشرطة إلى إطلاق النار عليهم. وسقط في الحال أزيد من مائة قتيل، نقل بعضهم إلى المسجد للصلاة عليهم قبل إجراءات الدفن، في حين أن آخرين دفنوا في التراب بدون تشييع جنازهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور عبد الكريم الخطيب، ابراهيم الروداني، احميدو الوطني وآخرين خاطروا بحياتهم من أجل تقديم الاسعافات إلى الضحايا والتقطوا كذلك بعض الصور التي تفضح جرائم الاستعمار الوحشية.

وفي فجر يوم الاثنين 8 دجنبر أعتقل الطيب بعد تفتيش دقيق لمنزله الذي تم تطويقه بأعداد من رجال البوليس، وحجز أعوان الشرطة كل الأوراق والوثائق. ولما وقعت أبصارهم على بعض الصور التي يظهر فيها الطيب إلى جانب صاحب الجلالة، تملكهم الغضب، وأطلقوا الشتائم والتهديدات بحق جلالته. وبإدارة الشرطة المركزية انفجر عميدها (قوارون)⁽²⁰⁾ حقنا وصاح في وجه الطيب بأنه سيسبق هو وصاحب الجلالة في آن واحد.

(19) قُدِّر مركز الكاتوليكين المثقفين الفرنسيين حصيلة حوادث يومي 7 و 8 دجنبر بالدار البيضاء 1.000 و 1.200 قتيل مغربي.

(20) كان اسم عميد الشرطة بيرقوارون مسجلا ضمن لائحة الارهابيين الأوربيين الثلاثة عشر الذين أُلقي عليهم القبض في يونيو 1955، وأطلق سراحهم بعدم المتابعة لتساهل القضاة الفرنسيين معهم.

وحينئذ إنتاب المؤلف شعور بأن ما حدث ليس سوى مقدمة لمؤامرة خطيرة. وبعد ساعتين اقتيد الطيب مغلول اليدين، معصوب العينين، ومحاط بمفتش الشرطة الرئيسي (غارسييت) والمفتش الشطيني إلى سيارة نقلته إلى السجن المدني بالقنيطرة، وفي سيارة أخرى لقي نفس المصير التيباري محمد وبلعيد بن عبد الله، وعمولوا على انهم من أخطر المجرمين، وبذلك تم الزج بكل واحد منهم في زنزانة مظلمة.

وبعد مرور ما يفوق شهرا من الحبس الانفرادي، نقلوا إلى مدينة الدار البيضاء مع توقف في سجن الرباط صحبة معتقلي الحق العام.

وبسجن العلو حيث مكثوا يومين في انتظار قافلة حراسة توصلهم إلى الدار

البيضاء مع توقف في سجن الرباط صحبة معتقلي الحق العام. وبسجن العلو حيث مكثوا يومين في انتظار قافلة حراسة توصلهم إلى الدار البيضاء، اضطروا إلى القيام بضوضاء صاخبة للمطالبة بالحصول على غطاء. فرد عليهم رئيس السجن بأن السجناء العابرين لاحق لهم في الأغصية. وما كان للتمدد على أرض عارية في فصل تميز شتاؤه ببرد نافح، أن يُكوّن الحل الأمثل خاصة بالنسبة لمن تعود في السابق على زنازن الشرطة. وليس من الغريب أن يعاني الكثيرون من نزلاء هذا السجن الرهيب من مرض الروماتيزم المزمن.

وكان عزاؤنا الوحيد هو النكتة المتفائلة، وأيضا زيارة خاطفة قام بها الأستاذ وديع الأسفي الذي كان معتقلا ويمد المساجين بمساعدات ثمينة. وفي سجن الدار البيضاء التقينا بباقي المعتقلين النقابيين والسياسيين. وهناك فقط أدركنا مدى خطورة الأحداث واتساعها.

ففي 8 دجنبر حوالي منتصف النهار صوبت قوات الأمن بنادقها في اتجاه موكب، وصل إلى قنطرة طريق مديونة وكان يقصد دار النقابات بعد دفن ضحايا الليلة السابقة. وسقط هذه المرة مآت القتلى. وفي نفس الشارع وبالضبط في ساحة كينكونس تكررت المذبحة بسقوط مئات من الكادحين.

وفي وسط المدينة، حيث كانت توجد بورصة الشغل، طوقت دبابات الجيش ومدرعات الشرطة دار النقابات بزقة «لاسال» التي تحمل اليوم إسم فرحات حشاد.

وكان حاضرا في الاجتماع حوالي ثلاثة آلاف عامل أتوا لدراسة الوضعية الناجمة عن اعتقال الكاتب العام لمنظمتهم النقابية ومسؤولين نقابيين آخرين. وداهمت الشرطة قاعة الاجتماع واعتدت بالضرب على العمال المسلمين⁽²¹⁾. وفي يوم 9 دجنبر 1952 نشرت صحيفة «لوبوتي ماروكان» الاستعمارية مقالا بعنوان: «مصيصة في دار النقابات» ورد فيه:

«بعد أن فتشت قوات الأمن المغاربة واحدا بعد الآخر، وأحكمت السيطرة عليهم، تم تكديسهم في الحافلات. وبسبب الحوادث السالفة التي قتل فيها الأوربيون بوحشية، وتوفر الأسلحة لذا هؤلاء الأشخاص، فإنه لم يكن بوسع رجال الشرطة التحلي تجاههم بالصبر. وساقوا المتحفزين للجريمة بعنف شديد إلى خارج المبنى. ولم يتوقف البوليس عن العمل طيلة العشي، واقتاد بعض المغاربة، رافعين أيديهم إلى أعلى، إلا أنه بالقرب من الساحة إنقض عليهم الجمهور الذي كان في انتظارهم. ومع ذلك فإن أخبارا أخرى وصلتنا مفادها أن أوربيين قد دُبحوا أو جُرحوا في أماكن أخرى».

هكذا إذن كانت الجرائد الاستعمارية تحرض السكان الفرنسيين وتؤجج حقدهم ضد المغاربة بواسطة أخبار ملفقة بقصد تغذية الاضراب وتصعيد القمع. أما الأسلحة المحجوزة مثل سكين الجيب ولباسة الأحذية، فقد وضعت داخل سيارة مصفحة، بينما اقتيد المغاربة، أربعة أربعة، وسط صف من رجال الشرطة. ومن جهتها ذكرت صحيفة «لافيجي ماروكان» بتاريخ 9 دجنبر:

«إن المتظاهرين الذين لم تكن بحوزتهم اسلحة، ولم يكن ما يرر اعتقالهم، فقد أخرجوا من دائرة «المصيصة». إلا أنهم لم يستطيعوا الابتعاد كثيرا لأنهم وجدوا أنفسهم في زنقة الطيران الفرنسي تحت رحمة النساء والرجال من سكان الحي واقفين ينتظرونهم على جانب الطريق. فنكلوا بعدد منهم صائحين في وجوههم: أيها

أنفسهم في زنقة الطيران الفرنسي تحت رحمة النساء والرجال من سكان الحلي واقفين ينتظرونهم على جانب الطريق. فنكلوا بعدد منهم صائحين في وجوههم: أيها القتلة».

(21) هناك اعتقل المحجوب بن الصديق ومبارك بن عمر والمعطي الشراوي. وهناك أيضا حجز البوليس مات الدراجات الهوائية والنارية ومن بينها دراجة المؤلف. ولم يستردها أبدا مالمكوها.

61

هكذا وقبل حشر العمال داخل سيارات السجن قام بعض الأوربيين الهائجين بالاعتداء على الكادحين تحت أنظار رجال الشرطة. وبعد اعتقالنا وُجِّهت إلينا في السجن تهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي⁽²²⁾ والتحريض على الحرب الأهلية بتواطؤ مع الحزب الشيوعي. وهذه أضخم سخافة كذبتها الوقائع. ولنعد إلى كتاب دانييل جيران المذكور، فقد دحض إدعاءات المستعمرين وكتب في ص 204 مايلي:

«فيما يخصني، كنت كتبت من المغرب إلى مدير النقابة الأمريكية (س.إ.و) ميخائيل روس، واقترحت عليه إرسال وفد يساعد الطيب بن بوعزة واصدقائه في الحصول من الادارة الفرنسية على الحق النقابي للعمال المغاربة دون قيود، وهو شرط مسبق لتكوين مركزية نقابية مستقلة. ولو أنه قد تدخل حينئذ لسهل على الإقامة العامة بالرباط أن تذيب في شهر دجنبر تلك الكذبة الشيعة حول وجود تواطؤ بين بوعزة والشيوعيين».

واكتشفت الإقامة العامة حجة أخرى. ويتعلق الأمر بمساهمين وطنيين أمثال عبد الرحمان اليوسفي، حميدو الوطني، بناصر حركات، ابراهيم الروداني وغيرهم في مطبعة أمبريجيا.

وكان الأمر هنا بطبيعة الحال يدخل في خطة للتسلل داخل مختلف الأجهزة مكنت من قبل من الاستيلاء على النقابات، وأعطت نفس النتيجة في اكتساب المطبعة التي لاتزال ملكية للاتحاد المغربي للشغل.

وكما فعلوا سنة 1944 حينما اتهموا الوطنيين والقوا عليهم القبض بدعوى التعاون مع ألمانيا النازية، فقد لجؤوا عام 1952 إلى التلويح بتهمة التحالف مع الشيوعيين لاقناع شركاءهم في منظمة الحلف الأطلسي بمساندتهم. واستغرقت الاستنطاقات سنة كاملة، وجد الطيب، في أغلب الأحيان، نفسه

(22) فيما يخص التهمة الأولى المتعلقة بالأمن الداخلي يشير الفصل 77 من القانون الجنائي الفرنسي في نفس الوقت إلى المس بالنظام الجمهوري. أما الادانة الثانية فينص الفصل 80 على معاقبة كل عمل يمس بالأمن الخارجي للدولة الفرنسية. وبوسع القارئ أن يتخيل أحلام الاندماج المسيطرة على عقول المستعمرين.

62

وجها لوجه مع المحقق (جيليزو)⁽²³⁾ الذي كان يرى وراء كل كلمة تحريضا على الفتنة.

فائناء مقابلة الطيب مع أشخاص إدعوا أنهم سمعوه يوم 7 دجنبر يحرض العمال على القتل والفتنة، طرح قاضي التحقيق السؤال التالي:

- هل تعرفون الطيب بن بوعزة؟

العمال على القتل والفتنة، طرح قاضي التحقيق السؤال التالي:

- هل تعرفون الطبيب بن بوعزة؟

أجاب أحد المتهمين:

- نعم إنه يضع النظارات على عينيه.

وكان الطبيب هو الوحيد الذي يستعمل النظارات من بين المعتقلين الخمسة عشر الحاضرين. فقال القاضي:

- دلوني عليه.

فاشار المتهم إلى نقابي آخر هو مبارك بن عمر وصاح:

- انه هو بنفسه. لقد أزال النظارات حتى لا نعرفه.

إن الشهادات المزيفة يقصد منها تأكيد ادعاءات السفاح بونيفاس الذي زعم يوم 8 دجنبر 1952 أن أساس القضية يتعلق بالدرجة الأولى باجتماع يوم الأحد بدار النقابات في زنقة لاسال.

إن أكثر من أربعمئة مناضل نقابي اعتقلوا، واكتظت السجون ومراكز الاعتقال وأماكن الإقامة المحروسة بالوطنيين وبدأت الإقامة العامة يوم 10 دجنبر 1952 بتنفيذ مخطط أعد سلفا للقيام بأكبر عملية سياسية والأكثر أهمية منذ يناير 1944، حسب تعبير وكالة الأنباء الفرنسية.

وفي هذا النطاق عزلت الإقامة العامة مجموعة من الباشوات والقواد غير المرغوب فيهم، وعينت آخرين مكانهم بدون استشارة صاحب الجلالة الملك. وعلى إثر استفراقات يومي 7 و 8 دجنبر 1952 صدر قرار بمنع حزب الاستقلال والحزب الشيوعي والنقابات.

(23) كان الطبيب مضطرا للإجابة على جميع الأسئلة المتعلقة بوثائقه الشخصية وحتى عن تلك الوثائق المحجوزة في مقر النقابات بصفته كاتباً عاماً للاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب.

وتعرض أخ المؤلف محمد بن بوعزة هو وأسرته إلى القمع الاستعماري. ووجهت إليه تهمة القيام بدور الوسيط بين المسؤولين في حزب الاستقلال في الشمال والجنوب، وكان يعمل مترجماً في عرباوة بالحدود، وكان منزله محل تفتيش دقيق، وأخضع أعوان الشرطة كذلك زوجته للتفتيش.

وفي رسالة بعث بها الطبيب إلى أخيه، ندد فيها بالارهاب الاستعماري، وبلغه تحيات أفراد العائلة ومن بينهم ابنه الأصغر المسمى «الأستاذ عبد القادر الوطني». ولم يقتنع المستعمرون الذين حجزوا الرسالة بأن طفلاً يبلغ من العمر أربع سنوات يمكن أن يحمل إسماً من ذلك الحجم، وذهبوا عبثاً يبحثون عن صاحب الاسم الحقيقي. وهكذا أبعد السيد محمد بوعزة، الذي وقع على لائحة لتأييد المطالبة بالاستقلال سنة 1944، من عرباوة إلى ورزازات في الجنوب.

أما الصحافة الوطنية فقد منعت من الصدور في نفس يوم الاحداث الدامية، ولم يبق بالشاحة سوى صوت المستعمرين يقدم أطروحات الإقامة العامة كيفما شاءت.

ولا يجب إغفال الدور الذي قامت به صحافة فرنسا المسيحية والليبرالية مثل: تيموانياج كريتيان، فران تيرور، لوبسيفاتور وغيرها. فقد بذلت مجهوداً كبيراً إلى جانب الصحف الشيوعية لإثارة انتباه الرأي العام العالمي حول البواعث الحقيقية للعملية البوليسية.

جانب الصحف الشيوعية لإثارة انتباه الرأي العام العالمي حول لبواعث الحقيقة للعملية البوليسية.

وفي كراساتها، افترضت «تيموانياج كريتيان» أن تكون السلطة الاستعمارية أمرت باخراج الوطنيين من دار النقابات بنية القضاء عليهم، وأظهرت الاضراب العام الاحتجاجي على أنه فتنة موجهة ضد أمن وحياة الأوربيين، ولجأت إلى إزهاق أرواح المئات من المغاربة العزل. وإذا أسدلت هذه الحوادث الدامية ستار الحزن والحداد على جميع المغاربة، فإنها كذلك قدمت خدمة للقضية المغربية لدى الرأي العام الدولي في الأمم المتحدة التي كانت قد أدرجت المسألة المغربية في جدول أعمالها.

وإليك ما كتبه ستيفان برنار⁽²⁴⁾ في كتابه «النزاع الفرنسي المغربي من 1946 إلى 1956، ج 1 - ص 145، 146»:

«لم تخلف حملة القمع لسنّي 1944 و 1947 في العالم وفي فرنسا صدمة وتأثرا بالغين مثلما وقع بعد دجنبر 1952. فلا يمكن إحداث امواج مرتفعة بإلقاء الحجارة الصغيرة في الماء.

وإذا كان التشكك مباحا، عند الضرورة حول عدد القتلى، لانعدام إحصائية دقيقة بعدد الطحايا، فإن كل الافتراضات تميل نحو تأكيد مذبحة كبرى. وأن المناورة الاستفزازية واضحة.

وهل هناك ما يتوافق مع طبيعة الأشياء أكثر من اللجوء إلى وسائل القمع الضخمة؟».

في لقاء صحفي صرح أحد المقيمين العامين السابقين حول هذه الأحداث بقوله:

«إن الحدث هو أساس كل شيء. فانطلاقا من دجنبر 1952 استيقظ الرأي العام الفرنسي، وأن (اللوبي المغربي) جماعة الضغط الفرنسية بالمغرب ستتظم في فرنسا، وأن الحملات الصحفية والتحقيقات حول المغرب ستتضاعف، وأن الكتابات الأولى للفرنسيين حول المشاكل المغربية ستتشر في باريس».

وهكذا طالبت الجمعية الكاثوليكية التي يرأسها فرنسوا مورياك⁽²⁵⁾ بارسال لجنة تحقيق، والزم النواب الفرنسيون الحكومة بفتح المناقشات في البرلمان يوم 23 دجنبر 1952.

أما الفرنسيون الليبراليون، والكاثوليك والشيوعيون فقد نددوا بالتجاوزات الاستفزازية للسلطة.

(24) ستيفان برنار باحث علمي في معهد السوسولوجيا بجامعة بروكسيل الحرة.

(25) قدر الشعب المغربي المواقف الشجاعة والمتبصرة للسيد فرانسوا مورياك، وحثت إلى بيته في باريس أغلب الشخصيات المغربية. وقصده المؤلف صحبة أحمد العلوي لتبليغه عبارات التقدير والشكر على ما قدمه لقضية المغرب العادلة.

وكانت استراتيجية الاقامة العامة ترمي إلى عزل السلطان والقضاء على المنظمات الوطنية، وإخراص وسائل التعبير. وبذلك ترسم الطريق لتطبيق المرحلة الثانية من الانقلاب الذي سيفضي إلى نفي صاحب الجلالة والعائلة المالكة يوم 20 غشت 1953 إلى كورسيكا أولا ثم إلى مدغشقر.

واستعمل المستعمرون نفس الأساليب كما فعلوا عام 1951 لتنفيذ المؤامرة، لكنهم هذه المرة ذهبوا حتى النهاية.

وواجه الشعب وحده المؤامرة بالمظاهرات العفوية في مجموع المملكة مما أتاح الفرصة للقيام بقمع بشع، وسنقتصر على سرد مثال مدينة وجدة. فهناك استعملت المدافع الرشاشة لقصف مواكب المتظاهرين. وقدر المحامي شارل لوگران عدد الضحايا بألف قتيل⁽²⁶⁾ ووجهت تهمة القتل، وإشعال الحرائق والنهب إلى 96 شخصا، وقدموا أمام المحكمة العسكرية بوجدة التي أصدرت 19 حكما بالاعدام و 11 بالأشغال الشاقة المؤبدة، و 29 بمدد مختلفة.

اختناق 14 معتقلا :

اشتكى المعتقلون أمام محكمة وجدة من التعذيب الذي مورس عليهم أثناء حجزهم بإدارة الشرطة، ومن سوء المعاملة التي أدت إلى اختناق 14 معتقلا يوم 18 غشت 1953 من بين أربعين كانوا متراكمين في زنزانة واحدة انعدم فيها الهواء والماء وكان الجو في أوج حرارة شهر غشت.

وهذه الوقائع تذكر الطيب بالكابوس الذي استبد به طوال أسبوع بإدارة الشرطة بوجدة في شهر يوليوز 1948، بعد الأحداث الدامية بوجدة وجردة في يونيو من نفس السنة. وكان المعتقلون مكدسين في أقبية بدون ماء ولا مراحيض، وكان الماء يتصبب في الساحة الخارجية عن قصد دون السماح للمعتقلين بالشرب إلا مرة

(26) دافع شارل لوگران عن الوطنيين المغاربة أمام المحاكم العسكرية الفرنسية، وروي الكثير عن حقد البوليس وعصابات القتلة الأوربيين في كتابه «العدالة وطن الانسان» واستهدف لمحاولات اغتيال كثيرة. ونجا بفضل شجاعته وهدوئه وسلاحه. وطرد من المغرب يوم 18 يوليوز 1955، لكنه عاد إلى المغرب بعد إلغاء قرار الطرد من قبل المقيم العام ذيوا. وخصص له المغاربة استقبالا حارا في مطار الدار البيضاء.

واحدة في اليوم. ويتزامن التعذيب النفسي والجسدي، حيث توجد غرفة التعذيب فوق الزنزانة لكي يسمع المعتقلون أنات وصيحات المستهدفين للتعذيب بالكهرباء، وبغطس الرأس في الماء، والتعليق من الارجل، وتعويم الرأس في إناء يفيض بالبول، وغير ذلك.

وحينما يعيد الجلادون ضحيته ملطخة بالدماء يرمونها على باقي المعتقلين الذين ينتظرهم دورهم في حصة التعذيب الرهيبة.

ويمكن أن يتكرر هذا المشهد حتى مع أولئك الذين سبق تعذيبهم، إلى درجة أن البعض منهم كانوا يتمنون الموت ليتخلصوا من وضعيتهم المفزعة. وهذا ما يفسر الاعترافات التي يدلي بها المذبون والمتعلقة بارتكابهم جرائم وهمية، ويفضلون أي مصير كيما كان على ما يعانونه في إدارات الشرطة.

وفي سجن الدار البيضاء استقبل خبر نفي السلطان والعائلة الملكية بذهول

وفي سجن الدار البيضاء استقبل خبر نفي السلطان والعائلة الملكية. بذهول شديد كما كان عليه الحال في مجموع البلاد. وترقب المعتقلون ماهو اسوأ، ولم يبق أمامهم، لاستحالة القيام بأي عمل، سوى الصلاة وقراءة اللطيف. وفهم المحكومون بالاعدام ان ساعة التنفيذ قد دقت. وبعد أيام وقف أمام مقصلة الاعدام عبد اللطيف بن قدور، حسن بن يدر، أحمد الحنصالي، محمد سميحة الذين كنا نلتقي بهم أثناء خروجهم للفسحة اليومية⁽²⁷⁾.

وكان عبد الرحيم بوعبيد يقتسم نفس الزنزانة مع أحمد الحنصالي.⁽²⁸⁾ وحينما كانوا يساقون إلى خشبة الاعدام مغلولي الأيدي والاقدام على الساعة الخامسة صباحا، إرتفعت أصواتهم بكلمات الوداع إلى بقية المسجونين في عبارات أخوية تهز المشاعر. وكانوا على قناعة بأن صفة المجاهد التي يتحلون بها، ستمنحهم مكانة في الجنة.

(27) كانوا متهمين بقتل أربع أوربيين في حوادث 7 و 8 دجنبر 1952. وصدر بحق ثلاثة منهم الحكم بالاعدام، وعلى اثنين بالأشغال الشاقة المؤبدة، وواحد بعشر سنوات «ليكونوا مثالا لغيرهم» واستبدل الاعدام الصادر على المتهم الثالث محمد بن اسماعيل بالسجن المؤبد بعد إلتماس العفو من رئيس الجمهورية الفرنسية من طرف محاميه عبد القادر بنجلون الأمين المساعد لحزب الشورى والاستقلال.

(28) لا تغيب عن الذهن حملة الاعتقالات الواسعة التي قادها سنة 1951 الجنرال بواي دولاتور بفرقة من الجيش والكلاب البوليسية لاعتقال الحنصالي «رجل تادلة» الذي زرع الرعب في قلوب المعمرين بالمنطقة. وانتقم الجيش الفرنسي من سكان آيت سعيد وقتل منهم العشرات بتهمة مساعدة الحنصالي.

وبعد حين سيلتحق بهم شهداء آخرون برهنوا عن شجاعة نادرة مثل الراشدي الذي رفض للجلادين تعصيب عينيه أثناء تنفيذ الاعدام بالعاذر، وصاح فيهم:

«اتركوني أرى سماء بلادي الصافية لآخر مرة».

وبعد نقلهم إلى سجن القنيطرة، حاول القادة السياسيون والنقابيون مواساة أبطال المقاومة المعتقلين الذين لاحقهم البوليس حتى إلى داخل الزنازن لانتزاع الاعترافات منهم.

ولقد أكد التاريخ النضالي أن تضحية هؤلاء الشهداء وكذا المنفى الذي استهدف له صاحب الجلالة وعائلته لم تذهب سدى إذ سرعان ما تُوِّج كفاح الملك والشعب بالفوز المبين وبكل الانتصارات اللاحقة.

الفصل الثالث

من تحرير المعتقلين السياسيين والنقابيين

الى عودة صاحب الجلالة

تغيير الحكومة الفرنسية

والمقيم العام

إن تعيين فرانسيس لاكوسط لخلافة الجنرال جيوم، تقرر يوم 20 مايو 1954 من طرف حكومة لانييل التي تعرف أنها محكوم عليها بالزوال بعد سقوط ديان بيان فو يوم 7 مايو. وكان المقيم العام الجديد من أنصار الهيمنة الاستعمارية، وشخصه لم يكن غريبا على المغاربة وهو الذي سبق له أن مارس عدة وظائف في الإقامة العامة في عهد الجنرال جوان.

وأعطى رئيس الحكومة الفرنسية الجديد السيد بيير مانديس فرانس الأسبقية لحل مشكلة الهند الصينية في يوليو 1954، ولم يتوصل إلى تسوية مشكل تونس التي تلقت وعودا منذ مدة بالحصول على الاستقلال الداخلي.

وقد اتصفت ولاية المقيم العام فرانسيس لاكوسط بضعفها وإدعانها لغلاة المتطرفين الفرنسيين. وبما أنها جعلت هدفها الأساسي هو استئثار الأمن العام، فإنها لم تتوصل إلى حل أي قضية.

ولم تعرف مهمة لاكوسط، في النهاية، غير تكاثر أعمال المقاومة، وتزايد القمع ضد الوطنيين في أغلب مدن المملكة كالقنيطرة، سيدي قاسم، الخميسات، فاس، مراكش، الدار البيضاء وغيرها.

ففي الدار البيضاء أقدمت السلطة فضلا عن وسائل القمع الكلاسيكية على الاتيان بقوات احتياطية متكونة من البدو المجندين، يؤطروهم المراقبون المدنيون، وضباط «الشؤون الأهلية»، بالإضافة إلى رؤساء «المكتب الثاني» وهو ما يعني الاستخبارات.

وأعطيت الحرية لهذه القوات البالغ عددها عشرة آلاف في الاستحواذ على كل شيء في منازل الوطنيين بعد تفتيشها بغض النظر عن الأجور اليومية التي كانت تتوصل بها.

وأظهر باشا الدار البيضاء بن القرشي وكذا باشا الحاجب، وقواد المذاكرة، وبوجينية وغيرهم وحشية متناهية في معاملة السكان.

وكان المشتبه فيهم من المواطنين يساقون على دفعات إلى مراكز التعذيب، حيث يقضي الكثيرون نحبهم أو يصابون بالجنون. فبواسطة أدوات التعذيب انتزعوا جميع أظافر الأخ سيدي، الذي أصبح قائدا بعد الاستقلال، وفقد آخرون وعيهم لمدة طويلة كما وقع للمناضلين: ابراهيم الروداني، حميدو فارس الوطني، لحسن ماهر. وكان مركز التعذيب مشهورا تحت اسم «داركوم» الذي تحول اليوم إلى مقر لشركة التبغ.

وفي أحد الليالي استطاع بطل المقاومة محمد الزرقطوني أن يتسرب داخله لرؤية ابراهيم الروداني الذي أخبره أن السر لازال محفوظا رغم التنكيل والتعذيب. وساعد على ترتيب هذا اللقاء الشاوش بوزكري متقاعد من مكتب الفوسفاط بخريبكة وكان على اتصال بالحسن ماهر.

وهاجم المقاومون عدة مراكز تابعة للقوات الاحتياطية ومن ضمنها مركز القرية الذي أثار حينذاك ضجة كبرى.

واستخدمت الادارة كل الوسائل للابقاء على البلاد تحت نير الاستعمار. وطور المستعمرون من عناصر «الارهاب المضاد» داخل الشرطة والادارة أساليبهم الارهابية ضد المغاربة في وقت ما انفك فيه المقيم العام ينسب «الارهاب» إلى اسباب

المستعمرون من عناصر «الارهاب المضاد» داخل الشرطة وأداره سائليهم الارهابية ضد المغاربة في وقت ما انفك فيه المقيم العام ينسب «الارهاب» إلى اسباب خارجية⁽¹⁾.

(1) نشط «الارهاب المضاد» منذ نوفمبر 1954، واستعمل اعضاؤه البنادق الرشاشة في قتل عمر السلاوي،

72

تأسيس لجنة لتنظيم وتطوير الحركة النقابية الحرة بالمغرب

وفي هذه الظروف استعاد المعتقلون السياسيون المفرج عنهم حريتهم يوم 28 شتنبر 1954، إلا أنه بمجرد خروجهم من السجون أو عودتهم من المنافي وجدوا اسماءهم مسجلة على لوائح القتلة الأوربيين، ومن بين تلك الأسماء: المهدي بن بركة، عبد الرحيم بوعبيد، المحجوب بن الصديق، الطيب بن بوعزة، وآخرون. ورغم هذه الأوضاع الصعبة، فإن المُسْرَحِينَ من السجون لم يبقوا مكتوفي الأيدي. فقد سافر البعض إلى خارج المغرب لتقوية صفوف أولئك المناضلين الموجودين هناك لتنوير الرأي العام الفرنسي والعالمي حول الوضعية السياسية والنقابية بالمغرب.

وقامت فئة من المسؤولين بإعادة تكوين الخلايا النقابية بالدار البيضاء. وانتقل الطيب إلى مراكز عمالية أخرى حيث أسس لجان جهوية عمالية. ورغم عدوانية الإدارة وأرباب العمل ومعارضتهم الشديدة، وعدم تفهم بعض المنظمات النقابية المتشعبة بـ «الحماية النقابية» فإن لجنة التنظيم لإرساء وتطوير الحركة النقابية الحرة بالمغرب تكونت يوم الاربعاء 5 يناير 1955⁽²⁾ وتم إعلام سلطات الإقامة العامة رسميا بذلك، وصدر البيان التالي:

نص البيان

نظرا لكون مركزية نقابية حرة ومستقلة تتمتع بثقة الطبقة العاملة المغربية، قادرة وحدها على تحقيق الآمال المشروعة للعمال بالمغرب، فقد تقرر بالدار البيضاء تأسيس لجنة للتنظيم من أجل إرساء وتطوير الحركة النقابية بالمغرب.

الطاهر السبتي، عبد الكريم الديوري ورجل الصناعة الفرنسي لوميكردي بروي، فيما تعرض مغاربة آخرون للاعتداءات فاشلة.

(2) الطيب هومسير هذه اللجنة التي كان مقرها بمنزلة الكائن بحي بوشنتوف زنقة 46 الدار 29 المجاور لشارع السويس. أما المحجوب بن الصديق فكان موجودا في فرنسا.

73

- تعلن اللجنة أن من بين أهدافها خلق نقابات حرة مفتوحة أمام كل العمال بدون تمييز في العرق والدين والجنس والمهنة.
- تطالب باصدار تشريع يسمح لجميع العمال بتأسيس نقابات، اتحادات، جامعات، ومركزيات برغبتهم، واختيار ممثلهم بحرية في أجهزة التسيير طبقا لمبادئ الاتفاقية الدولية حول الحركة النقابية.
- تدعو كل العمال بالمغرب، بقطع النظر عن ظروفهم الاثنية والسياسية والفلسفية والدينية، إلى الانخراط والتنظيم والنضال الديمقراطي في إطار هذه

- ندعو كل العمال بالمغرب، بقطع النظر عن ظروفهم الانثى والسياسية والفلسفية والدينية، إلى الانخراط والتنظيم والنضال الديمقراطي في إطار هذه المركزية النقابية المغربية التي هي قيد التكوين.

- توجه اللجنة نداء أخويا إلى جميع المنظمات النقابية في العالم الحر، وتطالب مساندتها الفعالة.

في 5 يناير 1955

عن لجنة التنظيم

الطيب بن بوعزة

لقد بذلت جميع المحاولات من قبل الإقامة العامة لتحويل الحركة النقابية عن أهدافها، وإبرازها، في شكل متعارض مع تطلعات الجماهير الشعبية. ولعبت الصحافة الاستعمارية دوراً مخزياً في هذا الاتجاه، وهذا ما دفع لجنة التنظيم إلى إصدار بيان الحقيقة التالي:

بيان حقيقة

تفسر بعض أجهزة الصحافة بطريقة خاطئة فكرة السهر على تأسيس «لجنة التنظيم من أجل إرساء وتطوير الحركة النقابية الحرة بالمغرب». وادعت أن القادة النقابيين المغاربة لا يهتمون على الإطلاق بالحل الذي ينبغي إعطاؤه للأزمة الخطيرة التي تعرفها العلاقات المغربية الفرنسية.

وفي هذا الموضوع تؤكد لجنة التنظيم أن الطبقات الكادحة المغربية ستظل كما كانت في الماضي متضامنة مع مجموع الشعب المغربي. وتعلن أن مسألة العرش، التي

74

هي مسألة وطنية، تشكل شرطاً مسبقاً لا مفر منه لبحث أي مشكل آخر، وخاصة المتعلق بالتأسيس الفعلي لحركة نقابية حرة بالمغرب.

إن لجنة التنظيم المعبرة عن وجهة النظر الحقيقية للعمال المغاربة، تأمل أن يوجد حل قائم على المصالحة والتعقل في أقرب الآجال، تلبية لآمال الشعب المغربي، وأن تتهياً الشروط لخلق جو من الاطمئنان الذي يساعد على ممارسة الحريات النقابية والديمقراطية الفعلية

الدار البيضاء في 16 يناير 1955

الطيب بن بوعزة

المحجوب بن الصديق

تنصيب حكومة إدغارفور:

جاءت يوم 13 يراير 1955 حكومة إدغارفور مكان حكومة مانديس فرانس التي لم يكن لديها حتى الوقت الكافي لحل المسألة التونسية المتعثرة في بعض الصعوبات.

وبادر إدغارفور إلى إطلاق سراح الرئيس بورقية وسوى معه نقاط الخلاف. ونصت الاتفاقية المصادق عليها على منح الحكم الداخلي إلى المحمية السابقة. وهكذا وصل إلى تونس المجاهد الأكبر يوم أول يونيو ولقي استقبالا حارا.

تأسيس الاتحاد المغربي للشغل:

لقي نداء يوم 5 يناير 1955 صدى عميقا في الأوساط المغربية التي كانت تعيش ساعات حالكة سادها الحزن والاضطهاد، وأحيا آمالا عريضة في فترة استعمل فيها الاستعمار جميع أنواع القهر في محاولة لتثييط عزيمة الشعب والاسترسال في استعباده.

وكان التحرك بسرعة لازما لإحياء المناورات الاستعمارية الهادفة إلى إنشاء شبه نقابة تميزها عدة شروط مجحفة، منها:

75

1 - تحتفظ الإدارة بحق رفض تكوين نقابة ما بدون توضيح الأسباب التي تبرر اتخاذها لذلك القرار. وتمنح لنفسها الصلاحية في حل أي نقابة، ولو مرخص بها، وذلك لأسباب تتعلق بالنظام العام.

2 - يجب أن يتألف نصف الأجهزة الإدارية، وإدارة التجمعات النقابية وبشكل إجباري من أعضاء فرنسيين. وهذه الترتيبات تسمح في الواقع للمنظمات الأوربية وحدها بالتواجد طبقا للقانون. في حين أن النقابات المغربية يلزمها البحث عن متطوعين من صفوف الأوربيين بهدف التمكن من إضفاء صفة الشرعية على مكاتبها النقابية مع افتراض أن تكون تخبطت عقبات الترخيص الإداري.

3 - لا يحق للموظفين التمتع بهذا الحق النقابي، أما العمال الزراعيون فقد تم إقصاؤهم بكل بساطة.

4 - أخيرا، تقرر وضع جهاز قمع خاص بردع الحركة النقابية المغربية أطلقوا عليه اسم «المجلس الأعلى للنقابة» تحت رئاسة قاضي فرنسي بالمجلس الأعلى بالرباط مع تمثيل أرباب العمل والعمال.

إنها ببساطة سلطة قضائية زجرية جديدة مهمتها إنزال العقاب بكل مخالفة للتشريع النقابي المزمع تطبيقه. والتنفيذ مناط بالقاضي أي بآدارة الحماية، وعلى المحكمة أن ثبت في المخالفات خلال عشرة أيام.

وأحكامها غير قابلة للاستئناف، وتستطيع تغريم المنظمات النقابية بعشرة آلاف إلى مليون فرنك، ومعاقبة المسؤولين النقابيين بالمنع من مزاوله مهامهم كمسيرين لمدة خمس سنوات، وفرض ذعيرة تبدأ من ألفين إلى ستمائة ألف فرنك، وبالحبس من ستة أيام إلى سنة.

إلا أن الثقة بمستقبل البلاد كانت كبيرة رغم العقبات، والعوائق، والصعوبات الملازمة لكل عمل سري، لذا فإن الانتصار يتجسد في الإرادة الراسخة لانتزاع حقوق الشعب المغربي.

وفي يوم 20 مارس 1955 سجل العمال صفحة مجيدة في تاريخ الحركة النقابية المغربية. فقد عقد 57 مندوبا جاؤوا من جميع أنحاء البلاد اجتماعا في حي بوشستوف

76





بعد المؤتمر التأسيسي للاتحاد المغربي للشغل سنة 1955

الزنقة 46 رقم المنزل 26 المجاور لشارع السويس الذي يحمل حاليا اسم شارع الفدا.

وكانت تخيم هناك القوات الأجنبية بمختلف أسلحتها الثقيلة وبعضها كان فوق سطوح المنازل القريبة من مكان الاجتماع⁽³⁾.

وهكذا بعد مرور أقل من ثلاثة أشهر على اصدار بيان 5 يناير، تأسس الاتحاد المغربي للشغل رغما عن معارضة الإقامة العامة التي صرحت أن الحادث فاجأها. وسلمت للصحافة يوم 21 مارس البلاغ الآتي:

«أوردت الصحافة خبر تأسيس مركزية نقابية تسمى «الاتحاد المغربي للشغل» على إثر اجتماع انعقد بالدار البيضاء يوم 20 مارس.

إن انشاء هذه النقابة يعتبر عملا غير متطابق مع التشريع الحالي بالمغرب. فالحق النقابي للمغاربة لا يمكن أن يتأسس إلا على أساس القانون كما هو الحال في جميع انحاء العالم. وبمعنى آخر فلا بد من صدور ظهير في المغرب».

ومن جهة أخرى فإن علاقتنا بالكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة (س.أ.س.ل.)، أغضبت أصدقاءنا القدامى في الكونفدرالية العامة للشغل (س.ج.ت) وذهبوا يطلقون علينا وصف «بيادق أمريكا».

(س.أ.س.أ.)، انصبت أصدافنا القدامى في الحوعدراتية العامة لتسعل
(س.ج.ت) وذهبوا يطلقون علينا وصف «بيادق أمريكا».
ومنذ الوقت الذي أسسنا فيه لجنة التنظيم لارساء وتطوير الحركة النقابية الحرة
بالمغرب، أقدموا من جهتهم على تأسيس تكتل يسره الفرنسي بولار والمغربي
الحدادي، وحمل بداية من أبريل 1955 اسم «اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي
لمركزية نقابية ديمقراطية»⁽⁴⁾. وبعد شهور اتضح لهم الأمر، ونتيجة لقلّة المنخرطين
عندهم، فضلوا توقيف نشاطهم.

فقد بدأت الحركة النقابية في السرية، وقوبلت بالتسامح لكن في جو

(3) نشرت جريدة «الاستقلال» في عددها الصادر يوم 30 مارس 1955 صورة لباب المنزل الذي احتضن
اشغال المؤتمر، ولم يكن سوى المسكن الشخصي للطيب بن بوعزة.
(4) في بلاغ مؤرخ بـ 12 شتنبر 1955 حيا الحزب الشيوعي المغربي انتصار العمال المغاربة بمناسبة انتراهم
للحق النقابي، ونسب الفضل في الانتصار إلى الاتحاد العام وحليفته «اللجنة التحضيرية لمؤتمر تأسيسي لمركزية
نقابية ديمقراطية».

الاضطهاد، ثم عادت إلى العمل السري، وكان لابد لها أن تلعب بشكل كامل
دورها التاريخي الهائل.

فطيلة يوم كامل استمع المؤتمر إلى التقرير الذي قدمه الطيب بصفته أمين
اللجنة التنظيمية، وحللوا الوضعية في مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية
ووجهوا نداء إلى العمال⁽⁵⁾.

كل ذلك مرّ في جو أخوي جماعي إلى حين اللحظة التي ابتدأت فيها انتخابات
الأمانة العامة.

وعندما انتخب المؤتمر الطيب بن بوعزة كاتباً عاماً للاتحاد المغربي للشغل
والمحجوب بن الصديق في منصب الكاتب بالنيابة، ثارت نائرة هذا الأخير وسلكت
أسلوب الشانطاج بالتهديد والوعيد. ووجه المحجوب بن الصديق انذاراً هدد فيه
بالانسحاب وتأسيس مركزية نقابية أخرى إذا لم يتم تعيينه كاتباً عاماً أولاً للاتحاد
المغربي للشغل، وتباهى بأن له سمعة خارج المغرب.

وذهب المحجوب إلى أبعد من ذلك وأبلغ الصحافة الأجنبية بتركيبة المكتب
وصلاحيات أعضائه قبل تعيينهم.

وكان المسيرين الآخرون هم: محمد هاشم أمين، صالح ابن ادريس
المسكيني، المعطي الشرقاوي، محمد التياري، محمد الصديق.

وفي هذا الموضوع، كتب جان وسيمون لاكوتير في كتابها ما يلي:
«لوحظ أنه إذا كان الطيب بن بوعزة قد فاز بأغلبية الأصوات، فإن المحجوب
بن الصديق هو الذي اختير كأمين عام لأن له - فيما يبدو - حظوة ممتازة لدى المسؤولين
السياسيين وأرباب العمل الفرنسيين وفي حظيرة حزب الاستقلال»⁽⁶⁾.

صحيح أن الطيب لم يكن له سند قوي وسط قادة حزب الاستقلال مثلما كان
للمحجوب، ولم يكن معروفاً بشكل واسع في الخارج⁽⁷⁾.

(5) انظر الملحق رقم 1 في آخر الكتاب

(6) المغرب في محك الاختبار ص 300

(7) سواء في وجدة حيث كان يحكم برونيل، أو في الدار البيضاء تحت سيطرة السفاح بونيفاس، لم يسمح
للطيب بالحصول على جواز السفر.

إن الطيب كان من أنصار تنظيم العمال داخل النقابات منذ سنة 1945 حيث كان يعيش الفقر والتمييز، وانعدام الاطمئنان وهي شروط كان يتخطب فيها عمال مناجم الفحم في جراحة، وفي تلك الظروف اختار النضال النقابي الفوري، ولو كان داخل الكونفدرالية العامة للشغل س.ج.ت. أما القادة النقابيون فلم يتعرفوا على المحجوب إلا يوم 30 أبريل 1949، وكان المهدي بن بركة هو الذي اقترح إدماجه في الحركة النقابية مؤكدا أنه يمكن أن يكون مفيدا.

وبناء على نصائح بعض المناضلين الاستقلاليين وخاصة عبد الله ابراهيم والمرحوم المهدي بن بركة، وخشية أن تستغل الإقامة العامة هذه الوضعية لتشجيع الانشقاق وسط الحركة النقابية المغربية، قرر الطيب أن يتنازل لصالح المحجوب ويقبل مهمة الأمين العام المساعد⁽⁸⁾.

ومن أجل تبرير هذا القرار، كان لابد من تقديم حجة مقبولة لاقناع أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد المغربي للشغل وعدد من المقاومين. والجدير بالذكر أنه بمجرد مغادرته السجن ارتبط عدد من المقاومين بالطيب ومن بينهم ابراهيم بن الحسن التروست، عمر الجديدي، المدني الأعور، سعيد بن الحاج، سعيد المانوزي، الحاج العتاي، محمد الناصري المعروف باسمه الحربي الكولونيل عباس المسعدي⁽⁹⁾.

ذهاب محمد الناصري إلى منطقة الشمال:

كان الناصري أحد المساعدين الأقربين لابراهيم الروداني، وكان يعمل لديه في مصنع للمبيدات «لافاسك» الكائن بزقة الموناستير بالدار البيضاء. وعن طريق الصدفة التقى به المؤلف عند خروجه من الحمام العمومي بشارع السويس، وكان يستعد لمغادرة الدار البيضاء.

(8) نبه المؤلف الماسوف عليه شارل اندري جوليان إلى هذه الوقائع بعد نشر كتابه «المغرب في مواجهة الامبرياليات» انظر الرسالة في الملحق رقم 2
(9) ابراهيم الروداني كان آنذاك تحت الإقامة الاجبارية في سيدي بنور.

«لقد انتهيت من الموضوع - قال لي - ويجب أن أحاول هذه الليلة الالتحاق بالمنطقة الشمالية، فقد اعتقلت الشرطة هذا الصباح نائب المباشرة الفقيه الفكيكي». وبعد تبادل كلمات الوداع شجع الصديقان الواحد الآخر، متواعدين على اللقاء كيفما كان الحال ولو في العالم الآخر. يومان بعد ذلك أبلغ صالح المزاي، المقاول في حي بوشستوف، الطيب أنه أوصل عباس في سيارته إلى المكان المحدد في تطوان. وهناك في المنطقة الشمالية اكتسب لقب الكولونيل عباس. ولقد كان لماثره البطولية على رأس جيش التحرير في تيزي وسلي، بوريدواكنول ان هزت أركان جيش الاحتلال الفرنسي هذا عنيفا.

وكان عباس كثيرا ما يلتقي بالطيب في منزل ابراهيم الروداني حينما يعود من مهامه من تلك النقاط الحساسة في المملكة التي كان الاستعمار يرضن أنه لم يهزم فيها

وكان عباس كثيرا ما يلتقي بالطبيب في منزل ابراهيم الروداني حينما يعود من مهامه من تلك النقاط الحساسة في المملكة التي كان الاستعمار يرضن أنه لم يهزم فيها بعد، ويحاول تعكير الجو.

إن هذا الوطني البارز قتل نتيجة حرصه على استقلالية الفكر. وكان ججاج أحد نوابه قد تلقى التعليقات باستدعاء عباس. ورفض هذا الأخير الامتثال لأوامر المبعوثين المسلحين، وحدثت مشاجرة، وانطلقت رصاصة أودت بحياة الكولونيل عباس المسعدي. وألقي القبض على ججاج الا أن عددا من أعضاء المنظمة السرية وقعوا عريضة تضامنوا فيها مع المعتقل مما أسرع باطلاق سراحه قبل أن يلقي حتفه فيما بعد في حادثة سير.

قرارات المؤتمر التأسيسي للاتحاد المغربي للشغل

نعود الآن إلى قرارات المؤتمر. ففيما يخص الوضعية السياسية تم التركيز على ضرورة إيجاد حل بناء للعلاقات المغربية الفرنسية والوصول إلى انفراج بتسوية مسألة العرش طبقا لرغبات الشعب المغربي أي بعودة صاحب الجلالة محمد الخامس إلى عرشه. وهو نفس الموقف الذي تم التأكيد عليه بقوة في بيان فاتح مايو 1955 الذي أعلن صراحة:

81

«إن العمال المغاربة وهم يحيون هذه الذكرى التي تخلد روح التضحية من أجل انتصار العدالة وانهزام الاستبداد، يوجهون تحياتهم إلى صاحب الجلالة محمد الخامس الداعي إلى التحرر والتقدم الاجتماعي، ويؤكدون تعلقهم بشخصه، وبالأمال الديمقراطية والتشريعية التي طالب بها دائما لشعبه».

اشتداد الكفاح التحرري:

وخلال ذلك صعدت الجماهير الكادحة من كفاحها. وشهدت بداية شهر يونيو اضطرابات واسعة في عدة مراكز، هددت بالانتقال إلى الاضراب العام. وفي ذلك الوقت تضاعفت اعمال المقاومة بالمدن وعمليات جيش التحرير في الجبال.

تغيير المقيم العام:

إن اغتيال رجل الصناعة الفرنسي لوميكر دي بروي الداعي إلى حل عادل للقضية المغربية من طرف غلاة الارهاب الفرنسيين، دفع الرئيس إدغارفور إلى تغيير المقيم العام ف. لاكوسط بالسيد جيلبير غرانفال الذي اعتبره العديد من المغاربة رجلا «الفرصة الأخيرة».

وبمجرد وصوله صرح قائلا:

«إنني جئت لاطبق سياسة الحكومة الفرنسية وليس سياسة فرنسيي المغرب». وردت جمعية «الوجود الفرنسي» ببلاغ أكدت فيه أن مواقف المقيم العام الجديد تختلف عن مواقفها.

وحافظ المقيم غرانفال على الحوار مع المسؤولين الوطنيين. وفي هذا الاطار استقبل وفدا عن الاتحاد المغربي للشغل يتكون من المحجوب والطيب، وأكد له مطالبة العمال بحل قضية العرش كشرط مسبق، وطالبا بأن يكون الاعتراف بالحقوق

مغربيا و 11 اوريا، 6 منهم قتلوا في انفجار قنبلة مرس السلطان. و 306 جريحا من ضمنهم 218 مغربيا، 88 اوريا.

وإذا كان عدد الضحايا الأوربيين يمكن اعتباره مدققا، فإن كل شيء للأسف، يدعو إلى الاعتقاد بأن عدد القتلى المغاربة هو أدنى من الرقم الحقيقي. أما المعتقلون فقد بلغوا 150 من المغاربة، ولم يعتقل ولا واحد في صفوف الأوربيين».

وفي وقت واصلت فيه فلول «الوجود الفرنسي» أعمالها الاجرامية دون أي رد فعل من طرف اجهزة الأمن، قررت الجماهير المغربية أن تدافع عن نفسها. وتشكلت عدة مواكب واتجهت إلى الاحياء الأوربية حيث تمكنت من صد المهاجمين بعد عدة اصطدامات واشتباكات.

ولم يتحمل المقيم غرانفال مماطلة حكومته، وأثارت مراوغاتها في نفسه الاشمزاز بامتناعها عن الترخيص له بتطبيق مخططه قبل يوم 20 غشت 1955، فقدم استقالته يوم 13 منه. لكنه بقي في منصبه لمواجهة هذا التاريخ المنذر بفاجعة أخرى ستؤكد مخاوفه.

ومن ناحية أخرى انخدع كثيرون من المغاربة بنوايا المقيم العام غرانفال. ففي الواقع أنه لم يكن أبداً مع العودة السريعة لصاحب الجلالة محمد الخامس إلى عرشه. وكان يخشى أكثر من ذلك أن لا تتحقق العملية إذا ما أصرت حكومته على التثبيت بالتأجيل والارجاء. وحتى مخططه لا يذهب إلى أبعد من المنادة بتعيين مجلس للوصاية على العرش.

لكن الاحداث تتسابق، إذ نزلت أعداد كبيرة من المتظاهرين يوم 19 غشت إلى شوارع مدينة خنيفرة تحمل صور صاحب الجلالة والاعلام الوطنية وتطالب بعودة

الملك إلى عرشه. فتدخلت قوات الليفي الأجنبي واطلقت النار مخلفة 40 قتيلًا و 60 جريحا.

وفي يوم 20 غشت انفجر غضب السكان في واد زم وآيت أعمار ونتج عن الصدامات عشرات القتلى من الاوربيين والمغاربة.

وفي يوم 21 غشت جاء دور خريكة ليسودها الغليان الشعبي بعد أن كانت تحافظ على هدوءها. وكان يوم الأحد، موعد السوق الأسبوعي، مسرحا لاجداث دامية أسفرت عن عدد من القتلى والجرحى.

وإذا كانت الادارة العامة للمكتب الشريف للفوسفاط، التي تشكل دولة داخل الدولة، لم تستطع أن تتحمل رؤية الحركة النقابية الحرة داخل مقراتها، فقد سخرت السلطة المحلية لاعتقال أغلب المسؤولين النقابيين الذين لم يطلق سراحهم إلا بعد تدخلات قام بها الاتحاد المغربي للشغل.

واندلعت اعمال العنف في كل جهة، وتعمت الحوادث وامتدت إلى الخميسات، الرباط، الدار البيضاء، الجديدة وغيرها.

أما المكافحون الجزائريون الذين تشاوروا مع اخوانهم المغاربة، فقد وسموا الذكرى الثانية لنفي صاحب الجلالة، بعمليات عسكرية واسعة النطاق في عدة مراكز مثل كئيمة، الاصنام وغيرها.

وفي يوم 24 غشت 1955 صرح الرئيس فور للصحافة أنه استدعى 50 إلى 60 ألف جندي من الاحتياط لمواجهة الحالة. واستبدل المقيم غرانفال بالجنرال بواي

دهلاتود يوم 29 غشت 1955.

60 ألف جندي من الاحتياط لمواجهة الحالة. واستبدل المقيم غرانفال بالجنرال بواي دولاتور يوم 29 غشت 1955.

مهمة الجنرال بواي دولاتور:

إن اختيار هذا الجنرال الضابط السابق في «الشؤون الأهلية» مقبها عاما، كان يَنمُّ عن عواقب وخيمة.

فهذا الجنرال يفخر بـ «معرفته» لشمال إفريقيا، ودرأته بعقلية المسلم المؤمن بأن «القوة قَدَرُ إلهي مكتوب». ويقول سنة 1951 أن جميع الذين ينبذون «الاتحاد

85

الفرنسي» أعداء يجب تدميرهم⁽¹¹⁾. هذا الجنرال جاء يقترح نفسه للقيام بتركيع المغاربة.

ولقد تميز بالغرور والادعاء بأنه يستطيع تقسيم الشعب المغربي، وأعلن رغبته في منح المراكز السكنية بالمدن والضواحي الاستقلال الداخلي، وإعطاء القبائل قانونا يضمن لها الحفاظ على فردانيتها الذاتية. وفي حالة رفض الوطنيين ذلك، فإنه سيفرض الأمن أولا ثم يقوم باصلاحات واسعة ثانيا.

إن الاختيار المعطى للمغاربة ليس كبيرا. فإما قَبُول سياسة «لابارتايد» التمييز العنصري لحكومة جنوب إفريقيا أو الاستهداف للقمع الوحشي. وقد اختار الشعب المغربي تصعيد الكفاح. وصممت حركة التحرر الوطني على تطبيق برنامجها النضالي. وقامت في أكتوبر 1955 فرق تابعة لجيش التحرير بالاستيلاء على مراكز تيزي أوسلي، وبوزينب، وهاجت بوريد، بركين، إيموزار مرموشة حيث غنم المكافحون كل الأسلحة قبل أن يتمكن الطيران الحربي من التدخل في المعركة.

وفي الوقت الذي أعلنت فيه قبيلة كزناية العصيان، كانت فرق من جيش التحرير تشن هجومات في بني يزناسن بالمغرب الشرقي بتعاون مع المكافحين الجزائريين في منطقة وهران.

على المستوى النقابي:

إن الجنرال بواي دولاتور الذي كان سنة 1951 يكن عداء مطلقا للحركة النقابية المغربية، قد استقبل يوم 10 شتنبر 1955 وفدا عن مكتب الاتحاد المغربي للشغل من أجل مناقشة مسألة الاعتراف بالحق النقابي للعمال المغاربة. وألح الوفد على أن ممارسة الحريات النقابية لا يمكن أن تتم بشكل كامل إلا في جو من السلم، وفي ارتباط بحرية الصحافة والتنقل والاجتماع.

(11) ورد هذا الاستشهاد في كتابه «حقائق حول إفريقيا الشمالية» ص 39





الطبيب، المسكن، الصيدوق محمد، عبد القادر مزهر

ولم تجد هذه الشروط أدنى استجابة نظرا لحالة الحصار ومنع التجول وسيطرة أجواء انعدام فيها الأمن والاطمئنان.

إلا أن الوفد عبر عن أمله في أن يدرج الحق النقابي ضمن مجموع الاجراءات التي ستتخذ بشأن إيجاد حل للأزمة التي تعرفها العلاقات المغربية الفرنسية. وأجاب المقيم العام بأنه ضد حالة الجمود، وأنه عازم على إصدار ظهير يمنح الحق النقابي للعمال المغاربة خلال 48 ساعة.

وأعاد الوفد النقابي التأكيد على موقفه القاضي بضرورة منح الحق النقابي دونما قيد لفائدة الجميع بما فيهم العمال الزراعيون. ولم يقبل الاتحاد المغربي للشغل أن تكون هذه الفئة من العمال الأكثر استغلالا وعددا محل معاملة خاصة.

وفي النشرة الداخلية رقم 4 أرفق الاتحاد هذا الخبر بالتعليق التالي: «إن الاعلان عن هذا التغيير الذي كافح من أجله العمال طيلة سنوات ودفعوا ثمنه غالبا، كان يمكن في ظروف أخرى أن يبعث الاغتياب وسط العمال. لكن الوضعية المقلقة الحالية لا تسمح بتوقع ممارسة حقيقية وكلية للحريات النقابية. وبالفعل، فإنه في الوقت الذي تقرر فيه منح الحق النقابي، يتواصل القمع ضد النقابيين في حين يوجد رفاق لنا في غياهب السجون بخريكة وآسفي. أما المأجورون الذين لم ينتظروا هذا الاصلاح لبطلوا بتلبية حقوقهم الاجتماعية وأمانهم الوطنية، فعليهم الآن أن يعملوا بلا كلل إلى أن تصبح الحريات الديمقراطية الأساسية فعلية، وتجد المشكلة المغربية حلها طبقا لارادة الشعب».

الاجتماعية وامانيهم الوطنية، فعليهم الآن أن يعملوا بلا كلل إلى أن تصبح الحريات الديمقراطية الأساسية فعلية، وتجد المشكلة المغربية حلها طبقا لارادة الشعب». بعد هذا سيتم استبدال الجنرال دولاتور بالوالي ديبوا.

وصول صاحب الجلالة إلى فرنسا:

وانتصرت إرادة الشعب، ووصل يوم 31 أكتوبر 1955 صاحب الجلالة الملك محمد الخامس والعائلة المالكة إلى مدينة نيس الفرنسية. وفي نفس اليوم جاء إلى بوفالون ممثلو الأحزاب السياسية المغربية، وكان هناك أيضا الطيب باسم الاتحاد المغربي للشغل. وقطع المسافة الفاصلة بين مرسيليا



الطيب يقدم وفد العمال إلى الملك محمد الخامس في سان جيرمان أن لاني بعد عودته من المنفى

وبوفالون رفقة مولاي عبد السلام، مولاي ادريس، مولاي الطاهر، مولاي الطيب العلوي.

وبوqالون رفقة مولاي عبد السلام، مولاي ادريس، مولاي الطاهر، مولاي الطيب العلوي .

ووجه الطيب من بوqالون خطابا إلى العمال عن طريق اذاعة طنجة، وتفضل بتسجيله مدير قسمها العربي آنذاك السيد مصطفى عبد الله . ووصف الخطاب تلك الفرحة العارمة التي غمرت الجميع بمناسبة حلول الملك المحبوب بفرنسا وهي مرحلة أولى نحو العودة إلى الوطن الأم .

وأثناء إقامته بسان جيرمان آن لاي، استقبل صاحب الجلالة عددا من الوفود تمثل مختلف المنظمات الوطنية وشخصيات أخرى .

وانتهز الطيب فرصة وجوده بفرنسا وقام صحبة محمد برحيلي والمرحوم اليزيد⁽¹²⁾ بجولة في العديد من المناطق الفرنسية التي يتواجد فيها العمال المغاربة . وهؤلاء انتدبوا ممثلين عنهم لتحية صاحب الجلالة في سان جيرمان ان لاي، والتعبير له عن عواطف المحبة والاخلاص .

وكان للمؤلف شرف كبير بتقديم العمال إلى صاحب الجلالة الذي استقبلهم بالعطف المعهود وبالثناء على الكادحين الذين لم يدخروا أي مجهود في الكفاح من أجل عودته إلى العرش ولكي يتحرر الوطن . وكانت أيضا فرصة للطيب تبادل فيها الآراء حول الوضعية السياسية بالمغرب مع سمو الأمير ولي العهد مولاي الحسن .

فرحة الشعب الجامعة :

لا يمكن وصف الحماس الناجم عن العودة المظفرة حيث خرج سكان الرباط وسلا بالإضافة إلى الآلاف القادمة من مختلف انحاء المملكة لاستقبال الملك المحبوب يوم 16 نوفمبر 1955 . وقد احتفظت ذاكرة المؤلف بفرحة اللقاء التي استولت على قلوب المواطنين لعدة أيام في مجموع أقاليم المملكة . وفي 18 نوفمبر بمناسبة عيد العرش اهتزت أرجاء المشور بالرباط حينما افتتح

(12) شغل محمد برحيلي منصب خليفة بالشمال الشرقي، بينما هلك اليزيد في زلزال أكادير سنة 1960 .

جلالته خطابه بالآية الكريمة: ﴿الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن إن ربنا لغفور شكور﴾

وأضاف في معرض خطابه قائلا:

«إنني أؤف إليك شعبي العزيز بشرى نهاية عهد الحجر والحماية وبزوغ فجر الاستقلال والحرية» .

وبلغت فرحة الجماهير أقصى ذروة الانشراح حينما أضاف قائلا: سنخرج من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر بتثبيت السلام والأمن والتطور الاقتصادي والاجتماعي .

مكاند القوات الرجعية:

لم ننخدع بأية أوهام حول الصدمات التي لامناص من حدوثها في فترة الانتقال من النظام الاستعماري إلى الاستقلال .

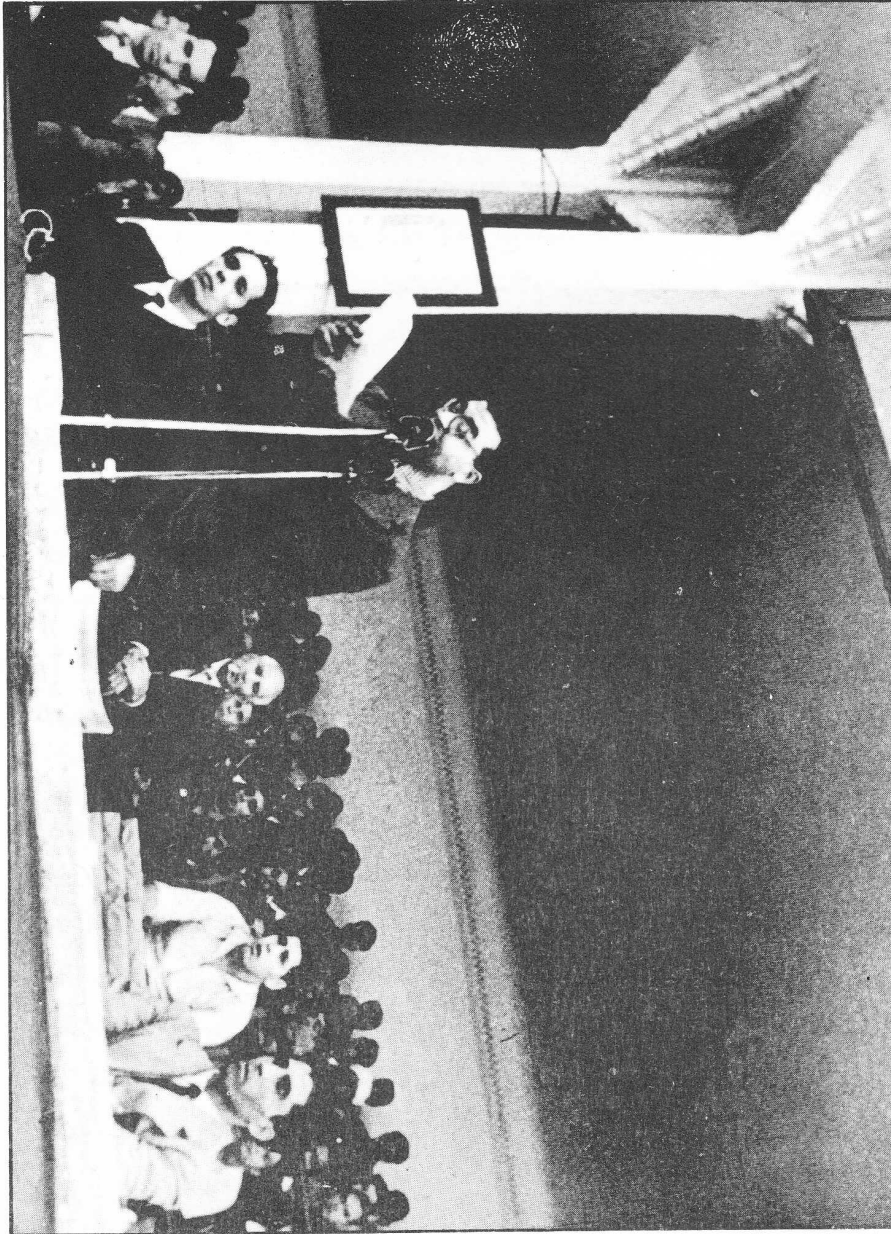
وكنا على يقين من أن المنتمين للدولة الحامية لن يتنازلوا عن امتيازاتهم بلا اعتراضات واحتجاجات، وكنا نتوقع دسائس ومؤامرات متعددة تحيكها قوات الأمن

وكنا على يقين من أن المنتمين للدولة الحامية لن يتنازلوا عن امتيازاتهم بلا اعتراضات واحتجاجات، وكنا نتوقع دسائس ومؤامرات متعددة تحيكها قوات الأمن المتقهقرة لخدمة حكم أقلية أو ليغارشية لم تضع السلاح.

فهناك قوات منبوذة لإدارة الحماية انتهت بشل فعالية هذه الأخيرة لما ارادت تطبيق سياسة الحكومة الفرنسية. ولم يستطع المقيم العام ديبوا فعل أي شيء رغم حسن نيته، في وقت لم توضع فيه وسائل حفظ الأمن في أيدي السلطات المغربية. كما أن لجوء عدد من موظفي الحماية إلى أسلوب المقاطعة ترك الوضعية العامة لعدة شهور مضطربة. ومن حسن الحظ أن القوات الشعبية المنظمة بذلت أقصى ما لديها لحفظ النظام.

فالعمال المتميزون ببذلتهم الزرقاء والمؤطرون جيذاً، بالإضافة إلى المنظمات الوطنية، لعبوا دوراً كبيراً في حفظ النظام والأمن باحباط الاستفزازات التي يثيرها الأعداء وسط المظاهرات الشعبية.

ولنسرده مثالا نموذجيا ليتبين أنه لولا يقظة الوطنيين لسقطت ضحايا كثيرة أثناء الاضراب الذي شنه المعتقلون السياسيون. فلقد قام الحراس الفرنسيون برد فعل



الطيب الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل في مهرجان عالي بمرشنة بطنجة سنة 1955

عنيف أسفر عن بعض القتل والجرحى نتيجة الاختناق بالغازات في سجن الدار البيضاء⁽¹³⁾.

وتجمهر آلاف المواطنين يوم 19 نوفمبر حول السجن وكانوا مستعدين لكل شيء بفعل توتر أعصابهم.

وبمجرد ما شاع الخبر، انتقل الطبيب فوراً صحبة حميدو إلى عين المكان على متن سيارة جيب مزودة بمكبّر الصوت. واستطاعا تهدئة الجمهور وتنظيمه في موكب جنائزي لدفن الضحايا المقتولين. وقبل ذلك تمكنا من تفتيش بعض الأشخاص كانوا يحملون مسدسات وقنابل يدوية. وبعد التحقيق معهم اتضح أنهم كانوا يستعدون للقيام باضطرابات أمر بها المجرمون من منظمة «الوجود الفرنسي».

إن الأزمة السياسية التي نشبت بعد سقوط حكومة فور واستغرقت شهرين وأدت إلى حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة، زادت من تعقيد الحالة بالمغرب وعرفت الحياة السياسية فتوراً حاداً.

وبادر صاحب الجلالة إلى تعيين أول حكومة مغربية للتسيير والمفاوضات ترأسها المرحوم مبارك البكاي يوم 7 دجنبر 1955.

وانتهت المفاوضات مع الحكومة الفرنسية باعلان استقلال الأراضي التي تحت سيطرتها يوم 2 مارس 1956 فيما استرجعت المنطقة التي كانت تحت النفوذ الاسباني في الشمال استقلالها يوم 7 أبريل 1956، وشهدت مدينة المحمدية يوم 29 أكتوبر المؤتمر الدبلوماسي الذي جعل نهاية لنظام الادارة الدولية بطنجة.

وكان الجانب المغربي في المفاوضات يؤكد على ضرورة احترام الوحدة الترابية للمغرب، بمعنى عودة جميع الأراضي التي بقيت تحت الادارة الأجنبية مثل طرفاية، إيفني، الصحراء الغربية، سبتة، مليلية وغيرها.

في حين أن الحكومة الفرنسية أعادت إلى بساط البحث مسألة نقل السلطات الداخلية إلى الحكومة المغربية. وكانت، على الأرجح، تهدف إلى ربطها باستسلام جيش التحرير. لكن المكافحين رفضوا وضع أسلحتهم قبل الاستقلال التام. وكانوا

(13) كان المقاوم الشهير محمد منصور معتقلاً في هذا السجن.

يعتزمون فعلاً الاقرار بهدنة أثناء المرحلة الانتقالية، لكنهم لم يكونوا أبداً يفكرون في التخلي عن وسيلة الضغط الوحيدة التي بين أيديهم خصوصاً وأن الهجمات المحتملة للعناصر الاستعمارية التي لم تلق السلاح كانت مازال بادية للعيان.

وهذا الموقف أطال فترة الاضطرابات والمجاهبات المسلحة بين الجيش الفرنسي وأعضاء جيش التحرير الذين مافتئوا يفتحون جبهات جديدة، واستطاعوا إلحاق خسائر فادحة بالقوات الفرنسية التي فقدت ثقتها في المجندين المغاربة من مخازنية وكوم بعد أن دخلت وحدث منهم العصيان وحملوا معهم السلاح والمتاع. وكان لحصول الأراضي الواقعة تحت السيطرة الفرنسية من المغرب على الاستقلال، تأثير فعال على الوضعية في تونس وعلى المناطق المسماة دولية واسبانية.

بمبادرة الرئيس بورقيبة، افتتحت المفاوضات التونسية الفرنسية يوم 29 يراير 1956. وفي 20 مارس، الذي يصادف الذكرى الأولى لتأسيس الاتحاد المغربي للشغل، تم توقيع بروتوكول التعاون من طرف السيد انطوان بيني وزير الخارجية الفرنسية والسيد الطاهر بن عمار رئيس المجلس التونسي واعترف رسميا باستقلال تونس.

توطيد السيادة الخارجية:

قبلت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 12 نوفمبر 1956 عضوية المغرب في الأمم المتحدة بناء على توصيات مجلس الأمن في 26 يوليو 1956. وعرفت العلاقات المغربية الفرنسية تحسنا مطردا، وتمت المصادقة على اتفاقيات في التعاون الاداري والثقافي والقضائي في انتظار اتفاقيات أخرى. وفجأة وقع اختطاف الطائرة التي تنقل الزعماء الجزائريين أحمد بن بلة ورفاقه. وكان رد فعل الشعب المغربي روحا وجسدا مع الثورة الجزائرية. ونتجت عن تلك القرصنة الجوية أحداث خطيرة اكتست صبغة عنيفة خاصة في مكناس التي كان فيها

المعمرون الفرنسيون، يستنزفون قوت وعرق السكان بوقاحة إبّان الحماية. واستدعي سفير صاحب الجلالة، وكان لا يد من كثير من الحذق والمهارة وحسن الارادة من كلا الجانبين للوصول إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية التي استؤنفت يوم 20 يناير 1957.

ضريبة التحرير:

دفع آلاف الشهداء حياتهم ثمنا للتحرير الوطني. وقد ضحوا بأنفسهم عن وعي من أجل قضية الوطن. فلنستمع إلى تصريحات بعضهم نقلا عن الاستاذ شارل لوگران⁽¹⁴⁾ الذي رافقهم إلى خشبة الاعداد:

رحال : «إنني مسرور بأن أموت من أجل استقلال بلادي».

الراشدي : «إنني فخور بأن أتجرع الموت في سبيل وطني».

علال : «إنني سعيد بلقاء الموت من أجل حرية بلادي».

حمان : «لقد قمت بواجبي، وتصرفت كمسلم صالح من أجل الوطن والملك»

لكن بمجرد ما تحقق هدف التحرير، فإن المقاومين الذين غدوا مكافحين متحمسين، لم يجدوا في الحال الراحة والسكينة. وبرزت وسطهم تصفيات حسابات مؤسفة أفقدت البلاد كثيرا من خيرة أبنائها. وحالة المأسوف عليه ابراهيم الروداني الملقب «أذ ياضو» ومعناها بالبربرية «سيعود» وكان يفكر في الاستقلال، هي أكبر تعبير عن هول المصيبة التي حلت بمكافحي الأمس.

إن ابراهيم الروداني بعد أن اجتاز مرحلة النضال ضد الاحتلال، وتعرض لعدة اخطار، قبل أن يصل إلى الهدف الذي كافح من أجله، سقط في آخر المطاف تحت الرصاص.



الشهيد ابراهيم الروداني

قبل ذلك ناضل ابراهيم في إطار مختلف المنظمات الوطنية لينخرط في حزب الاستقلال بعد تأسيسه. وقدم مساعدات ثمينة للحركة النقابية المغربية الحرة. ولعب أيضا دورا قياديا في حركة المقاومة إلى جانب الزرقطوني، الفقيه البصري، عباس، حسن صفى الدين، سعيد بونعيلات، عبد الله الصنهاجي، الحاج العتابي، حمان الفطواكي، محمد منصور، وغيرهم...

ومن انجازاته أنه استطاع أن يخترق صفوف البوليس السري «المضاد للارهاب» بواسطة مفتشي الشرطة الحاج ابريك وكبور، وحصل على معلومات نادرة جنبت عدة مقاومين الاعتقال.

للأرهاب» بواسطة مفشي الشرطة الحاج أبريت وكبور، وحصل على معلومات نادرة
جنبت عدة مقاومين الاعتقال.

وذات صباح بينما كان الطيب يجلس بجانب ابراهيم الروداني على مثن سيارة
شيفرولي، إذ اتضح ان الشرطة تحاصر الشوارع في درب اليهودي، وتقوم باجراءات
امنية وبعمليات تفتيش مألوفة للمارة، فهمس ابراهيم قائلاً:
- عندي أسلحة في السيارة!

لكنه وبكل برودة دم وضع سيجارة في فمه - وكانت المقاومة تقاطع التبغ -
وأرسي القبعة على رأسه، وخاطب الشرطي:
- إنني أقصد المدينة الجديدة، لكنني لا أستطيع المرور؟
أجابه الشرطي:

- ارجع من أين اتيت وتستطيع أن تمر عبر طريق كاراج علال.
وهكذا طبق تعليمات الشرطي ونجونا!
وأظهر ابراهيم نفس الهدوء وبرودة الأعصاب حينما انقلبت سيارة تابعة للاتحاد
المغربي للشغل كان يسوقها في مساء أحد أيام شتاء 1955، رفقة الطيب حسن،
الحسين الدكالي.

خرج ابراهيم من السيارة المقلوبة وتساءل ببساطة:
- هل هناك أموات؟

الا أن الحادث لم يخلف ضحايا، وتمكن المسافرون من إيقاف السيارة على
عجلاتها، واستأنفوا الطريق إلى الرباط قاصدين القصر الملكي لمقابلة الملك بعد أن
إلتحق بهم الفقيه البصري.

97

كان ابراهيم يتألم لرؤية المقاومين يتقاتلون فيما بينهم. وكان الأمر يتعلق بعناصر
من المنظمة السرية التي تضم أغلب المقاومين المدينين، ومنظمة «الهلal الأسود»،
وكانتا تتطاحنان بدون شفقة.
وكان ابراهيم يتردد بين الجانبين المتناحرين سعياً في إصلاح ذات البين،
وتوقيف التزيف. وفي الوقت الذي كان يحاول فيه إقناع مسيري منظمة «الهلal
الأسود»، طالت التصفية الجسدية اثنين من عناصرها، هما الزباني والجلالوي.
واعتقد أنصار «الهلal الأسود» أن تدخلات ابراهيم تهدف فقط إلى تنويمهم ليتسنى
للمنظمة السرية، التي كان ابراهيم عضواً فيها، القضاء عليهم، فسارعوا إلى قتله.
وقبل حدوث المأساة أنذر أحد أعضاء «الهلal الأسود» ابراهيم بأن هذه
المنظمة عازمة على قتله فليتخذ الاحتياطات الضرورية، لكنه لم يعبأ أدنى انتباه
للإنذار.

وفي نفس اليوم الذي قتل فيه، جاء المقاوم ابراهيم بن الحسن التروست
ليخبره بأن أشخاصاً من «الهلal الأسود» يحومون حول معمله، وطلب منه عدم
الخروج إلا بعد وصول النجدة. لكنه مع ذلك خرج ووقف طويلاً أمام الباب قبل
أن يجلس وراء مقود سيارته، وفي تلك اللحظة أطلقت عليه أيدي أئمة من الخلف
عدة عيارات نارية أصابت منه مقتلاً.

كان بإمكان ابراهيم أن يتجنب رصاص القتلة، لكنه لم يفعل شيئاً. ويقال إنه
يرغب في الموت بعد اغتيال صديقه عباس وعدد آخر من الوطنيين الجادين، ولم تعد
لديه رغبة في العيش.

وجاءت عملية القتل التي استهدف لها ابراهيم «الوالد» كما كان يلقبه رفاقه

وجاءت عملية القتل التي استهدف لها ابراهيم «الوالد» كما كان يلقبه رفاقه لتفجر الاستنكار العام. ولم يتخلف الرد طويلا. ذلك أن أعوان الشرطة بالدائرة السابعة، ويتكونون في غالبيتهم من قدماء المقاومين، أقدموا على تصفية قادة «الهلل الأسود» حينما رفضوا التوقف عند حاجز للشرطة في مدخل الدار البيضاء بعين السبع.

وكانت هذه الصدمة مضافة إلى عدة تدابير اتخذتها الحكومة بمثابة نهاية لهذه المأساة المحزنة.

الفصل الرابع

أوج الحركة النقابية

وانحطاطها

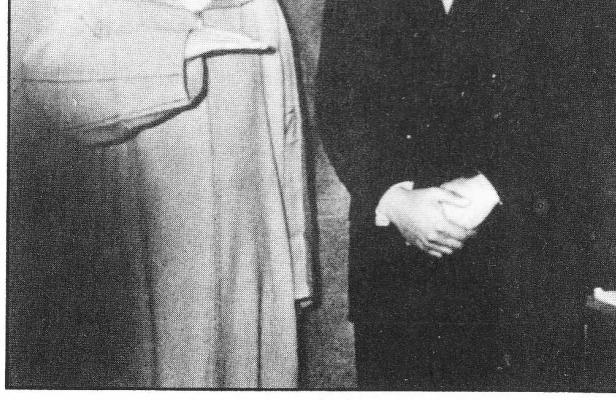
إن الحركة النقابية المتكونة في خضم الصراع من أجل التحرير الوطني، قامت بدورها الطلائعي كما سطره لها التاريخ، فالأغلبية الساحقة من أعضاء المقاومة وجيش التحرير ينتسبون إلى الطبقة الكادحة من عمال وفلاحين وحرفيين وتجار صغار الخ...

وانبعت الاتحاد المغربي للشغل في ظروف كان فيها حزب الاستقلال، الذي يضم معظم القوات الحية للبلاد، منحلا وقادته خاضعين للرقابة بشكل يستحيل عليهم التحرك داخل المملكة، وتأهل الاتحاد بذلك ليكون الناطق باسم المقاومة المسلحة المدنية وتبعاً لذلك باسم جيش التحرير. وارتبط الاتحاد بالمنظمتين المذكورتين في تنسيق محكم بفضل اكتسابه تنظيمياً بنوياً سمح له بتقديم مساعدة فعالة لآقرار الأمن والسلام في الفترة الانتقالية المتسمة بالغليان والاضطراب. وفي الوقت الذي كان فيه غلاة الاستعمار يخربون الاقتصاد الوطني، كانت المنظمة النقابية تفضح المخربين وتساهم بجد في تنمية الانتاجية، جاعلة المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار. وأصبحت بفضل آلاف المنخرطين تكون قوة يستحيل تجاهلها، بل أضحى لا مناص من التعاون معها في أغلب الأحوال. وكان المشغلون يصارحوننا بأنهم يفضلون التعامل مع مندوبي النقابات عن باقي المحاورين. وصرح لنا أحدهم أنه لا يمكن القيام بأي شيء ضد الاتحاد المغربي



الملك محمد الخامس وسط العمال





الملك وإلى جانبه بعض النقابيين الأوائل، يظهر محمد جوريو في الوسط

102

للشغل، بل يمكن عمل كل شيء بتعاون معه⁽¹⁾. وكان صاحب الجلالة يستشير الاتحاد المغربي للشغل ليس فقط حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية، ولكن أيضا بشأن كل ماله علاقة بسير الدولة. وتكون المذكرات التي تسلمها صاحب الجلالة من الاتحاد المغربي للشغل أثناء كل استشارة، شاهدا على مشاعر التقدير التي كان يكنها المغفور له محمد الخامس للاتحاد المغربي للشغل.

الدور الذي لعبه الاتحاد المغربي للشغل:

زيادة على الوظائف التي كان يقوم بها الاتحاد داخل التنظيمات ذات الطابع الاجتماعي (الضمان الاجتماعي، المحاكم، التكوين المهني، اللجنة المركزية للأجور الخ)، كان أعضاؤه يمثلون العمال في المجلس الوطني الاستشاري⁽²⁾، والمجلس الاعلى للتخطيط.

وكان أعضاؤه يشاركون في دورات الندوة العالمية للشغل وفي منظمة الامم المتحدة، وفي محكمة العدل بصفتهم أعضاء مساعدين.

وأثناء دورة الجمعية العامة لسنة 1957 كان الطيب عضوا في الوفد المغربي، وجاء صاحب الجلالة في زيارة للولايات المتحدة، وكانت فرصة سمحت للطيب بمرافقته لزيارة مركز الاتحاد العمالي الأمريكي، واستقبلهم الرئيس جورج ميني ومساعدوه. ومن الغريب أنه حينما كنت أتحدث مع المسؤولين النقابيين الأمريكيين، لم يسألوني عن القوة التنظيمية والجاهزية للاتحاد المغربي للشغل، بل اكتفوا باستفساري عن الرصيد المالي في خزانته!

وفي كل مكان حظي أعضاء الاتحاد بالتقدير، وكانت آراؤهم مسموعة، ومنظمتهم محترمة، ولا أدل على ذلك من الاستجابة الواسعة التي لقيها النداء الذي

(1) كان عدد أعضاء الاتحاد. م. ش آنذاك يناهز ستائة الف منخرط.

(2) كان الاتحاد المغربي للشغل يتوفر على عشرة مقاعد في المجلس الوطني الاستشاري.

103

وجهه الاتحاد المغربي للشغل في نوفمبر 1957 الى الشعب للتضامن مع أبطال آيت باعمران المكافحين في سبيل التحرير الوطني والوحدة الترابية.

وفي ذات الوقت كان الاتحاد يعمل على تحقيق آمال العمال وعلى تطور البلاد. ونتج عن نشاطاته البناء اصدار التشريع الاجتماعي الاكثر تقدما في افريقيا والذي

وفي ذات الوقت كان الاتحاد يعمل على تحقيق آمال العمال وعلى تطور البلاد.
وتنتج عن نشاطاته البناء اصدار التشريع الاجتماعي الاكثر تقدما في افريقيا والذي
يضاهي الكثير من تلك الموجودة في البلدان المتطورة.

أما ظهر 16 يوليوز 1957 الذي أعطى الحكومة حق السماح بتأسيس
النقابة، فقد ضمن للاتحاد المغربي للشغل الاحتكار النقابي الى غاية سنة 1960.
وفي المجال الثقافي تجدر الاشارة خاصة الى شعاع مدرسة تكوين الأطر
النقابية، والى المسرح العمالي الذي قاده الموهوب الطيب الصديقي، وقدم سهرات
ممتعة استحسنها الجمهور.

واذا تمت صيانة الوحدة النقابية في مواجهة ادارة الحياة الفرنسية، فإن الامر
سيصبح خلاف ذلك بعد استرجاع الاستقلال. فغياب الممارسة الديمقراطية كان
ينخر باستمرار هياكل الاتحاد المغربي للشغل، ليصبح بعد ذلك أساس الانقسام
والضعف في الحركة النقابية.

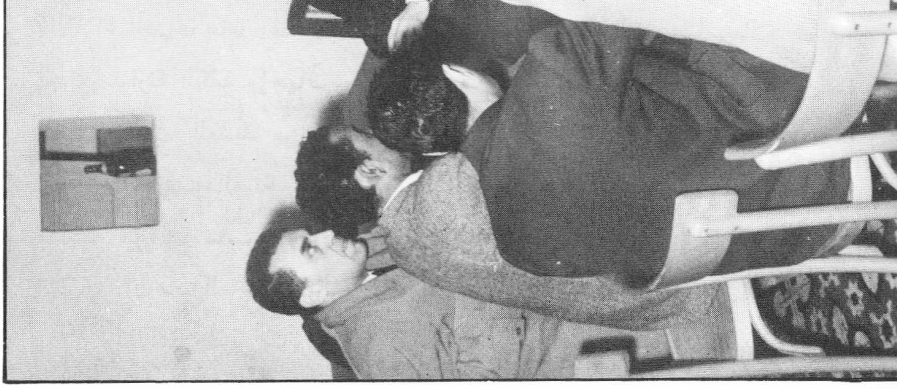
انحطاط الحركة النقابية ومسبباته :

رغم القمع المسلط من طرف أرباب العمل والادارة والنتائج جزئيا عن الموقف
العقيم للاتحاد المغربي للشغل، يبقى السبب الأساسي لهذا الانحطاط متجليا، بلا
منازع، في سوء تسيير أول مركزية وطنية حرة.
فالمحجوب العاجز عن الوصول بطريقة قانونية الى زعامة الاتحاد المغربي
للشغل، أصبح همه الوحيد هو توطيد مركزه الشخصي المتزعزع ولو كان من الناحية
الرسمية كاتباً عاماً.

وفي الواقع فإن الطيب هو الذي حل بفرنسا ليقدم الى صاحب الجلالة، أثناء
رجوعه من المنفى، تهائن العمال. والطيب أيضا هو الذي تناول الكلمة باسم الطبقة
العاملة في عيد أول فاتح مايو بحضور صاحب الجلالة ووزيره في الشغل رغم
احتجاجات وتهديدات المحجوب.



وزير الشغل ومساعدوه الأحياء مع وفد نقابي يتكون من الطيب، النباري، محمد،



مناورات الديمقراطية النقابية الهزلية

ولكي يفرض المحجوب نفسه بغير الطرق الديمقراطية، التجأ الى استعمال جميع الوسائل، حتى الاكثر شذوذا منها، وفي ازدرائه بالديمقراطية النقابية، استدعى المحجوب عناصر لا خبرة لها وغريبة عن الحركة النقابية، ووضعها على رأس النقابات رغم المعارضة الواسعة لمجموع العمال، خاصة في النقابات ذات القوة العددية الكبيرة والماضي النقابي المتناسك.

وكما حدث في ميناء الدار البيضاء، فإن عشرات المناضلين النقابيين المتمرسين على الصعاب والمنتخبين بطريقة شرعية، تم إبعادهم لفائدة القادمين الجدد الى الحركة النقابية.

رد فعل العمال :

وأجبت هذه التصرفات احتجاجات كثيرة في شكل اضرابات في الموانئ دام أحدها ثلاثة أيام في شهر شتنبر 1958. واضطر المحجوب الى الانتقال الى الميناء وأعطى وعدا باجراء «انتخابات جديدة» لم تقع أبدا.

وكانت أغلبية عمال الميناء مناهضة للمسيرين المفروضين. ونظم عمال الشحن والافراغ اجتماعا عاما. فقام المحجوب وزملاؤه بجلب العمال من مؤسسات صناعية أخرى لموازنة الكفة وإجهاض نتائج التجمع، ونجمت عن ذلك اشتباكات بين العمال خلفت العديد من الجرحى.

وأمام استحالة تغيير هذه الوضعية اللاديمقراطية، اعتبرت نقابة الميناء نفسها مستقلة قبل أن تنضم لأولئك العمال الذين التحقوا مضطرين، بالمركزية النقابية الثانية: الاتحاد العام للشغالين المغاربة.

وردا على الذين كانوا يتأسفون عما آلت اليه هذه الوضعية، كان المحجوب

يجيب :

«كمشة نحل خير من شواري دبان»

وفي الفوسفاط تكلف أحد المثقفين بتفتيت النقابات وإبعاد مؤسسيها وإحلال افراد محلهم متعطشين الى الترقية الشخصية على حساب من كان ينبغي الدفاع عنهم،

وفي الفوسفاط تكلف أحد المثقفين بتفتيت النقابات وإبعاد مؤسسيها وإحلال افراد محلهم متعطشين الى الترقية الشخصية على حساب من كان ينبغي الدفاع عنهم، وهو امتياز رفضه لهم المسيرون النقابيون الحقيقيون.

وهنا أيضا حاول العمال عدة مرات التخلص من الدخلاء على العمل النقابي دون جدوى، لان الاتحاد المغربي للشغل في نظر المكتب الشريف للفوسفاط وممثل السلطة هو المحجوب بن الصديق.

وكانت تصرفات مماثلة من هذا النوع هي السبب سنة 1962 في اعلان استقلالية جامعة عمال البريد التي كان يسيرها الشهيد عمر بن جلون⁽³⁾، وهو نفس الاجراء الذي بادرت به جامعة التعليم عام 1965.

وامتنع المحجوب كذلك عن قبول المساعدة التطوعية التي عرضها كل من المرحوم عبد الرحمان بن عبد العالي والاستاذ المهدي المنجرة متوهما أن نواياهما تكمن في السيطرة على الاتحاد المغربي للشغل، في وقت كانت فيه مبادرتهما بريئة ونابعة من حسهما الوطني.

والواقع أن أول منظمة نقابية حرة بالمغرب كانت في بداية تأسيسها في أشد الحاجة لكل دعم ومساندة.

محاولة للتقيد بالقواعد الديمقراطية :

تعهدت جماعة من المناضلين، أعضاء اللجنة التنفيذية، بالعمل على فرض احترام قواعد اللعبة الديمقراطية النقابية تفاديا لكل انشقاق، وعملوا على توعية العمال وفتح أعينهم على الخروقات التي تمس قوانين الاتحاد المغربي للشغل والعمل على احترامها.

وكانت النقابات التي مستها تدابير التصفية مستعدة للقيام برد فعل حاسم. وتأسست لجنة اليقظة لجمع شمل الأطر النقابية الواعية بالخطر الذي يهدد المركزية

(3) انظر رسالة عمر بن جلون الى المحجوب بن الصديق في آخر الكتاب.





مع الدعوة لمؤتمر ديمقراطي يساعد الاتحاد المغربي للشغل على الخروج من أزمته أكثر قوة وتنظيماً، بعد أن يتخلص من العناصر المسيئة للطبقة العاملة. ووجهت لجنة اليقظة نداء الى كافة العمال تدعوهم الى إنقاذ منظماتهم وتعلن : «انفصالها عن المسيرين الذين زرعوا بدور التفرقة والانقسام وسط العمال، وخولوا لانفسهم الحق في تمثيل الطبقة العاملة المغربية.»

الانقساميون يستغلون تدمير العمال :

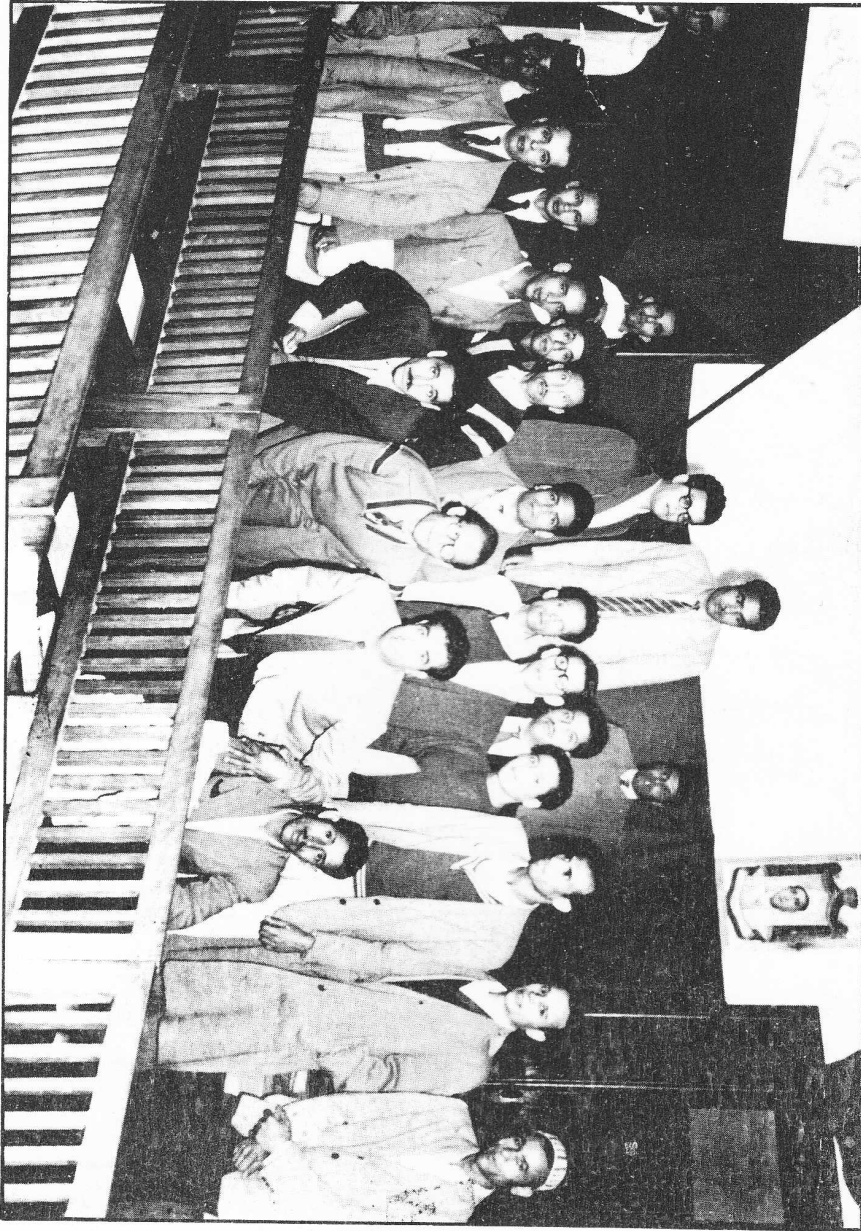
وكان بالامكان توجيه الدعوة الى مؤتمر قادر على فرض احترام القوانين التنظيمية للاتحاد المغربي للشغل، وفصل العناصر المنحرفة الدكتاتورية. غير أن عناصر مستعجلة وقليلة الصبر، وربما مدفوعة من قبل افراد خارج النقابة، أفسدت المخطط واستغلت تدمير واستياء العمال، وقامت بوضع الأساس لتكوين منظمة جديدة.

وكان على رأس هذه العناصر أمين صندوق الاتحاد المغربي للشغل محمد هاشم أمين⁽⁴⁾ الذي عمل داخل لجنة اليقظة على انشاء اتحاد ثاني. وهذا ما أزال حجاب الجدية عن اللجنة وأفقدتها الثقة، وأعطى للمحجوب سلاحاً لم يكن يحلم به، ومكنه من قهر المعارضين ووضع الطيب في موقف لا يطاق.

انسحاب الطيب من الاتحاد المغربي للشغل :

أمام عدم قدرته على إصلاح الوضعية من داخل الاتحاد المغربي للشغل ونفوره من رؤية الحركة النقابية المغربية منقسمة، قبل الطيب منصب سفير في يوغوسلافيا

(4) مناضل وطني قضى عدة سنوات بالسجن لكنه ساذج جداً.



المؤتمر الأول لجمعية التبع سنة 1955

اقترحه عليه رئيس الحكومة ووزير الخارجية، ووافق على هذا التعيين صاحب الجلالة في نهاية ابريل 1959.

ويتضح مما سلف أن اداة أساليب الكاتب العام كانت سابقة على الانشقاق الحاصل في حزب الاستقلال.

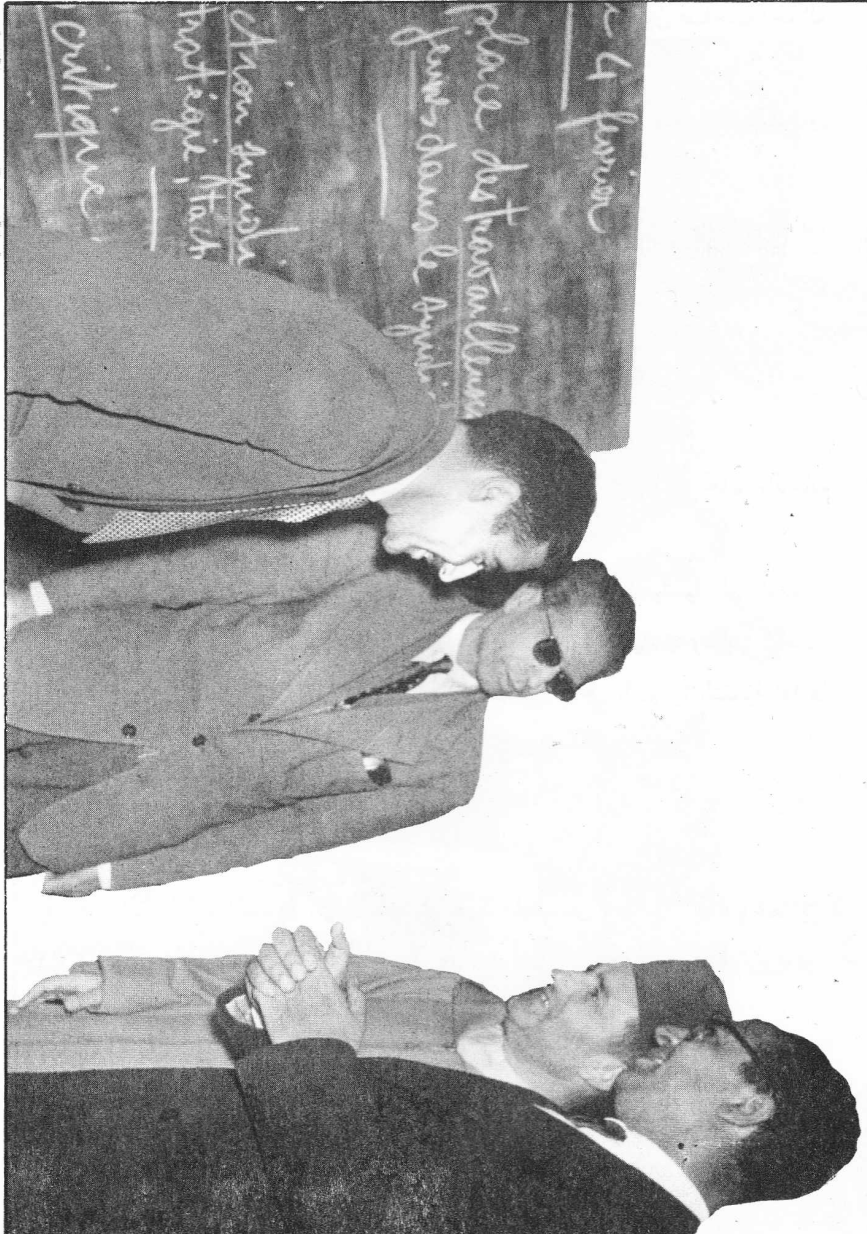
ومن المؤكد ان الانفصال أدى بعدد من المأجورين الى الانضمام الى حزب الاستقلال، وكان لهذا الاخير من الانصار ما ساعد على تكوين الاتحاد العام للشغالين. ولكن ما أكثر اولئك الذين ظلوا داخل الاتحاد المغربي للشغل بسبب سمعته التاريخية. الا ان هناك البعض ملوا وابتعدوا، في حين ان آخرين تخلوا عن كل نشاط نقابي.

وهكذا فإن الطبقة العاملة المقسمة والمصدومة بخيبة الامل، تحلم بالزمان الغابر الذي كانت فيه تنتزع الاعجاب والاحترام.

الغابر الذي كانت فيه تنتزع الاعجاب والاحترام.
وبينما كان المحجوب يدبر شؤونه ليستند على الاحزاب السياسية التي ساندته
(حزب الاستقلال أولا، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ثانيا)، وذلك ليحقق
أهدافه، فإنه بالمقابل لا يتردد في التنديد بتدخل الاحزاب في القضايا النقابية اذا ما
استنكرت أساليبه في العمل⁽⁵⁾
لكن طموحاته المفرطة وحسه التاكتيكي مكناه من الرد بقوة على كل من
حاولوا فضح مناوراته.

وإن الاساليب المتطرفة التي استعملها ضد المناضلين النقابيين أمثال عمر بن
جلون والحسن ماهر لتعري طبعه الذي لا يتراجع أمام أي شيء من أجل الوصول
إلى غاياته مما أدى إلى تفتيت الحركة النقابية.
وإذا لم يتطرق المؤلف الى هذه الاحداث في حينها، فذلك راجع الى حرصه
على تجنب كل مامن شأنه أن ينال من الوحدة النقابية. واليوم لم يعد هناك معنى
للسكوت بعد أن أصبح تقسيم الطبقة العاملة من باب تحصيل الحاصل.

(5) لم يتردد المحجوب في تكسير الاضرابات العمالية التي لم يأمر هو بتنظيمها.



خاتمة :

الكل يوصي المأجورين بوحدة الصف للدفاع عن حقوقهم الشرعية واحتلال المكانة الجديرة بهم في المجتمع.

فالنقابات لا يمكنها أن تحل محل الأحزاب السياسية. وهذا لا يعني أنها لا تهتم بالسياسة. بل على العكس ينبغي لها أن تقول كلمتها في كل القضايا الهامة المتعلقة بالبلاد، وتساند الحزب أو الأحزاب التي تكون مواقفها متطابقة مع مصالح الطبقة العاملة. ولا يمكن أن يغيب في التحليل الأخير أن الركود الاقتصادي لا يسمح بتحسين الشروط الاجتماعية. فهو يجر إلى إغلاق المؤسسات وإلى البطالة.

أما العامل المغربي الذي برهن عن حسه الوطني، فمن الواجب عليه السهر على مضاعفة القوة الاقتصادية التي يجب أن يستفيد منها. ومن الضروري كذلك أن تعمل الحكومة على إشراك النقابات في إعداد مخططات التنمية الاقتصادية، وجعلها تساهم في المجهود المبذول لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة لها. فالنقابات المطلعة على حالة المؤسسة ستقدر كل العواقب بالتفكير مليا قبل أن تتقدم بمطالبها، إذا كانت مقتنعة بأن ثمار عملها ستجد المكافأة الملائمة مع انجاز البرامج الموضوعية. فهناك إذن داع ومصلحة لإشراك النقابات في التسيير كما في الأرباح.

من جانب آخر، إذا كان طبيعيا أن يطالب العامل بتحسين وضعيته، فإن الإفراط في استعمال حق الاضراب لا يخدم مصالحه. فهو سلاح ذو حدين، ويتطلب من العامل عدم استعماله إلا عن تبصر ودراية بعد استنفاد كل المساعي الأخرى. فإذا كان الاضراب مدروسا بعناية، واختير له الوقت المناسب، فيمكنه أن يؤدي إلى تلبية مطالب العمال، وإذا قام على عكس ذلك، فإن كل توقف للعمل يتسرع وبدون تبصر يقود حتما إلى وضعية بدون مخرج، وغالبا ما تتحول نتائجها لغير صالح العمال وضد وحدتهم. ويكون من الواجب الامتناع عن شن الاضراب إلا محدود.

فمن السهل القيام بالاضراب لكنه من الصعب جدا إنهاؤه بشكل مشرف وبدون الحاق الضرر بالشغالين. فلنأخذ كمثال اضراب عمال الفوسفات الذي استغرق خمسين يوما في شهري أكتوبر ونوفمبر 1968. فقد تبعت عن كتب مجرى هذا الاضراب أثناء وجودي بالمغرب. وأصرت إدارة المكتب الشريف للفوسفات على تبسيط أسباب النزاع بادعائها أنها تكمن في النوايا السياسية، والواقع أن الاضراب اكتسب صبغة مهنية صرفة.

أما المناضلون النقابيون الذين كان من الواجب عليهم الحضور في خريبكة وسط العمال، فقد تألقوا بغياهم في وقت نقلت فيه إدارة الفوسفات بعض مندوبي

أما المناضلون النقابيون الذين كان من الواجب عليهم الحضور في خريكة وسط العمال، فقد تألقوا بغيابهم في وقت نقلت فيه ادارة الفوسفات بعض مندوبي العمال من خريكة الى الادارة العامة بالرباط. وبقي العمال المضربون بلا قيادة ولا مبادرة تمكنهم من استئناف العمل كما كانوا كلهم يرغبون فيه لكن بشكل يحفظ لهم ماء الوجه.

وعندما جاء مندوبو العمال للاتصال بالطبيب في الرباط صحبة لحسن ماهر، قرر مساعدتهم لجعل حد للاضراب دون أن يعطيهم أدنى وعد. واقصر على القول بأن هذا الاضراب يلحق بالغ الضرر بالعمال وبالمكتب الشريف للفوسفات الذي عقد معه لقاء بالعاصمة.

وبمناسبة الأيام الثلاثة المجيدة⁽⁶⁾، وجه عمال الفوسفات إلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني برقية يشرحون فيها السبب الحقيقي للنزاع ويضعون ثقتهم في جلالة الملك لفتح تحقيق وارضاء مطالب العمال المتضررين، ووقعت الاستجابة لبعض مطالبهم وكان من شأنها صيانة كرامتهم واستئناف العمل.

وفي هذه القضية تصرفت ادارة الفوسفات باستخفاف وعوض البحث عن الدوافع الحقيقية للنزاع، غضت الطرف عن نداءات المأجورين واكتفت باضفاء الصفة السياسية على حركة العمال.

ان ابعاد بعض عناصر «التشويش» من مركز خريكة، والتفكير في حل المشكل النقابي بأسلوب كهذا مع الاصرار على رفض استقبال مندوبي العمال، كَيِّمٌ عن قلة الرصانة والجدية في تعامل إدارة الفوسفات مع المشاكل الاجتماعية.

(6) كانت الأيام الثلاثة المجيدة هي 16، 17، 18 نونبر، أي يوم عودة محمد الخامس إلى الرباط والاحتفال بعيد العرش (المترجم)

أولا، إن العمال الذين قاسوا الكثير في نضالهم من أجل انتزاع الحق النقابي لن يسمحوا لأي كان بدوسه، بل يسعون الى الاستفادة تماما من الحرية التي يخولها لهم هذا الحق.

ثانيا، إن من مصلحة ادارة المكتب الشريف للفوسفات أن يكون لها متحاورون مقبولون يحظون بثقة زملائهم في العمل.

الحركة النقابية عنصر بناء :

هكذا يجب ان يفهمها المشغلون، فبعد إعلان الاستقلال كانت ادارات المؤسسات تجذب فض الخلافات مع ممثلي العمال عوض التخطي في فوضى النزاعات. وكان التعاون يسود بين الطرفين، رغم التخريب الذي كان يقوم به المناهضون للاستقلال والرافضون للتساكن بين مختلف العناصر والطوائف. الا أنه رغم كل ذلك فقد تم تجاوز الصعوبات.

وفي الوقت الذي يتواصل فيه العمل لتطوير الاقتصاد الوطني، فإنه أصبح من الضروري، وأكثر من أي وقت مضى، فتح المجال أمام العمال ليساهموا في مجهودات التنمية.

وفي هذه الآونة تتم في البلدان المصنعة استشارة المنظمات النقابية داخل لجان المعامل والتسيير وغيرها، فلا ينبغي إذن ارتكاب ألدح الاخطاء من قبل بعض الادارات التي ترفض استقبال ممثلي المأجورين والتفاوض معهم، مع العلم أن الطبقة الكادحة المغربية بذلت أقصى التضحيات بنكران الذات في خدمة الوطن.

الادارات التي ترفض استقبال ممثلي الماجورين والتفاوض معهم، مع العلم ان الطبقة الكادحة المغربية بذلت أقصى التضحيات بنكران الذات في خدمة الوطن. فالتعاون الصريح والمثمر ضروري، اذ هو مصدر الريح للجميع، لان الانتاج يتحسن ومعه أيضا ظروف العمل، بينما تمكن القدرة الشرائية المعتبرة العمال من الانتاج والاستهلاك الاكثر. وهؤلاء يفهمون أن النشاط النقابي تحت نظام الاستعمار ليس مشابها للنشاط الذي تجب ممارسته بعد الاستقلال. فالاول كان موجها ضد الأقلية الاوليغارشية الاستعمارية بهدف قلبها بأي ثمن، أما الثاني فيطمح للمشاركة في المجهود الوطني للتنمية. وبدون اقتصاد مزدهر يستحيل نيل تقدم مستمر.

115

وعلى هذه المهمة المتحمسة للتقويم الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن تعكف النقابات وأرباب العمل والحكومة. واذا تم قبول هذه المبادئ فإن العلاقات بين الماجورين والمشغلين ستتوافق لا محالة، وتتلاءم لصالح الجميع. واذا احترم الكل هذه القواعد لأمكن تلافي اختبار القوة ونتائجه المؤلمة التي شهدتها بلادنا أثناء الاضراب العام ليوم 14 دجنبر 1990.

ومن ناحية أخرى، فإن معظم بلدان العالم الثالث، تحت غطاء التجنيد العام للقوات النقابية في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة، عمدت الى تجميعها ووضعها تحت الرقابة في منظمة واحدة. ومن حسن الحظ ان المغرب لم يختار هذا التصور المتطرف الذي يتناقض مع مقاييس الملكية الدستورية.

وختاما فإن مصلحة العمال تدعوهم الى توطيد الروابط على أساس النقط المذكورة اعلاه، علما بأن مضاعفة القوة الاقتصادية من شأنها بالتأكيد ان تحقق التقدم والعدالة الاجتماعية التي يطمحون اليها.

وفيما يخص الحكومات يتحتم عليها أن تولي العناية للمنتجين وتسهل ترقيةهم الاجتماعية، والسهر على تطبيق بنود التشريع المعمول به، واستصدار قوانين جديدة ذات منافع حسب الامكانيات الوطنية. وان نظام التعاقدات الجماعية المتفق عليه بحرية، والمطبق بصدق سيكون وحده ملائما ومجديا.

وقد يحدث بطبيعة الحال ان تتوقف المفاوضات ولا يتوصل الجانبان الى أي اتفاق عام، وهنا فقط تبرز مهمة السلطات العمومية التي عليها أن تقوم بدور الحكم اذا هي أرادت الحرص على إقامة التوازن الاجتماعي الضروري لعلاقات منسجمة تقضي بين المشغلين والماجورين.

وبصفتي نقابيا لا يمكنني الا أن اغتبط بتوحيد العمل بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وبين الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والنقابة الوطنية للتعليم العالي، لأن القوة تكمن في الوحدة، واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا بصدق الله العظيم.

116

الفصل الخامس

الكفاح المشترك للبلدان المغاربية

من أجل الانعتاق، تجسد

لمدة طويلة على الصعيد النقابي

إن تأسيس كونفدرالية نقابية لشمال افريقيا استأثر في كل الأحيان بمشاغل القادة النقابيين المغاربة.

ومنذ سنة 1947 عبر الاتحاد العام للعمال التونسيين على لسان الشهيد فرحات حشاد عن ضرورة القيام بعمل مشترك لجميع عمال شمال افريقيا⁽¹⁾. وبمجرد تأسيسه بادر الاتحاد المغربي للشغل الى العمل على تحقيق الوحدة النقابية المغاربية آملا في توطيد علاقات الاخاء بين العمال والوصول الى الاهداف المرسومة وفي مقدمتها التحرير التام لمجموع افريقيا الشمالية. وقبل انشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين في يبرابر 1956، كان النقابيون الجزائريون متأزرين مع اخوانهم بتونس والمغرب الذين كانوا يدعمون الكفاح التحرري للجزائر الشقيقة.

وكانت هناك اتصالات بين النقابيين في الاقطار الثلاثة وفي الخارج بغية البحث عن الوسائل التي تتيح توحيد الحركة النقابية في شمال افريقيا. وفي مؤتمر الاتحاد العام للعمال التونسيين المنعقد في أبريل 1951⁽²⁾ وصل المحجوب الى تونس بصفته سكرتريا يتوفر على رخصة للسفر، وتكلم عن الوضعية

(1) نداء فرحات حشاد الى عمال شمال افريقيا بتاريخ 21 مارس 1947.

(2) في هذا المؤتمر تقرر مقاطعة الفيدرالية النقابية الدولية، والانخراط في الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة.

النقابية بالمغرب وعزم العمال المغاربة على تأسيس كونفدرالية نقابية مغربية. وكان فرحات حشاد يعتزم القدوم الى المغرب لكن الاقامة العامة عارضت الزيارة، ووجب انتظار صيف 1956 ليتم تكريس تلك العلاقات النقابية. وبالفعل فإن أهم القرارات بهذا الشأن اتخذت في لقاء بروكسيل من 2 الى 5 يوليوز 1956 حضره ممثلون عن النقابات المغربية الثلاث، وأصدرت تلخيصا لاعمالها في البيان المشترك التالي :

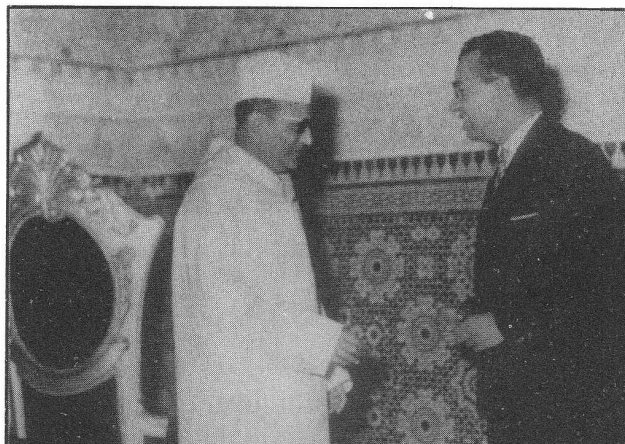
«ان الاتحاد العام للعمال التونسيين والاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد المغربي للشغل الحريصون على تقوية علاقات الصداقة والتضامن، ووضع أسس للتعاون المستمر بينهم بهدف مواصلة الكفاح حتى يسود نظام الحرية والديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، يعبرون عن ارادتهم في ما يلي :

- 1 - تنسيق الجهود لتطوير الحركة النقابية الحرة في الجزائر، تلك الحركة التي يجسدها الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والعمل على إضفاء كل الفعالية على مساندتهم للقضية الوطنية الجزائرية.
- 2 - وضع برامج للتربية النقابية من أجل إعداد وتكوين الأطر للمركزيات الثلاث.

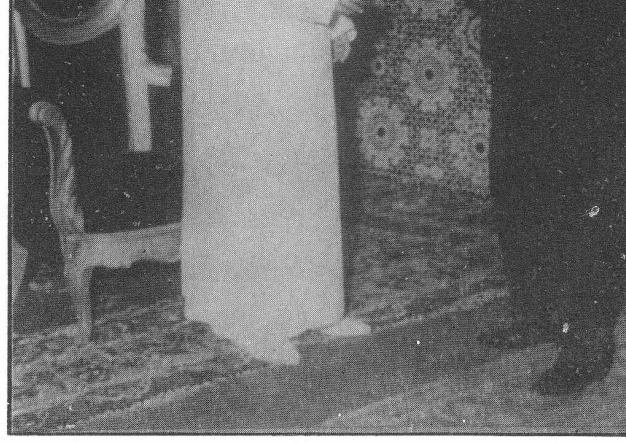
- 3 - تسهيل تبادل المعلومات الاقتصادية والاجتماعية لتوحيد الجهود ووضع مخطط للتطور الاقتصادي والائتماني الخاص بكل بلد، والاستغلال العقلاني لخيراتنا.
- 4 - تدعيم ومضاعفات تبادل البعثات النقابية بين البلدان الثلاثة.

إن ممثلي الاتحاد العام للعمال التونسيين والاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد المغربي للشغل يذكرون جميع الذين سقطوا في تونس والمغرب والجزائر في الكفاح لتطوير حركة نقابية حرة في افريقيا الشمالية خدمة لاهداف التحرر والانعقاد الاجتماعي والسياسي لشعوب المنطقة.

وتؤكد المركزيات الثلاث عزمها على مواصلة العمل الدؤوب لكي يتم توجيه الحرية المسترجعة في صالح الجماهير الكادحة، وإعادة صياغة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه العدالة والديمقراطية».



الملك محمد الخامس
في لقاء مع النقابيين



الطبيب، عبد الله إبراهيم،
أحمد بن صالح الكاتب العام
للقنابات التونسية،
القائد مولود ممثل الاتحاد العام
للعمال الجزائريين



أحمد بن صالح عن الاتحاد العام للعمال التونسيين.
الطبيب بن بوعزة عن الاتحاد المغربي للشغل.
رحمون دكّار عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين.
وبهذه المناسبة قررت الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة (س.إ.س.ل) قبول
عضوية الاتحاد العام للعمال الجزائريين في حظيرتها واعترفت بصفته الوطنية
والتمثيلية.
ومن جهتها أكدت اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للعمال الجزائريين، في اجتماع
استثنائي، موافقتها على بيان بروكسيل المذكور.
وقد تولدت عن قرارات بروكسيل كثير من الآمال، وتوجت بالزيارة التي قام
بها الى المغرب سنة 1956 الاخوان أحمد بن صالح الكاتب العام للمركزية النقابية
التونسية، وعبد العزيز رشيد المعروف باسم القائد مولود عن الاتحاد العام للعمال
الجزائريين.

وبعد ثلاثة أيام من الاشغال نوقشت خلالها مختلف وجوه مشاكل الساعة،
صدر بيان مشترك (انظر الملحق) يوم 1956/12/20 يتعلق بتحرير افريقيا الشمالية
من كل أشكال العبودية.

واثر انتهاء جلسات الاجتماع، استقبل المرحوم صاحب الجلالة محمد الخامس
اعضاء الوفود، وشجعهم على السير الى الامام ومما قاله على الخصوص :
«ان ما يدخل على قلوبنا الاغتراب والسرور هو ان تتحقق هذه الوحدة بين
بلدان شقيقة في شمال افريقيا... وسيكون تأسيس فيدرالية نقابية مغربية وسيلة.

«أن ما يدخل على قلوبنا الاعتباط والسرور هو أن نتحقق هذه الوحدة بين بلدان شقيقة في شمال إفريقيا... وسيكون تأسيس فيدرالية نقابية مغربية وسيلة فعالة لاستكمال حرية البلدان التي أحرزت على استقلالها، ولمساعدة تلك التي لا تزال تكافح لاسترجاع حريتها. إن الوحدة النقابية المغربية سترسم وحدة المغرب العربي في باقي المجالات، وستكون عاملا لنهضة اقتصادية وسياسية واجتماعية.» والملاحظ أن الهدف رقم واحد كان يتشخص في تحرير الجزائر التي يتعارض احتلالها مع تحقيق الوحدة النقابية. وأيضا فإن المجهودات كانت كلها منصبة على مساندة الجزائر الشقيقة للتحرر من الطغيان الاستعماري، وانتزاع الاستقلال.

122

علاوة على ذلك، ساهم العمال المغاربة والتونسيون في الكفاح المسلح داخل جبهة التحرير الوطني الجزائري، ولم تتوقف مهرجانات التأيد، والمظاهرات واضرابات التضامن إلا بعد أن تحقق النصر للجزائر⁽³⁾.

كنا نعتقد بأن القرابة الروحية والفكرية للعمال المغاربة ومجموع المصالح التي تربطهم، وتشابه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ستعجل بتحقيق الوحدة النقابية المنشودة، لكن اختلاف الاختيارات السياسية التي سار على نهجها القادة المغاربة، كان قد زعزع تضامنهم.

ومن جهة أخرى، فإذا كانت الحركة النقابية حرة بالمغرب، فإنها لم تشكل بالجزائر وتونس سوى جناح للحزب الحاكم.

وفي هذين البلدين الشقيقين كانت القيادات النقابية التي تزرع الحكومات، عرضة للتغيير والابعاد. ولا تزال نتذكر كيف تلقى الرفيق أحمد بن صالح في دجنبر 1956 خبر إقالته وتعيين أحمد التليلي مكانه.

فقد علم أحمد بن صالح عن طريق الاذاعة خبر عزله من منصب الكاتب العام للنقابات التونسية في وقت كان فيه بالدار البيضاء منهمكا في بحث سبل إقرار الوحدة النقابية مع المسؤولين المغاربة والجزائريين.

وفي الجزائر تم إعفاء عدة مكاتب نقابية وبالتتابع من طرف جبهة التحرير الوطني.

ومن ناحية أخرى، فإن المغرب والجزائر، في عهد الحكومة الجزائرية المؤقتة، كانتا تنتميان إلى مجموعة الدار البيضاء، بينما اختارت تونس الانضمام إلى مجموعة منروfia.

لكن مسألة توحيد النقابات في شمال إفريقيا تفرض نفسها بقطع النظر عن النظام الداخلي لدولها، لأن النقابات مع الأحزاب السياسية تستطيع أن تقوم بدور المنشط والمشجع للوحدة المغربية التي تعتبر المثل الأعلى للشعوب.

(3) لا تزال الغارات الجوية الفرنسية على الحدود المغربية والتونسية يدعوى «حق المتابعة» حية في ذاكرة شعوب المغرب العربي. ولا تزال تحي ذكرى المجزرة التي اقترقها الطيران الفرنسي في ساقية سيدي يوسف بتونس يوم 8 يبرابر 1958.

123

وترجع فكرة المغرب العربي الموحد إلى بداية القرن العشرين عندما عبر قادة الحركات الوطنية المغربية عن شعور شعوب بلدانهم بضرورة الوحدة. وأكد هذا الاختيار مؤتمر المغرب العربي المنعقد يوم 3 يبرابر 1947 بالقاهرة

الحركات الوطنية المغاربية عن شعور شعوب بلدانهم بضرورة الوحدة. وأكد هذا الاختيار مؤتمر المغرب العربي المنعقد يوم 3 يبرابر 1947 بالقاهرة وقيام مكتب المغرب العربي بتنسيق نشاطات حركات التحرير في افريقيا الشمالية. وتلاه مؤتمر طنجة من 27 الى 30 ابريل 1957، بعد المجهودات المبذولة من أجل توحيد المركزيات النقايبية المغاربية، وحرك الآمال في نفوس الجماهير. وضم مؤتمر طنجة حزب الاستقلال عن المغرب، والاتحاد الدستوري عن تونس، وجبهة التحرير الوطني عن الجزائر. وكان هدفه دراسة الوسائل القمينة بتقوية التضامن والوحدة المغاربية في انتظار تأسيس اتحاد حقيقي يستجيب لرغبات مجموع شعوب افريقيا الشمالية.

وأعلن القرار النهائي الصادر عن المؤتمر ما يلي :

«بعد قراره ببذل الجهود لتحقيق الاتحاد بين بلدان وشعوب المغرب العربي، لاحظ المؤتمر ان الشكل الفيدرالي هو الذي يستجيب أكثر لواقع البلدان المشاركة. ويقترح المؤتمر انشاء مجلس استشاري للمغرب العربي نابع من المجالس المحلية لتونس والمغرب ومن المجلس الوطني للثورة الجزائرية. ويكون من صلاحياته دراسة القضايا ذات المنفعة المشتركة، ويتقدم باقتراحات الى الاجهزة التنفيذية المحلية، ويوحى بلقاءات دورية، كلما دعت اليها الضرورة، بين القادة المحليين للبلدان الثلاث قصد تبادل الآراء حول المشاكل المغاربية، وتنفيذ توصيات المجلس الاستشاري للمغرب العربي.

وناشد المؤتمر حكومات المغرب العربي ان لا تربط، بشكل انفرادي، مصير افريقيا الشمالية في مجالات العلاقات الخارجية والدفاع الى أن يتم تكوين المؤسسات الفيدرالية. »

ووضع هذا المؤتمر، الذي كان تحت رعاية رؤساء الدول المغاربية، أسس تحقيق وحدة المغرب العربي التي قال عنها صاحب الجلالة الملك محمد الخامس في خطابه بمناسبة فاتح مايو 1958 :





ولي العهد الأمير مولاي الحسن في زيارة لمقر الاتحاد بطريق مديونة

125

«علينا ان نهتم بشكل خاص بتأسيس اتحاد بين بلدان المغرب العربي يكون من شأنه تقوية مكانتها في العالم ويمكنها من القيام بالدور المناط بها على ساحة السياسة الدولية.

ولنيل هذا الهدف وإعطاء وحدتنا التاريخية بنية عضوية، سنقوم باستشارات مع رؤساء هذه البلدان الشقيقة حتى نتمكن من تحديد شكل وأهداف هذا الاتحاد ونضع الاسس لمؤسساته.»

وفي استجواب لصحيفة «لوموند» الفرنسية بتاريخ 22 مايو 1962 صرح صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني من جهته :

«إن الوحدة المغاربية ضرورة لا مفر منها، وجميع حكومات بلدان شمال افريقيا واعية بهذه الضرورة التي تطفح بها قلوب شعوبنا. أن يتخذ المغرب الموحد شكلا فديراليا أو كونفدراليا قبل ان يصل الى المرحلة النهائية للاندماج، فتلك حقيقة جلية لا يمكن لأي انكارها.

افريقيا الشمالية الأوطان أو افريقيا الشمالية المندمجة، ليست صيغا متناقضة وإنما ضرورية.» ومما لاجدال فيه ان الشعوب الشقيقة في شمال افريقيا واعية بمصيرها المشترك، وبحتمية تضامنها، وبالحاجة إلى المؤازرة والتعاضد في عالم تزداد متطلباته أكثر فأكثر تعقيدا، عالم أصبحت فيه التجمعات الجهوية تتحقق بين شعوب لا تملك مقاييس القرابة والتشابه التي تجمع المغاربة.

وبهذا الصدد فإن الانجازات الأخيرة لرؤساء دول المغرب العربي مشجعة، ونتمنى ان تستمر في التطور في اتجاه اتحاد حقيقي قوي اقتصاديا بمقدوره أن يلعب دورا متميزا على المستوى العربي والافريقي والدولي

الحركة النقابية الافريقية

لعب الاتحاد المغربي للشغل دورا طلائعيا في المجهودات الهادفة الى توحيد الحركة النقابية الافريقية. وهكذا أسس وباتفاق مع الاتحاد العام لعمال افريقيا السوداء «اتحاد النقابات الافريقية»، ويضم الاتحاد العام للعمال الجزائريين ونقابات افريقية اخرى.

126

وتكونت كتابة مؤقتة يوم 8 شتنبر 1959 بالدار البيضاء ترأسها المحجوب بن الصديق.

اما الاتحاد العام للعمال التونسيين المنخرط في الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة، والاتحاد النقابي الافريقي للعمال المتدينين، فقد رفضا الاعتراف بالكتابة المؤقتة للاتحاد النقابي الافريقي، وأدانها باعتبارها مفروضة، ولم تستشر في موضوع تكوينها باقي المنظمات المعنية.

وانطلقت حرب كلامية بين الجانبين خاصة حول مسألة الانتماء المزدوج. ومثلت وجهة النظر التي دافع عنها النقابيون التونسيون والكينيون، الاتجاه المعتدل داخل النقابات الافريقية الذي يرى ان الانخراط في الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة لا يتنافى مع أهداف الاتحاد النقابي الافريقي. ورفض الطرف الثاني كل تدخل أجنبي في القضايا النقابية الافريقية. إلا أن الطرفين المتنازعين يتفقان رغم ذلك على ضرورة الحفاظ على العلاقات الاخوية مع الحركة النقابية العالمية.

وإذا كانت الكونفدرالية النقابية الافريقية قد تركت حرية الانضمام الدولي لعضائها، فإن الاتحاد النقابي الافريقي عارض الانخراط في المنظمات النقابية العالمية.

ومما لاشك فيه أن تلك المنظمات الدولية قدمت خدمات ثمينة للنقابات الافريقية حينما كانت هذه الاخيرة تكافح في سبيل الحصول على الحرية والاستقلال. إن الفدرالية النقابية الدولية (ف.س.م.) أولا، ثم الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة (س.إ.س.ل.) ثانيا، قد قامتا بدور كبير في التشهير بالاساليب الاستعمارية في اللحظات الحرجة من العسف الاستعماري. ومن الطبيعي ان يطفو التضامن العمالي العالمي، لكن ذلك لا يعطي للمحافل النقابية الدولية حق التدخل في الشؤون الافريقية.

وعلى كل حال فإن المنظمات الدولية تنفي بقوة ما ينسب إليها، إلا أنه في الواقع، يجب على المرء أن يكون ساذجا ليصدق ان تضامنها نزيه ومتجرد من الخلفيات.

وإذا كان الانتساب العضوي قد استهدف إلى التنديد من قبل الاتحاد النقابي الافريقي الذي يرى فيه وسيلة للكتل المتصارعة، لإدخال الحرب الباردة الى افريقيا، فإن الاتحاد العام للعمال التونسيين والنقابة الكينية أعربتا عن قناعاتهما بالتعاون مع المنظمة العالمية التي تضم نقابات اوربية قوية وغيرها من النقابات التي لم تبخل بمساعدتها أثناء معركة التحرير، والقادرة كذلك على ممارسة الضغط على حكوماتها في إطار التضامن العالمي.

وبينما انعقد مؤتمر الاتحاد النقابي الافريقي بالدار البيضاء من 25 الى 30 مايو 1961، فإن المؤتمر المكون للكونفدرالية النقابية الافريقية عقد جلساته بداكار من 9 إلى 14 يناير 1962.

وإذا ألقينا نظرة خاطفة على ميثاق المنظمين المذكورتين، فاننا نجدهما تبشران معا بوحدة الحركة النقابية وبوحدة افريقيا. لكن رغم جميع الجهود المبذولة من طرف النقابيين ومنظمة الوحدة الافريقية،

لكن رغم جميع الجهود المبذولة من طرف النقابيين ومنظمة الوحدة الافريقية، فان التوحيد الفعلي للحركة النقابية الافريقية يبقى بعيد المنال بقطع النظر عن تأسيس منظمة الوحدة النقابية الافريقية عام 1974.

فقد كانت منظمة الوحدة الافريقية متفائلة بعد اتفاق الجزائر ليوم 12 مارس 1969 بين مندوبي الاتحاد النقابي الافريقي وبين الكونغرس النقابية الافريقية حول وحدة الحركة النقابية. إلا أن الوحدة المرغوب فيها من كل الاطراف لاقت صعوبات جمة لاختلاف المفاهيم النقابية «إصلاحية أو معتدلة» وتنوع التصورات «الثورية أو الملتزمة».

ومن جانب آخر تحاول الدول الافريقية دائما ان تدمج النقابات في محيط دائرتها الوحيدة بدعوى تجنيد الطاقات الوطنية لتطوير البلاد. وإذا كان من السهل على المنظمات السائرة في ركاب الحكومات ان تلتحق بمؤسسة نقابية افريقية ضمن منظمة الوحدة الافريقية، فإنه من الصعب اقناع النقابات البعيدة عن مراقبة حكوماتها، بالاشتراك في تجمع ينحصر دوره في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا.

ومع أي فإن ذلك يتناقض مع بنود وثيقة وقوانين الحركة النقابية الافريقية، فالمطلوب هو الاسراع بوضع الأسس للتجمعات الجهوية، التي يمكن اذا تم ترويضها وتقويتها ان تنتقل إلى انجاز الوحدة النقابية الحقيقية الراسخة في قلوب جميع العمال الافارقة، وبذلك يمكن لمنظمة الوحدة الافريقية ان تمثل فعليا كل التنظيمات النقابية للقارة⁽⁴⁾.

وعلى المستوى العربي، فإن تجربة المؤلف كانت سلبية، وأول تأسيس للكونفدرالية العالمية للنقابات العربية كان شيئا صوريا لا أقل ولا أكثر. فالطبيب يتذكر زيارته للقاهرة سنة 1957⁽⁵⁾، حيث تأكد لديه أن الضابط الصاغ طعيمة هو المشرف على الشؤون النقابية. وهو الذي اقترح على القادة النقابيين المتواجدين هناك، بمناسبة الاحتفال بذكرى الثورة المصرية، أن يبادروا بالتأسيس الفوري للكونفدرالية عربية، وطبعا تحت الرعاية المصرية (مقر دائم، كتابة، الخ...) وهذا الاسلوب اللاديمقراطي لم يرق المغاربة.

إن تضامن النقابات العربية يمثل ضرورة حتمية في نطاق المساندة الحقيقية لكفاح الشعب الفلسطيني. وقد بذلت جهود أخرى نحو توحيد الحركة النقابية العربية. ويظهر ان تلك الجهود لاقت بعض النجاح بحكم وجود الكونغرس العالمية للنقابات العربية. ولا يمكن الاستهانة بالانجاز الذي حققته المنظمة العربية في الشؤون الاجتماعية.

وهنا أيضا فإن التجمعات الجهوية، على شاكلة المغرب العربي، هي التي تظل أكثر فعالية لتحقيق الاهداف العالمية.

ولا يريد المؤلف ان يختم كلامه بدون الاشارة الى أنه لم يذكر جميع الاشياء بجزئياتها المتعلقة بالأحداث التي استعرضها، الا انه يحتفظ لنفسه بحق إدراجها في الطبعة القادمة. ويأمل ان تكون التوضيحات التي قدمها حول أحداث لم يسبق نشرها، مساهمة منه في دراسة الحركة النقابية بالمغرب.

(4) استغل الاتحاد العام للشغالين المغاربة امتناع الاتحاد المغربي للشغل عن الحضور، وأصبح عضوا في

- (4) استغل الاتحاد العام للشغالين المغاربة امتناع الاتحاد المغربي للشغل عن الحضور، وأصبح عضوا في منظمة الوحدة النقابية الافريقية.
- (5) اغتنم المؤلف وجوده بالقاهرة وزار بطل التحرير المجاهد عبد الكريم الخطابي.

الملحق رقم 1

نداء المؤتمر الى الطبقة العاملة

أيها الرقاق العمال.

وعيا منه بقوة ونفوذ الحركة العمالية المدعوة للقيام بدورها كاملا في المغرب، وبالأهمية القصوى للكفاح الذي ينبغي على العمال ان يخوضوا غماره بدون تمييز في الجنس او الدين في نطاق مركزية حرة وديمقراطية،

فإن المؤتمر التأسيسي للاتحاد المغربي للشغل :

يؤكد قناعته بأنه لا وجود لاي تناقض دائم بين مصالح مختلف عناصر الجماهير الكادحة والديمقراطية بهذه البلاد. إن الوحدة في اطار الاتحاد المغربي للشغل هي الوسيلة الأكثر نجاعة للعمل من أجل اقرار عهد التفاهم والإخاء الذي يسمح، في ظل التضامن والحماس، بالتقارب المنشود في مغرب حر وديمقراطي يوفر لجميع سكانه الرفاهية والعدالة والحرية.

يعلن ان الاتحاد المغربي للشغل لن يغدو مكتملا إلا إذا جمع كل عمال المغرب بقطع النظر عن اختلاف معتقداتهم وجنسياتهم وأصولهم العرقية، لأنهم عمليا موحدون في النضال من أجل هدف أسمى متشخص في العدالة والحرية.

يدعو جميع العمال بالمغرب للتخلص من الخلفيات والأحكام المسبقة المضرة الناتجة عن نظام بائد، ويحثهم على الاتحاد في صفوف الاتحاد المغربي للشغل، وخوض الكفاح بفعالية من أجل :

الحق في العمل
القضاء على البطالة
اجور محترمة
اتفاقيات جماعية
الضمان الاجتماعي
التوزيع العادل للثروات
احترام حقوق الانسان.

يؤكد باعتزاز وارتياح الدعم المقدم للحركة النقابية المغربية من طرف
المنظمات الفرنسية والدولية وبالاخص مساندة الكونفدرالية العالمية للنقابات
الحرّة.

أيها الرفاق العمال،

إلى الأمام متحدين جميعا لتحقيق الرفاهية والحرية للجميع في بلد حر،
تحكمه مؤسسات ديمقراطية من شأنها ان تضمن للجميع الأمن والعمل وإقرار
السلام والتفاهم بين مختلف العناصر المتناسكة في البلاد.

يحى التضامن العمالي

يحى الاتحاد المغربي للشغل

الدار البيضاء في 20 مارس 1955

الملحق رقم 2

رسالة من الطيب بن. بوعزة
الى الاستاذ شارل أندري جوليان

لشبونة في 22 يناير 1979

السيد العميد،

يسعدني أن أرفع الى علمكم أنني اطلعت باهتمام على مؤلفكم الممتع والمعنون
بـ «المغرب في مواجهة الامبرياليات». ولا يسعني إلا أن أثنى حبكم الخالص
للشعب المغربي، متفانك الشجاعة في القضية العادلة، واستباحتكم لاعتبار عن

بـ «المغرب في مواجهة الامبرياليات». ولا يسعني إلا أن أؤمن بحكم الخالص للشعب المغربي وتفانيكم الشجاع في صالح قضيتة العادلة، واستسمحكم لأعبر عن شعوري بالاقرار بفضل هذا المؤلف القيم و البديع الذي خصصتموه لبلادي والذي يقدم أحداثا تاريخية دقيقة ومرتبة حسب العصور.

إلا أنني أتأسف لكوني لم احظ بشرف الالتقاء بكم لتبادل وجهات النظر حول الحركة الوطنية المعاصرة، خاصة ميلاد الحركة النقابية المغربية الحقيقية التي نذرت لها شبابي.

لقد ناضلت سريا في مناجم جردة منذ 1944، وتمكنت رفقة بعض المناضلين العمال من إخراج العمل النقابي إلى واضحة النهار بعد أن استفدنا من الفترة الليبرالية التي دشنها بالمغرب المقيم العام السيد إيريك لابون.

وبعد جردة امتدت الحركة النقابية الى مراكز معدنية اخرى، لتنتشر بالتدريج في مجموع المغرب. لكن مجيء الجنرال جوان جر معه قمعا وحشيا على الحركة الوطنية ومنها الطبقة العاملة. وهكذا بعد الحوادث الدامية لشهر يونيو 1948 بجردة، والتي خلفت عشرات الضحايا من بين اليهود المغاربة الأبرياء، جاء الجنرال جوان إلى

135

وجدة وصرح بأنه سيضع الاغلال الحمراء في أرجل مثيري الشغب ويعني بهم النقابيين.

وإثر الاستفزازات التي دبرها رئيس الناحية برونيل، بوشرت مئات الاعتقالات والمحاكمات والنفي من المغرب الشرقي، وألحق ذلك ضربة قاسية بالحركة النقابية في هذه المنطقة وفي كل المراكز المنجمية التي تضامن فيها العمال مع اخوانهم في جردة.

إن سكوتكم المطبق حول المدعو برونيل السيء الذكر قد أدهشني قليلا. فهو جلاد حقيقي، من أصناف بونيفاس، كان السبب في عدة مذابح استهدفت المغاربة. وصحيح أنه لا يمكنكم ان تذكروا بالاسم جميع رؤساء النواحي الذين كانوا، أقل وأكثر، وحوشا قساة.

وبعد أن أقرت المحكمة العسكرية بعدم متابعتي، تعرضت للطرد من ناحية وجدة التي أنتمي إليها، لأنني مزداد في بركان سنة 1923، واستقر بي المقام بالدار البيضاء حيث وجدت هناك عملا في تعاونية البحارة الصيادين، تلك التعاونية التي حولتها الى نقابة.

وبمساعدة خلايا حزب الاستقلال المتمركزة داخل المؤسسات الصناعية، تمكنا أولا من تنظيم عمال الدار البيضاء قبل ان ننقل الى مراكز أخرى. واستطعنا ان ندمج أكبر عدد ممكن داخل نقابة س.ج.ت. التي فتحت لنا أبوابها ومكتنتنا من انتخاب مسؤولين نقابيين حقيقيين على رأس النقابات والاتحادات المحلية ثم على المستوى الوطني.

وهكذا تم انتخابي سنة 1950 كاتبا عاما للاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب، وانتخب أعضاء آخرون في المكاتب النقابية ومنهم المحبوب بن الصديق، محمد التيباري، صالح المسكيني.

وكنا نستعد لتأسيس مركزية نقابية وطنية في شهر يبرار 1953 عندما وقع اغتيال فرحات حشاد. وفي ذلك الإبان أعطينا التعليمات للقيام بالاضراب العام في مجموع البلاد احتجاجا على الجريمة وتضامنا مع تونس في الحزن الذي سادها. وتبع

اغتيال فرحات حشاد. وفي ذلك الإبان أعطينا التعليمات للقيام بالاضراب العام في مجموع البلاد احتجاجا على الجريمة وتضامنا مع تونس في الحزن الذي سادها. وتبع ذلك الاستفزاز والقمع الذي وصفتموه في كتابكم.

136

وقد كتبتم عن حق في الصفحة 260 أن عددا من المناضلين المعروفين اعتقلوا، ومنهم شخصي، دون أن تدرج أسماؤهم في القائمة المنشورة. وهنا أرفع الى علمكم توضيحات حول اعتقالي يوم 8 دجنبر 1952 في الصباح الباكر. فقد كان مفتش الشرطة كأرسيت يقود الفرقة التي أتت لاعتقالي في بيتي باستعراض مثير للقوة. وبعد التفتيش ساقوني مقيد اليدين، معصوب العينين إلى ادارة الشرطة المركزية محاطا بحراسة مشددة. وهددني الكوميسير فوارون بقوله إنني ساشنق في ذات الوقت مع المرحوم صاحب الجلالة محمد الخامس، لانهم عثروا أثناء التفتيش على صور كنت أظهر فيها واقفا الى جانبه في احدى المقابلات الرسمية. ثم قادوني بعد ذلك الى زنزانة مظلمة في سجن القنيطرة التي لم أغادرها الا بعد شهرين لالتحق برفاقي المعتقلين في سجن الدار البيضاء. اما فيما يخص تأسيس الاتحاد المغربي للشغل، فقد عملت على تحضير المؤتمر التأسيسي بمجرد ما وقع الافراج عني في نهاية شتنبر 1954، وتعاون معي أولا رفاق بالدار البيضاء، لتؤسس ثانيا خلايا في جميع عمالات المملكة. وفي أول اجتماع للمسؤولين الرئيسيين يوم 5 يناير 1955، تم تكوين «لجنة التنظيم لإرساء وتطوير الحركة النقابية الحرة بالمغرب». وكنت كاتبها بينما كان منزلي هو مقرها الكائن في حي بوشستوفر الزنقة 46، الدار 29 بالدار البيضاء.

وفي هذه الاثناء كان المحجوب بن الصديق في فرنسا يدافع عن القضية المغربية، ولم يرجع الى المغرب الا ليلة المؤتمر التأسيسي الذي جرى في منزلي يوم 20 مارس 1955.

وبما أن المحجوب لم يشارك سابقا في تنظيم النقابات، فقد كان تقريبا مجهولا من طرف أغلب المؤتمرين الذين انتخبوني على رأس الاتحاد المغربي للشغل بصفتي كاتبا عاما، وا لمحجوب كاتبا عاما مساعدا.

فقط وبعد أن مارس المحجوب بن الصديق أسلوب التهديد والابتزاز، وهدد بتكوين مركزية نقابية ثانية عشية المفاوضات المغربية الفرنسية حول مستقبل المغرب،

137

قررت أن اتنازل لصالحه بعد استشارة بعض المناضلين السياسيين في الوقت الذي كانت فيه أغلبية النقابيين المنتخبين في المكتب يعترضون على هذا التنازل. وقبلت مؤقتا منصب الكاتب العام بالنيابة الى غاية المؤتمر المقرر له في مارس 1959. ومنذ هذا التاريخ التحقت بالعمل الديبلوماسية، فقد عيني صاحب الجلالة محمد الخامس سفيرا بيوغوسلافيا.

ومن أجل معلوماتكم الخاصة، ونظرا لمكانتكم كاستاذ بارز في التاريخ، ذي سمعة دولية، اخترت ان ازودكم بهذه التوضيحات التي لا تمثل في النهاية بالنسبة للحركة النقابية المغربية، سوى جزء طفيف بالمقارنة مع ما يتضمنه مؤلفكم الضخم.

سنة ٢٠١١، الحركت ان اروعكم بهذه التوسيعات التي لا تمنح في النهاية بالنسبة
للحركة النقابية المغربية، سوى جزء طفيف بالمقارنة مع ما يتضمنه مؤلفكم الضخم.
واسمحوا لي ان اعبر لكم مرة اخرى عن عميق الامتنان للعناية التي تخصون
بها تاريخ الشعوب بشكل عام، وتاريخ شمال افريقيا بشكل خاص.
وتقبلوا سيدي العميد، فائق احترامي.
الطيب بن بوعزة.

رسالة من شارل أندري جوليان الى الطيب بن بوعزة

باريس في 25 يونيو 1979

سيادة السفير (أو بالأحرى عزيزي السفير).
إنني مرتبك لكوني لم أرد على خطابكم المؤرخ بـ 22 يناير 1979. إنني أعاني
حياة الانسان الآلي - روبرت - وتستنفذ الزيارات والالتزامات كل وقتي وبالخصوص
استهدافي لثلاث محاكمات ناتجة عن بعض ما جاء في كتابي «المغرب في مواجهة
الامبرياليات». دعوتان رفعهما ضدي الاراذل، والثالثة من طرف الجوي.
إن خطابكم الغني بالمعلومات يمثل بالنسبة لي خدمة تاريخية من الصنف
الأول. وكنت أجهل أنكم أيضا استفدتم من مراعاة مفتش الشرفه كارسيت
والكوميسير فوران اللذين لم انساهما كما لاحظتم.
إنني أشك ان مهنتهما توقفت بسبب أفعالهما، بل بالعكس. ومرة أخرى شكرا
جزيلًا.

وتقبلوا عزيزي السفير أصدق مشاعري.

شارل أندري جوليان

الملحق رقم 3

بلاغ من المنظمات النقابية المغاربية

بناءً على التوجيه المرسوم في اجتماع بروكسيل يوم 5 يوليوز 1956، فإن ممثلي الاتحاد العام للعمال التونسيين والاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد المغربي للشغل، قد عقدوا مؤتمراً بالدار البيضاء من يوم 18 الى 20 دجنبر 1956 قصد تنسيق مجهودات المركزيات النقابية لشمال افريقيا، ووضع الأسس لتوحيد الحركة النقابية المغاربية.

وبما أن الرفاهية المعنوية والمادية التي تطمح اليها الجماهير الشعبية في شمال افريقيا لا يمكن ان تتحقق تحت السيطرة الاستعمارية، وان استقلال المغرب وتونس سيظل هشاً مادامت الجزائر خاضعة للاستعمار الفرنسي، فإن المؤتمر النقابي المغاربي يعلن إرادة العمال في المساهمة بكل قواهم من أجل تحرير الجزائر.

والمؤتمر وهو يحيي ذكرى شهداء قضية افريقيا الشمالية، يوجه تحياته الاخوية الى الرفاق المعتقلين أو الخاضعين للاقامة المحروسة في معسكرات الاعتقال، ويؤكد لمكافحة جبهة التحرير مساندته الفعلية واليقظة إلى ان يتحقق النصر المشترك.

ويوجه المؤتمر نداء ملحاً الى العمال والشعوب الحرة من أجل القيام بعمل حازم لفائدة الأمة الجزائرية المكافحة دفاعاً عن الحرية والاستقلال.

ويطالب من منظمة الأمم المتحدة ان تعترف للجزائر بحقوقها الطبيعية في التمتع بالاستقلال الذي يُكوّن قاعدة للتسوية السلمية للنزاع الفرنسي الجزائري عن طريق فتح المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني.

ووعياً منهم بالاهمية الكبرى للدور الذي تلعبه الحركة النقابية في تحرير وإعادة بناء افريقيا الشمالية، فإن ممثلي المركزيات الثلاث، نظراً لتشابه المهام التي تنتظرهم ورابطة المصالح التي تجمعهم، يقررون منذ الآن انجاز شروط الوحدة العضوية لحركاتهم على أساس مفاهيم اقتصادية واجتماعية تهدف الى تحرير افريقيا الشمالية من كل اشكال الاستعباد الاقتصادي والعسكري والتقني التي تعرقل الانعتاق الحقيقي للجماهير الشعبية.

وفي هذا الصدد فإن المؤتمر كلف الاخ المحجوب من الاتحاد المغربي للشغل بتنسيق نشاط مكتب الدراسات وتبسيط مؤتمر اقتصادي نقابي يعقد بالمغرب في غضون النصف الثاني من شهر ابريل 1957.

ويوجه ممثلو المركزيات الثلاث نداء الى العمال لاحتياط مناورات التقسيم

ويوجه ممثلو المركزيات الثلاث نداء الى العمال لاجباط مناورات التقسيم والعمل على انجاز الوحدة النقابية لشمال افريقيا في سبيل بناء افريقيا الشمالية حرة ومزدهرة.

الملحق رقم 4

اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للعمال الجزائريين تصدر ملتمسا يؤيد «تصريح بروكسيل»

بعد استماعها الى التقرير الذي قدمه الأخ دكّار بعد رجوعه من بروكسيل،
تبدي اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للعمال الجزائريين ترحيبها بـ :
أولا : قرار اللجنة التنفيذية للكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة.
ثانيا : تؤيد التصريح الذي أصدره في بروكسيل يوم 5 يوليوز كل من الاتحاد
العام للعمال التونسيين والاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد العام للعمال الجزائريين،
والذي يضع الأسس لتعاون نقابي مثمر يجعل الروابط الطبيعية بين بلداننا الثلاثة،
أكثر مثانة وقوة من أي وقت مضى.
ثالثا : يوجه تحياته الى الاتحاد العام للعمال التونسيين والاتحاد المغربي للشغل
على المساندة غير المشروطة التي قدموها للقضية الجزائرية.

الملحق رقم 5

رسالة من عمر بنجلون إلى المحجوب بن الصديق

إلى الرفيق المحجوب
الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل

إنها المرة الثانية التي أتعرض فيها للاختطاف والاستهداف للتعذيب داخل أحد الأقبية.

المرة الأولى كانت يوم 20 دجنبر 1961، على الساعة الواحدة والنصف صباحا. وكان ذلك بمناسبة الاضراب العام الذي قرره جامعتنا الوطنية للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، وهو إضراب مثل انتصارا للاتحاد المغربي للشغل كما جاء في أحد عناوين جريدة «الطليلة».

لقد اختطفتني فرقة خاصة تابعة للنظام الاقطاعي الذي أقدم على هذه العملية بعد أن تأكد لديه ان الاضراب كان فعليا. فقد كان يبحث عن مسؤول، عن رأس ثعبان يمارس عليه انتقاما نزقا. وكان لي الشرف أن وقع علي الاختيار. وأقول جيدا كان لي الشرف، لأن اعتقادي الراسخ هو أن الطبقة العاملة تُكوّن الطليعة الطبيعية للكفاح الفعال والملموس الذي يجب خوضه ضد الاقطاعية والبورجوازية والامبريالية.

إلا أن هذه المرة لا أستطيع، مع الأسف، أن أتكلم تماما عن الشرف. فباسم الطبقة العاملة، وفي واضحة النهار وأمام «اللجان التنظيمية» للاتحاد المغربي للشغل (والحياد المتواطيء للشرطة) استفزني مسؤولون عن الاتحاد المغربي للشغل، وتعرضت للضرب واعتقلت في قبو تحت الأرض. وكنت خلال 12 ساعة ضحية لثلاث «جلسات» ضرب تجاوزت في الوحشية ما تلقته في السنة الماضية (بحكم أن الأمر في المرة الأولى لم يكن يتعلق إلا بنوع من التخويف).

وهذا عمل طائش وأسلوب أرعن احرص على اخبارك بتفاصيله وأنا أخاطبك بصفتك كاتباً عاماً للاتحاد المغربي للشغل الذي اعتبر نفسي أحد مناضليه كما أنني مناضل في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية التي تعد أنت أحد مسيريه الذين رسموا له «توجيهه ومذهبه».

* * *

ولتسمح لي أن اعتبر بأن ما حدث يعد خطأ جديدا ارتكب باسم الاتحاد المغربي للشغل وباسم الطبقة العاملة، وأن أذكرك بالأسباب العميقة التي في رأي هي أصل جميع الأخطاء. وكل هذا لكي أعبر عن «أمني» حول المستقبل وهو الذي وحده يهمني.

ولتسمح لي أن أظل اعتقد بأنك لم تشك أبدا في إرادتي لخدمة الطبقة العاملة، طليعة الجماهير الشعبية، في نضالها ضد الاستغلال القطاعي - الاستعماري. ولتسمح لي أيضا وأمل أن ترى في هذه الرسالة التعبير عن الأسى الذي يحالني وأنا أوصف وأعامل كعدو للطبقة العاملة. ولتسمح لي أخيرا أن أعتبر أن الصمت في ظروف كهذه يشكل خدمة موضوعية تقدم للنظام القطاعي الذي استفاد من السكوت الذي لازم منذ مدة الأخطاء المتراكمة.

144

وهكذا تنقسم هذه الرسالة إلى:

- أولا، تفاصيل الأحداث
- الدوافع العميقة التي تشكل مصدر هذه الأحداث.
- وأخيراً، بعض الخلاصات و «الأمني» بخصوص المستقبل.

تفصيل الأحداث:

لا يمكن فصل ما وقع لي عن الحوادث التي جابهت فيها أنت ومساعدوك جامعة عمال البريد.

فمنذ 25 نوفمبر وهو التاريخ الذي انتخب فيه جمع عام من 600 منخرط 8 مندوبين لعمال البريد (وأنا من بينهم) إلى المؤتمر، لم تتوقف الحوادث. وقد حرصت كما هي عادتكم على تعيين المندوبين إلى المؤتمر بواسطة أشخاص مسخرين.

وبعد عدة محاولات أرسل إليك المكتب الجامعي والمكتب المحلي للرباط وسلا، الوفود والرسائل والبرقيات يعبرون فيها عن تشبثهم بمبدأ الانتخاب الديمقراطي للمندوبين إلى المؤتمر.

وقد اجتمع كل مندوبي الفروع يوم الجمعة على الثالثة زوالا ليقرروا الموقف الذي يجب اتخاذه أمام صمت المركزية النقابية. وأعلنوا بالاجماع رفض تعيين المندوبين من طرف المركزية، وبقوا متضامنين مع الرفاق المنتخبين، وخصوصا فيما يتعلق بي شخصيا، (لأنهم أشعروا بأن وجودي وحده يطرح مشكلا).

وقد أجرى آخر وفد معين مقابلة مع ممثلي المركزية (ومن بينهم عبد الرزاق، أواب، عمور) وأخبر الوفد أنه لا يمكنني أن احضر المؤتمر حتى ولو كنت أتوفر على تفويض.

وتقرر أثناء اجتماعنا الذي انعقد على العاشرة ليلا بأن يتوجه البريديون جماعة

وتقرر أثناء اجتماعنا الذي انعقد على العاشرة ليلا بأن يتوجه البريديون جماعة إلى المؤتمر، وأن يتجنبوا الرد على كل استفزاز، وأن ينتظروا السماح لهم بالدخول. وكان علينا أن نجتمع يوم السبت على الثامنة صباحا في المكتب المحلي لنقابة البريد بالدار البيضاء.

ولما اجتمع جزء من المندوبين، وفي انتظار وصول الباقين، أعلمت الرفاق أنني ذاهب صحبة الرفيق بللمليح للتأكيد من أن المندوبين بدؤوا يلجون قاعة المؤتمر، وكانت الساعة تشير إلى الثامنة وعشرين دقيقة. وأوقفت سيارتي بشارع الجيش الملكي ومررت أمام قاعة الأفراح (دون أن أصعد إلى الرصيف).

وحينما هممت بالرجوع نحو سيارتي، سلمت على الرفيق عمروق، وهو بريدي منقطع في المركزية، وكان جوابه هو التلفظ باتهامات «التأمر» و «التشويش»... وأقدم على صفع الرفيق بللمليح.

وكان رد فعلي الوحيد هو أنني قدت الرفيق بللمليح نحو السيارة، وفي تلك اللحظة تلقيت عدة لكمات من طرف شخص كان يوجد بجانب عمور (كاتب نقابة الوقود) الذي تمت الآن ترقيته إلى المكتب الوطني للاتحاد المغربي للشغل. ومع أنني استهدفت للاستفزاز (وهو اختصاص عمور)، فقد تابعت طريقي دون أن أرد بشيء. وقد تعرفت من بين الحاضرين فضلا عن عمور وعمروق على أبواب (الشبيبة العاملة) والمديوني (القطاع الخاص)، وبوشعيب الريفي (الضمان الاجتماعي).

لكن نفس الشخص الذي هاجمني في المرة الأولى، عاد فتبعني، وجري نحو عمور، ولفتت انتباه هذا «المسؤول» بأن كل شيء يجري أمام أعينه. وفي هذه الأثناء صدر أمر بصوت مرتفع: «خذوه». وهكذا إذن حملتني عصابة تتكون من 6 إلى 7 أشخاص إلى قبة قاعة الأفراح.

وعندما وصلنا «أعطيت الأوامر» بعدم ضربي. لكن بعد مرور عشرين دقيقة، وبتعليقات صادرة عن شخص يدعى قويدر، تعرضت للضرب باللكم والركل في أجزاء الجسم طيلة نصف ساعة.

وكان الهدف من العملية هو إجباري على «الاعتراف» بأنني انتمي إلى الاتحاد العام للشغالين... وأمام إصراري أقدموا على تمزيق ثيابي بشفرة للحلاقة وهددوني بتشويه وجهي.

وانتهت هذه العملية بعد أن أكدت لهم انتهائي لجامعة البريد التابعة للاتحاد المغربي للشغل، وصرحت بوضوح أنه لا يمكن أبدا إجباري على تأكيد أي انتهاء كيفما كان للاتحاد العام للشغالين أو لأي منظمة معادية للاتحاد المغربي للشغل.

وأنزلوني إلى قعر القبو، وصدر الأمر بعدم التحدث معي، وشرعوا في الضرب مرة أخرى لمدة قصيرة وكان الوقت حوالي الساعة العاشرة. وأحضر لي «حراسي» أكلة (ساندويش) مع الماء كما اشترى لي أحدهم السجائر.

وحوالي الرابعة زوالا، وصل مسؤول نقابي صحبة اثنين من الحراس من الذين

(ساندويش) مع الماء كما اشترى لي أحدهم السجائر.
وحوالي الرابعة زوالاً، وصل مسؤول نقابي صحبة اثنين من الحراس من الذين ضربوني. وقد أوضح لي بأنه لولا تدخل المسؤولين فإنني كنت سأختطف بالتأكد، وأكد لي بعد ذلك بأن الذي يتحمل مسؤولية ما حدث هو أنا و«الذين أرسلوني». وعندما أجبتته بأنني لست مستفزا، قال لي بأن «شارع الجيش الملكي اليوم هو في ملك العمال الذين لاعلاقة لهم بالسياسة ولا يعرفون سوى الخبز». وأضاف بأن العمال «يجهلون البصري» والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ولا يعرفون سوى المحجوب وما يقرره».

واعتبر استنادي على جامعة عمال البريد بمثابة «حجج زيتونية». وقال بأن على جامعة البريد أن تلتحق بالاتحاد العام للشغالين.

وحوالي الثامنة والنصف مساء أخذوا مني أوراقتي وبعد حين أرجعوها إليّ. ثم بدأت عندئذ «جلسة» أخرى انهالوا عليّ خلالها بالعصي والضرب بالأيدي والرفس بالأرجل. وسرقوا المال الذي كان بحوزتي وكذلك ساعتني اليدوية. ويبدو لي أن هذه الجلسة الأخيرة كانت بمبادرة من أكثر «حراسي» وحشية والذي كان يريد الاستيلاء على أمتعتي الخاصة.

وبعد ذلك بعشر دقائق أخذوني أمام باب القبو ونصحوني بعدم التحرك. لكنني لما رأيت أن ليس هناك أدنى حراسة غادرت المكان وأنا اعتقد أنني هربت. وعلمت فيما بعد أنه بعد دقائق من خروجي، استصحبوا إلى القبو بعض الذين طرحوا المشكلة حتى «يتأكدوا» من أنني غير موجود بداخله. أما رفاقي مندوبو البريد الذين كانوا مبعدين في الجانب الآخر لشارع الجيش

147

الملكي، فقد هوجموا من بعدي حوالي العاشرة والنصف صباحاً، ولم ينجوا إلا بفضل توقف حركة السيارات (بالإضافة إلى تدخل الشرطة).
لقد نعتني أبواب في الطريق العام بالعميل الأمريكي الذي أتى لتخريب المؤتمر. وكان ذلك يهدف إلى تأجيج حماس أولئك الذين حملوني إلى تحت الأرض. (أواب الذي كان قد أكد بنفسه أنه على المستوى الايديولوجي يشاركني تماماً في نفس الآراء).

إن جميع الرفاق في جامعة البريد قد قُدِّموا للطبقة العاملة وللمندوبين الأجانب على أنهم مستفزون من الاتحاد العام للشغالين، وقُدِّموا للشرطة كمحرزين مدفوعين من قبل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.
إن بعض المسؤولين النقابيين يعطون الموافقة المسبقة للشرطة (التي لم تتدخل في أي وقت من الأوقات).

هذه هي الأحداث التي لاجدال فيها

عنف لا يمكن وصفه مع حياد متواطيء للشرطة، ثم حملة تشهير قدر منظم، وأخيراً شتائم صدرت عنك أنت شخصياً بشكل رسمي من أعلى منصة المؤتمر ضد جامعة عمال البريد وضد الحركات التقدمية في هذه البلاد (وخاصة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي تنتمي أنت ونائبك عبد الرزاق إلى كتابته العامة).
وإن جريمة البريديين الذين مُورس عليهم العنف، هو تشبثهم الفعلي بمبدأ الانتخاب الديمقراطي للمندوبين إلى مؤتمر الاتحاد المغربي للشغل الذي تمثل جامعة

وإن جرمه البريديين الذين مورس عليهم العنف، هو تشبثهم الفعلي بمبدأ الانتخاب الديمقراطي للمندوبين إلى مؤتمر الاتحاد المغربي للشغل الذي تمثل جامعة البريد «مصفحاته» حسب تعبيرك أنت.

وأود أن أخبرك بأنني أفضل عدم الرد على ادعاءاتك المتعلقة بعدد البطاقات التي تم بيعها بالرباط والمبالغ المالية المدفوعة (لأن هذا سيقودنا إلى بعض القضايا الخاصة).

148

ما الهدف من كل هذا؟

وحتى إذا لم تعد بحاجة إلى البريديين (كما أكدت ذلك) وإذا كنت قد قررت الاستغناء عن «المصفحات»، وإذا كنت قد دخلت في مرحلة تجريد الطبقة العاملة من أسلحتها الكفاحية، فإن كل ذلك ليس كافيا لتفسير أساليب العنف التي استعملت ضدي.

إنني لا أقول بأنك قررت بنفسك العملية. لكنها تمت بحضور وبأوامر صادرة عن مسؤولين في المكتب الوطني للاتحاد المغربي للشغل الذين كانت لديهم كل الأسباب التي تدفعهم إلى الاعتقاد بأنهم يتوفرون على «الضوء الأخضر» وأن عليهم أن «لا يفلتوا الفرصة».

وسيكون من العبث إعادة التأكيدات (التي تبين الطابع المتعمد للعملية). وإذا كان المستقبل هو الذي يهمننا، فلنجعل من هذه الأحداث مناسبة لتحليل الأسباب العميقة للداء.

الواقع أن حضوري في المؤتمر كان غير مرغوب فيه، وكذلك حضور البريديين الذين يُقدّمون على أنهم موجهون من طرفي، كما أن حضور العديد من مناضلي الاتحاد المغربي للشغل من جامعات واتحادات محلية أخرى، كان غير مرغوب فيه أيضا، وذلك خوفا من أن يناقش المناضلون القضايا التالية:

- الدور الطلائعي الذي يجب على الطبقة العاملة أن تقوم به في حركة التحرير.
- ضرورة الديمقراطية الداخلية لتعزيز وتطوير وحدة الطبقة العاملة على أسس ثورية.

- خطر نزع الصفة السياسية عن الطبقة العاملة وخطر الحاجز البسيكولوجي والسياسي الذي يحاول البعض إقامته بين الطبقة العاملة وباقي الجماهير الشعبية.
- الخطر الذي تستهدف له وحدة وقوة الاتحاد المغربي للشغل، وهو خطر ناتج عن بعض الممارسات التي أضعفت بشكل كبير كفاحية النقابات (التي أصبحت في حالات معينة أداة لمنع الاضرابات بصورة مطلقة، وأصبحت أيضا مجرد عناوين شكلية في خدمة بعض المصالح الفردية).

149

إنك تعرف جيدا وجهة النظر هذه وتعرف جيدا الذين يدافعون عن مصلحة الطبقة العاملة والاتحاد المغربي للشغل، ولكنك لم تحاول قط أن تأخذها بعين الاعتبار. بالعكس من ذلك فقد اعتقدت أننا محمية ضد شخصك، ولذلك

الطبقة العاملة والاتحاد المغربي للشغل، ولكنك لم تحاول قط أن تأخذها بعين الاعتبار. بل على العكس من ذلك فقد اعتقدت بأنها موجهة ضد شخصك، ولذلك قمت برد فعل مرتكز على موقف دفاعي أدى بك إلى تغطية (بل تشجيع) كل الذين دفعتهم المصالح والارتباطات إلى محاربة المناضلين التقدميين.

إن هذا العداء الذي لقي العناية والتشجيع والتنظيم المنهجي إلى أن أصبح تخريباً من الداخل للحركة التقدمية، قد خلق ترابطاً في التضامن الواعي واللامشروط بين كل هذه العناصر التي تتطابق مصالحها.

ولكن كيفما كانت السوابق ومعرفتي بـ «الجهاز» وأساليبه، فإنني لم أكن أتصور لحظة واحدة أن ترابط وتشابك المصالح يمكن أن يصل إلى هذا الحد، وإلى هذه الأساليب التي يمكن أن نصفها حتى بالفاشية، أساليب موجهة ضد جامعة بأكملها.

* * *

وهنا يكمن خطائي الحقيقي. فهل يجب إذن ألا ألوم إلا نفسي؟ (كما أكد لي ذلك المبعوث الذي جاء إلى القبو، كلا. لأنه كيفما كان الأمر، فإن شخصي لا يهم في هذه القضية.

إنني ألوم (إلى جانب الكثيرين) السياسة والعقلية التي سمحت بصورة تدريجية بقيام جهاز يتكون من عناصر لم يعد لبعضها، في اعتقادي، أدنى ارتباط لاجتماعي ولا ايدولوجي ولا عاطفي بالطبقة العاملة.

إنني ألوم (إلى جانب الكثيرين) الأساليب التي لانتشر منظمة نقابية انتمى إليها، أساليب لم تكن ممكنة إلا لكون أي شيء لم يقع للخروج من محيط اللعبة المزدوجة التي لا تمثل كلمات «العمال»، «الخبز»، «السياسيون»، «المتطرفون»، «اليساريون»، الخ... سوى تبريرات تستعمل حسب الظروف ومصالح «النظام». إنني ألقى بالمسؤولية على العداء الموجه بعناية ضد الوطنيين والتقدميين المخلصين سواء الذين أعطوا منذ مدة البرهان على إخلاصهم وهم يحملون السلاح

150

ضد الاستعمار، أو الذين، هم مثلي، من المناضلين الشباب المنخرطين حديثاً في النضال ضد الاقطاع والبورجوازية والامبريالية (والتي يقوم «الجهاز» و «الارتباط» الذي أشرت إليه بخدمة مصالحها).

هذا هو الشيء الذي أهاجمه.

إن مؤتمركم، مؤتمر، لم يحسم أي قضية في العمق. إن تركيبه وتوجيهه، وقراراته... كلها ليست سوى نتاج جديد لتشابك المصالح التي يستفيد منه البعض، أو يذهب ضحيته البعض (بشكل مؤقت جداً).

إن الدور الطبيعي الطلائعي للطبقة العاملة حتمي لامناص منه. فالتاريخ العالمي وبعض السمات التي تظهر منذ مدة طويلة وسط الطبقة العاملة المغربية، كلها تؤكد صحة ذلك.

لقد كتبت إليك هذه الرسالة لأخبرك بكل هذا. إن هذه الحادثة كانت مناسبة لكي أكتب ذلك سواداً على بياض، مع «متمنياتي» لسنة 1963.

متمنياتي لسنة 1963

وأصل الآن إلى ما أسميه خلاصات فيما يتعلق بالمستقبل (وهو وحده الذي

وأصل الآن إلى ما أسميه خلاصات فيما يتعلق بالمستقبل (وهو وحده الذي يهمني).

- أتمنى أن يقوم كل واحد بإجراء التصحيحات الضرورية باضفاء المحتوى الحقيقي على المفاهيم الثورية بدلا من استعمالها في المناسبات كذريعة في خدمة القدر والتشنيع.

- أتمنى أن ينتصر الوضوح في النهاية لكي يتجنب كل واحد أن يصبح سجين دواليب متشابكة وارتباطات أقامها بنفسه، أو أن يستسلم أكثر فاكتر أمام الأمر الواقع.

- أتمنى على الخصوص أن تكون هذه الرسالة مساهمة في تصحيح بعض الأخطاء، وذلك لكي لا يبقى هناك ما يعيق الجماهير الشعبية بقيادة الطبقة العاملة على التحرر من نير الاقطاعية والاستعمار، ولكي تنطلق في أقرب الظروف الممكنة لبناء الاشتراكية.

151

- أتمنى أخيرا أن لا ينسب مرة أخرى كل ما سبق إلى ما قد يكون عندي (أو عند العديد من الأشخاص الآخرين) من «طموح»، و «تطرف»، و «تياسر» أو بكل بساطة من «دناءة».

مع كامل إخلاصي لقضية الطبقة العاملة والاتحاد المغربي للشغل ولكل القوى التقدمية.

وإلى اللقاء

الامضاء:

عمر بنجلون

- مناضل في الاتحاد المغربي للشغل

(عضو اللجنة الادارية للاتحاد المحلي

للرباط وسلا - الجامعة الوطنية للبريد)

- مناضل في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

(عضو اللجنة الادارية الوطنية)

Bibliographie

- Ayache Albert : «Le mouvement syndical au Maroc» (1943-1948), Tome II, Casablanca 1990.
- Charles André Julien : «Le Maroc face aux impérialismes» (1415-1956), Paris 1978.
- Boyer de Latour : «Vérités sur l'Afrique du Nord», Paris 1956.
- Grandval Gilbert «Ma mission au Maroc», Paris 1956.
- Lacouture (Jean et Simone) : «Le Maroc à l'épreuve», Paris 1958.
- Guérin Daniel : «Au service des colonisés», Paris 1954.
- Meynard Jean et Anisse Salah Bey : «Le syndicalisme africain».
- Archives personnelles de l'auteur.

Presse

- Agence France-Presse (A.F.P.).
- Al-Alam - Rabat.
- Al-Istiqlal - Rabat.
- France observateur.
- Franc-Tireur.
- Le petit marocain - Casablanca.
- Témoignage chrétien - Paris.
- Témoignage du centre catholique des intellectuels français.

فهرس

3	 كلمة تقدير
5	 تقديم
11	 مدخل

الفصل الأول

13	 ظروف العامل المغربي تحت وطأة نظام الحماية
----	---

الفصل الثاني

29	 أصول الحركة النقابية الحرة بالمغرب
----	--

الفصل الثالث

الفصل الثالث

من تحرير المعتقلين السياسيين والنقابيين الى عودة صاحب الجلالة.

69 تغيير الحكومة الفرنسية والمقيم العام

الفصل الرابع

99 أوج الحركة النقابية وانحطاطها

الفصل الخامس

الكفاح المشترك للبلدان المغاربية من أجل الانعتاق، تجسد لمدة طويلة

117 على الصعيد النقابي

155

ملاحق

133 الملحق رقم 1 : نداء المؤتمر الى الطبقة العاملة

الملحق رقم 2 : رسالة من الطيب بن بوعزة الى الاستاذ شارل

135 أندري جوليان لشبونة في 22 يناير 1979

139 رسالة من شارل أندري جوليان الى الطيب بن بوعزة

140 الملحق رقم 3 : بلاغ من المنظمات النقابية المغاربية

الملحق رقم 4 : اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للعمال الجزائريين

142 تصدر ملتصقا يؤيد «تصريح بروكسيل»

143 الملحق رقم 5 : رسالة من عمر بنجلون الى المحجوب بن الصديق

153 المراجع

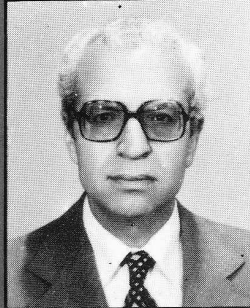
شكر

يرى المؤلف أن من الواجب عليه التعبير هنا عن مشاعر الامتنان والاعتراف بالجميل لجميع أولئك الذين قدموا له مساعدتهم الثمينة التي بدونها ما كان لهذا الكتاب ان يرى النور.

وينخص منهم بالذكر الرفاق : صالح المسكيني الغلمي ، الصديق محمد، بلعيد بن عبد الله، لحسن ماهر، عبد الله رشد.

ولا يمكن للمؤلف ان لا يتذكر بدون تأثر المرحومة زوجته خيرة بنت احمد التي قدمت، على غرار المغريبات المكافحات في سبيل الحرية والكرامة، تضحيات كثيرة في تربية الأبناء وتهذيبهم وتعليمهم مما ساعده على القيام بمهمته الشائكة في تنظيم الكفاح النقابي للجماهير الكادحة.

• إزداد الطيب بن بوعزة في بركان يوم 1 مارس 1923. وأنهى بها التعليم الابتدائي. وتابع دراسته الثانوية في كولينج مولاي يوسف بالرباط .
• تعرض للإعتقال في سنوات 1945، 1948 و 1952 بسبب عمله النضالي وسط الحركة الوطنية.
• في سنة 1951، انتخب كاتباً عاماً للاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب. وتحمل المسؤولية أثناء اغتيال الأسوف عليه فرحات حشاد والأحداث الدامية لشهر دجنبر 1952 الناتجة عن تلك الجريمة الاستعمارية.



• في 5 يناير 1955 أسس رفقة بعض المناضلين النقابيين «لجنة التنظيم من أجل إرساء وتطوير الحركة النقابية الحرة بالمغرب» وكان كاتباً لها.
• في 20 مارس 1955 انتخب كاتباً عاماً للاتحاد المغربي للشغل، ثم قام بمهمة الكاتب العام بالنيابة الى غاية 1959. وقد تنازل عن الكتابة للمحبوب بن الصديق بعد الابتزاز والتهديد الذي لجأ إليه هذا الأخير، ونتيجة للضغوط التي مارسها على الطيب عدد من أعضاء حزب الاستقلال.

الصدق بعد الابتزاز والتهديد الذي لجأ إليه هذا الأخير، ونتيجة للضغوط التي مارسها على الطبيب عدد من أعضاء حزب الاستقلال.

• بقي الطبيب منذ إطلاق سراحه في 28 شتنبر 1954 على صلة وثيقة بأعضاء المقاومة وجيش التحرير لتنسيق الكفاح التحريري.

• تقاد مهام رئيس اللجنة الاجتماعية في المجلس الوطني الاستشاري، وعضو في المجلس الأعلى للتخطيط وعضو مستشار في محكمة العدل.

• مثل المغرب في مختلف المؤتمرات والهيئات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية.

• يتقن اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والسويدية.

• متزوج وأب لستة أطفال.

• بداية من 1959 شغل منصب سفير المغرب بيوغوسلافيا، البلدان السكندنافية، غانا، البرتغال. وكان مديرا لإفريقيا وآسيا في وزارة الخارجية، والتحق بمديرية الشؤون الإفريقية والآسيوية، ومكلف بالشؤون الأمريكية بالإدارة المركزية. حاصل على عدة أوسمة من مختلف الدول في أوروبا وإفريقيا وأمريكا. وحاصل على وسام العرش من درجة ضابط